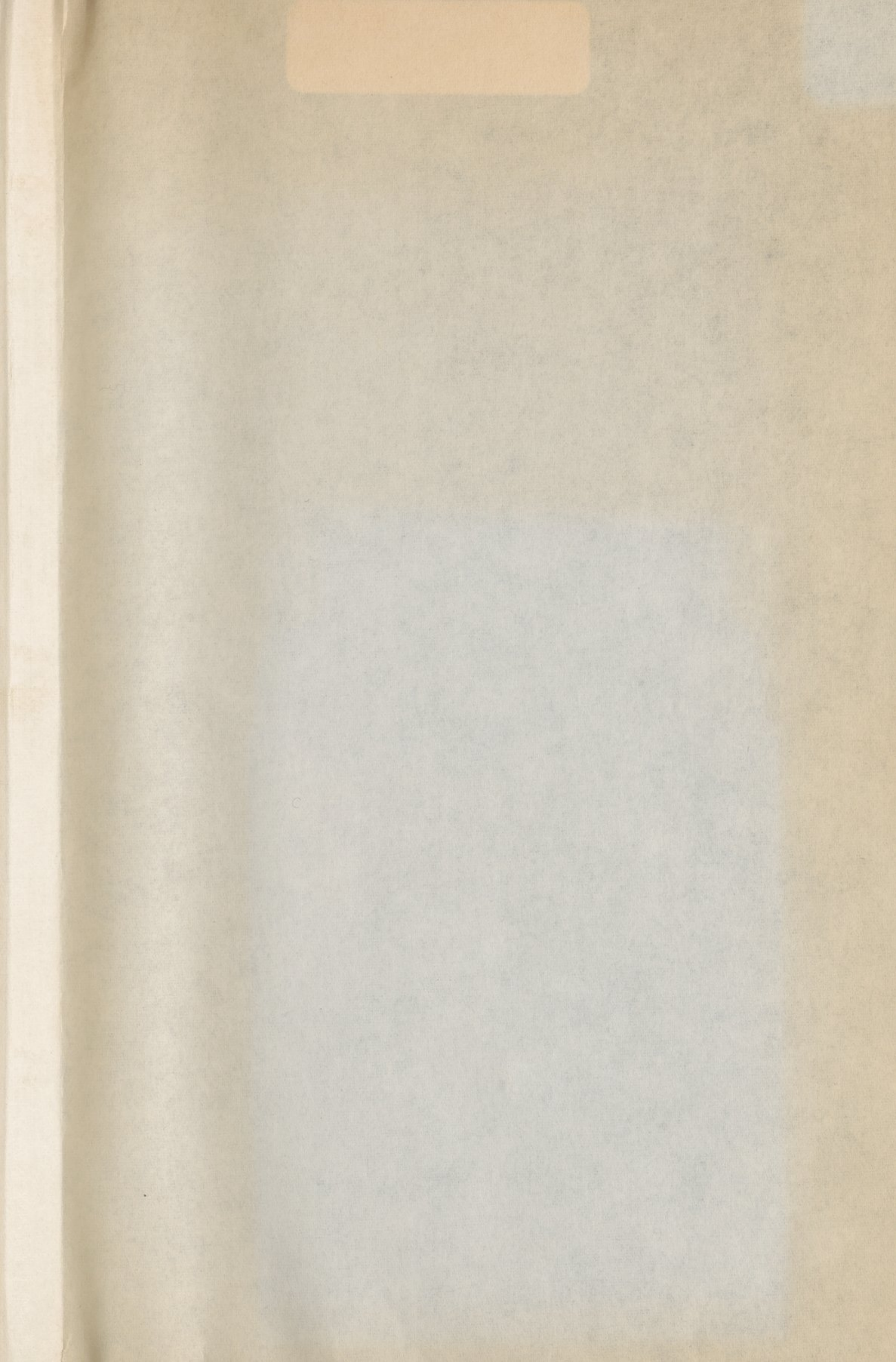
الدكتور عمر حليق
عضو الوفد الدائم
للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

اهداف العمران في المملكة العربية السعودية

١٣٧٤هـ - ١٩٥٥م

مطابع الرياض


Princeton University Library
32101 072539347



اهداف العمران في المملكة العربية السعودية

(بحث اقتصادي واجتماعي)

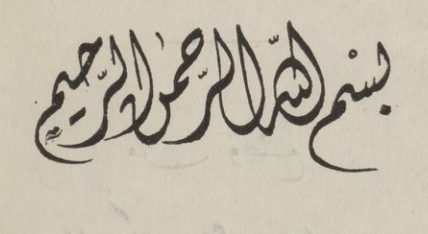
من وضع

الدكتور عمر حليق

عضو الوفد الدائم للمملكة العربية السعودية
لدى الأمم المتحدة

١٣٧٤ هـ - ١٩٥٥ م

مطابع الرياض


بسم الله الرحمن الرحيم

مقـدّمَة

صورة واحدة يحملها الناس عن المملكة العربية السعودية في الخارج ويباحثونك في خصائصها كلما التقيت بواحد منهم في المحافل والمنتديات

هذه الصورة لاتتعدى حراباً من الحديد المتشابك تنبت في رمال الصحراء وتتدفق منها نوافير الزيت ، وقافلة من الجمال تمخر الرمال وتتطلع إلى الحراب الحديدية الشاهقة في ذهول واستغراب ، ثم تسير في سبيلها آمنة مستقرة ، وفي ثنايا هذه الصورة سيارة فخمة ، وشجرة نخيل ، وأعرابي وسيم الطلعة .

وهذه الصورة مرتسمة في ذهن الغربي وغير الغربي من هذه الجماعة المثقفة التي تعمل في هيئة الامم المتحدة وتمثل ٦٠ دولة وشعبا ، هي مجموعة العائلة الانسانية التي تشترك في هذه المؤسسة الدولية ، مضافاً اليها عشرات من ممثلي ألسنة الرأى العام (صحافة وإذاعة) وحتي اخواننا العرب ، والمسلمون والشرقيون الذين يعملون هنا في مقر الامم المتحدة لايحملون عن المملكة العربية السعودية إلا هذه الصورة مضافا اليها في إحدى الزوايا رسم للبيت الحرام يحيط به الحجاج في مختلف الازياء والاوضاع .

وليس في هذه الصورة أى شيء يدعو الى الاستياء اللهم الا من هذا التشويش وهذه اللمحة الاجمالية التي تثير فيك الرغبة في الكلام والافصاح فيه ، والتعرض لبعض المقومات الاجتماعية والعوامل الاقتصادية التي يعيش عليها المجتمع السعودى ، لا في أسلوب المعتذر ، الذى يحاول أن يبرز ألوان التباين بين المجتمع السعودى وبين المجتمعات الاخرى التي ينتمي اليها محدثوك ، ولكن في أسلوب المحدث الذى يهمه ان يكون لنفسه فكرة عما يجب ان يتحدث فيه ، وأن يستفيد من انطباعات الاجنبي وأن يفندها اذا استدعت التفنيد ، وأن يصححها إذا مالت الى المغالطة ، وأن يخرج من هذه التجربة العقلية بصورة جديدة عن كيان المجتمع السعودى وعما يمكن أن يكون عليه فيما لو اتجه التطور الاجتماعي والاقتصادى فيه على النمط الذى يجدر بذلك التطور أن يتبعه في عالم أصبحت مشاريع التنمية فيه تستند إلى الدراسة والتحليل

وفي الاسطر التالية وفي الاسطر التي تتبعها سيحاول الكاتب أن يقدم الى القارىء ألوانا من هذه التجربة ، ويشاركه فيها فيما يطيب الحديث عنه ، والحديث ذو شجون

ولنبدأ باستعراض بعض العوامل الاساسية التي تتوفر في البلاد السعودية في شكل قد يتوفر في عدد من البلدان الاخرى التي تشابهها في المقومات وفي عناصر التنمية والتطور .

وهذه العوامل الجوهرية على نوعين : اقتصادية واجتماعية . وكل منهما يستند الى علم ثابتة قواعده يعالج كما تعالج مركبات الكيمياء .

اما توفر العوامل الاقتصادية في المملكة العربية السعودية فموضوع يميل أكثر الناس (في المملكة وفي الخارج) الى التبذل في الحديث عنه في بساطة قد يرضي عنها الحديث العابر ولكن لا يرضي عنها علم الاقتصاد

ففي البلد موجة رخاء ، وفي البلد مورد دخل ، وفي البلد نشاط عمراني ، وفيه حركة تجارية تضم المرتزق الى جانب الخادم الامين ، وفيه من التيارات الاقتصادية ما يجعل لكل من الطرفين مجالا وسبيلا .

وهذا الوضع طبيعي في هذه الفترة من حياة هذا البلد وكل بلد يشابهه في الوضع ، ولكن مع ذلك فهناك مجال لدراسة نافعة وتحليل طريف ، وهذا مايطمح كاتب هذه السطور الى استعراضه .

وقد تتساءل عن أى نفع في تعليق يصدر عما وراء البحار وصلة الكاتب بالبلد ليست صلة المقيم الذى يتلمس العوامل ويعيش فيها ؟ والجواب سهل فأنت لا تدرك تلاعب العوامل والعناصر في أية حالة من الحالات (اقتصادية كانت أو اجتماعية اونفسانية) إلا اذا راقبتها من زاوية مرتفعة ، واذا توفرت لك في هذه الزاوية وسائل المراقبة أفدت واستفدت.

فمن حيث أقيم في نيويورك وفي مقر الامم المتحدة سيل من التقارير والنشرات والكتب والاحصاءات والدراسات عن كل بقعة من بقاع العالم بما فيها البلاد السعودية ، وفي متناول يدك هنا دراسات الخبراء ، وتعليقات اصحاب المصالح والكتاب والصحفيين ، وصلتك الشخصية بهؤلاء وبغيرهم تعينك على أن تميز الصدق من البهتان ، والحقيقة من المغالطة . واذا توفر لك استعداد للتفكير في هذا كله ، ورغبة في التفهم والاستقصاء الذى تقتضيه طبيعة عملك – استطعت ان تكون لنفسك فكرة من هذه الزاوية ، وقد تصيب او تخطيء فليس هذا بيت القصيد ، انما القصد هو ان تشارك المواطن في البلد في هذه المادة التي تتوفر لديك ، فاذا وجد فيها غذاء فذلك خير وأبقى ، والا فلتكن من نوع الرياضة الفكرية البريئة التي يمارسها الناس كل يوم في الغث والسمين الذى تعج به الصحف وتتداوله ألسنة الرأى العام

قلنا ان في البلاد العربية السعودية بعض العوامل الاقتصادية والاجتماعية التي رغم مشابهتها للعوامل في البلدان التي يتجانس فيها المجتمع السعودي مع غيره من المجتمعات الشرقية ، الا انها تنفرد في حالات عديدة مما يوجب على المراقب ملاحظته بعناية مدروسة لا تتقيد بالحديث العابر عن الرخاء والعمران في قوالبه البارزة للعيان .

فللتنمية الاقتصادية سمات واهداف اجتماعية ، وبناء بيت جديد وشق طريق معبد ، وابتياع آلة جديدة ، رغم كونها عمليات بسيطة الا انها ذات صلة مباشرة بجوهر التطور الاجتماعي في بلد مقوماته الاجتماعية بسيطة غير معقدة الا انها اخذت في الاونة الاخيرة تعتمد على دوافع اقتصادية غاية في التعقيد والتشابك ، الامر الذي يستلزم نباهة حادة في تفهم التيارات الاقتصادية التي يتجه البلد ومجتمعه شيئاً فشيئاً الى الاعتماد عليها .

والاقتصاد التطبيقي علم طريف في حد ذاته ، ومن مزاياه انه جعل الجيل المعاصر (حكومة وشعباً) ينظر الى التنمية الاقتصادية على انها عنصر هام في توجيه البلد ومجتمعه لتدعيم الاستقرار ودفع المساوىء والارتباكات التي كانت تؤدي بالمجتمعات الى موارد التهلكة .

والتنمية الاقتصادية يجب ان لا تكون منفصلة عن الرعاية الاجتماعية ، فهي تفترض تدخل الدولة في تنظيم الحياة الاقتصادية لضبط التيارات الخاطئة التي تكتنف التوسع الاقتصادي عامة ، وهي تفترض كذلك ادراكاً من الشعب في مسؤولية الدولة ازاء هذا التدخل بعد ان تتوفر للدولة اسباب الارشاد والنهج الاقتصادي على ايدي الخبراء والذين يهمهم صالح البلد من اولي الامر .

وتدخل الدولة ، وادراك الشعب لمسؤوليتها في هذا التدخل اصبح امراً مسلماً به لتوجيه النشاط الاقتصادي منذ البدء نحو تحقيق استقرار اقتصادي ومن ثم سياسي واجتماعي اهدافه واضحة بينة .

ويمكنك ان توافق الاقتصاديين في تلخيص معنى التنمية الاقتصادية على انها « اطراد زيادة الانتاج لخير المشتغلين به جميعاً في ظل عدالة اقتصادية واجتماعية معقولة » .

وهذا المفهوم العلمي للتنمية الاقتصادية يكون أكثر انطباقاً على البلدان التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي والتي ينخفض فيها معدل دخل الفرد وضعف الطاقة الانتاجية

للدولة وبقاء قسم واسع من امكانياتها الاقتصادية دون ان تستغل ، وبقاء جزء كبير من الايدي العاملة فيها بدون وظيفة انتاجية نافعة .

والذي تتميز به المملكة العربية السعودية عن غيرها من البلدان — التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي — انها مدركة بالفطرة لقسط واسع من هذا المفهوم العلمي للتنمية الاقتصادية ، ولكنها تحتاج الى استيعاب علمي شامل لدقائق هذا المفهوم العلمي .

فالدولة في البلاد السعودية تعمل عن طريق صناعة الزيت (البترول) وغيرها لزيادة الطاقة الانتاجية في هذه المادة الحيوية ، ولكنها مثلا لم تتفرغ بعد تفرغاً كلياً لزيادة طاقة الانتاج في مواد اخرى منها المادة الغذائية من المواشي والحبوب والاحياء المائية التي تتوفر هنا وهناك .

وتوسيع طاقة الانتاج القومي يحتم تنويع صنوف الانتاج حتى لا يتأثر الدخل القومي (الحكومي والشعبي) بالتيارات الاقتصادية الدولية التي تؤثر في أسعار المواد الخام علواً وانخفاضاً ومنها مادة الزيت (البترول) .

ومن نعم الله على هذا البلد انه لم يخضع ولن يخضع لسياسات استعمارية ، حرصت على جعله متخلفاً في حياته الاقتصادية ، كما كان من سوء حظ مصر وبقية البلاد العربية ان تختبره في تواريخها الحديثة . فقد كان الاستعمار في البلدان العربية الشقيقة يهدف الى عرقلة التنمية الاقتصادية الشاملة الا بالقدر الذي يحتاجه الاستعمار من المواد الغذائية والاسواق التقليدية . وكل برامج التنمية الاقتصادية التي لجأ اليها المستعمر في كل مكان (ومنها الشرق العربي) كانت تستهدف جعل البلد مستهلكاً للبضائع والسلع لا منتجاً لها . وكان هدف الاستعمار جعل البلد في انتاجه مقصوراً على صنف او صنفين من المواد الخام ، والاكتفاء بجزء زهيد من الاصلاح الزراعي واهمال التصنيع ، واكتشاف الموارد الطبيعية الاخرى في البلد لئلا تفلت من يد المستعمرين السيطرة على الدخل القومي ونمو الرخاء في البلد ، اذ ان الرخاء كفيل اذا وجه توجيهاً صالحاً بان يبعث في الشعوب المستعمرة وعياً قوياً ، مرجعه اقبال الناس في عهود الرخاء على التوسع في تعليم ابنائهم ، والتطلع الى مستوى في الحياة اليومية اعلى مما هم عليها ، والتيقظ الى الفرص والامكانيات للقوة الاقتصادية ، والتقدم والرقي الاجتماعي — وكل هذه عناصر تخاصم مخاصمة مباشرة روح الذل والخنوع التي يطيب للمستعمر بثها ونشرها في نفوس الشعوب الخاضعة له .

والواقع ان مسؤولية التنمية الاقتصادية للشعوب الحرة التي لم تخضع للاستعمار (كالمملكة العربية السعوديه) مسؤولية مضاعفة .

فهي تتطلب من الدولة اموراً جوهرية على غاية في الدقة والجد

فالمستعمر لا يهمه رقي الشعب وتقدمه طالما انه يحكم البلد عن طريق نفر من المرتزقة والاقطاعيين بعد ان يغريهم بالقليل والكثير من المغريات المادية ومن القوة والبطش تحت حماية الحراب ، بينما تحرص الدولة في البلد الحر على ان ترعى مصالح الشعب وان توازن بين مطامع القلة ومصالح الكثرة من بنيه .

والدولة في البلد الحر تستهدف بناء الاقتصاد القومي على اسس ثابتة مطردة التقدم ولاتسعي (كما يسعي الاستعمار) الى الاستغلال الفاحش الذى من طابعه الربح العاجل ، والنظرة القصيرة ، وسياسة الارتجال ، والتسويف ، طالما ان حياة المستعمر في البلد الخاضعة له حياة مهما طالت فانها ولاشك قصيرة محدودة في ازمانها

والدولة في البلد تحرص في توطيدها للاقتصاد القومي ان تجرده من نفوذ الخبثاء والجماعات التي يهمها التسرب الى صميم البلد لتخدم مصالح استغلالية في طبائعها لاتدفع للبلد ضريبة ولاء ، او زكاة اجتماعية وعاطفية وثقافية .

والدولة في البلد الحر لاتجد الحكمة في ترك الاقتصاد القومي معتمداً على مجهودات فردية لا وحدة بينها ولئا محور ارتكازها كسب خاص على حساب النمو الاقتصادي السليم للبلد بأجمعه

والدولة في البلد الحر لا مفر لها من أن ترعي اتجاهات التنمية الاقتصادية وتعززها وتقويها ، وتضع لها اسس التطور السليم لكي تضمن رفاهية الشعب واستقراره السياسي ، وتكافله الاجتماعي ، ورعاية اتجاهات الاقتصاد القومي ، واستقراره وازدياد نموه ، يوفر للدولة في البلد الحر موارد مطردة نامية لزيادة دخل الدولة وصيانة سياستها المالية وما يتبع ذلك من توفر المال لتقوية مخصصات الدفاع وتوسيعها وصيانة الوطن من العناصر الهدامة التي لاتريد بالوطن خيراً ، ودفع شر الطامعين من هذه الذئاب الدولية التي لايدفع غلواءها الا القوة العسكرية يساندها استقرار اقتصادى في البلد ، ومتانة سياسية في دعائمه الداخلية ، وفقدان مسميات الشكوى وعناصر القلق التي تستعملها الذئاب الدولية للتسرب الى دخيلة البلد وتبديل الاوضاع الداخلية فيه ، تمهيداً للسيطرة على مقدراته .

***

كل هذه الحقائق تلقي على الدولة في البلد الحر مسئوليات جسام ، وهذه الحقائق مهما تباعدت في مفاهيمها العامة عن التنمية الاقتصادية فانها لاشك تستند في جوهرها الى الحقيقة الاقتصادية بصورة عامة ، والى اتجاهات التنمية الاقتصادية على وجه الخصوص .

وسنحاول في الصفحات القادمة أن نستعرض بصورة عامة السمات والدعائم والاهداف لمبادىء التنمية الاقتصادية في إطارها العلمي وفي نطاق الاساليب التطبيقية على بلد — كالمملكة العربية السعودية — يتميز بطابع خاص يفرض على الباحث فوق الدراسة المقارنة ، دراسة خاصة ومراجعها في هذا الطابع الخاص الذى تنفرد به المملكة العربية السعودية عن غيرها من الدول التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي .

المقر الدائم للامم المتحدة ـ نيويورك عمر نحليق

◇◆◆◆◆◆◆◇

الفصل الأول

المبادىء العامة للتنمية الاقتصادية

التعريف العلمي للتنمية الاقتصادية تعريف موجز، ولكنه يحمل في ثناياه سمات واهداف واسعة مطاطة، تشمل كل فرع من فروع الحياة العامة — سياسية واقتصادية واجتماعية ونفسانية، وتمس الوضع الداخلي في نفس الاهمية التي تمس علاقة البلد بالعالم الخارجي.

فالتنمية الاقتصادية «جهد صادق تشترك فيه الدولة والشعب لزيادة الانتاج في البلد لخير المشتغلين به جميعاً وفي ظل اقصى عدالة اجتماعية ممكنة».

وهذا التعريف يؤكد اربعة مبادىء اساسية خطيرة:

المبدأ الاول — اشتراك الدولة والشعب في مجهود صادق في استثمار مرافق البلد

المبدأ الثاني — زيادة الانتاج في شتى نواحيه والبحث عن كل مصدر من مصادره وتوفير الوسائل العلمية والمالية للتنمية والاستفادة منه.

المبدأ الثالث — تعميم النفع الذي توفره زيادة الانتاج لجميع المشتغلين به. وهذا يعني ان الاستفادة من هذا النفع لا تقتصر على جهد الدولة لتوفيره وانما تستلزم وعي الناس في وجود امكانيات النفع والمكسب، والبحث عنها، وتوجيه النشاط الفردي للاستفادة منها في حدود السياسة العامة التي وضعتها الدولة لبرامج التنمية. وفي هذا المبدأ اشارة واضحة الى مزايا الاقتصاد الحر حين تكون الكثرة من الناس مدركة لامكانيات النفع، قادرة على البحث عنه والاستفادة منه، طالما ان الدولة دارسة لهذه الامكانيات عاملة على زيادتها وتوفيرها ورعايتها ووضعها تحت تصرف المشتغلين بها جميعاً واولئك الراغبين في الاشتغال بها.

اما المبدأ الرابع فاجتماعي في طابعه، ولكنه مع ذلك يمس صميم الوضع الداخلي للبلد وعلاقته بالعالم الخارجي.

فهذا المبدأ يفرض ان تكون التنمية الاقتصادية بتعاون الدولة والشعب لصالح المشتغلين به والراغبين في الاشتغال به «في ظل اقصى عدالة اجتماعية ممكنة».

ومن الخطأ الفاحش احتساب الاصرار على « العدالة الاجتماعية » على انه ترويج لمبدأ هدام . فالعدالة الاجتماعية مبدأ تقره دساتير جميع الدول، وتقره الاديان جميعها ، ويثبته الاسلام في الكتاب والحديث وفي التراث الاسلامي باكثره . واذن فالعدالة الاجتماعية ليست دسيسة استنبطها « ماركس » والشيوعيون اذ الماركسية والشيوعية تروجان للعدالة الاجتماعية في اطار المبادىء الفكرية الهدامة التي تخدم الشيوعية الدولية ، وهي لون من الاستعمار لا يختلف عن استعمار الفرنسيين والانجليز وغيرهم من الاوروبيين .

اما العدالة الاجتماعية في ظل الاقتصاد الحر فمبدأ اهدافه تجنب طابع الاستغلال الفردي وتفاديه ، لئلا تتعرقل مشاريع التنمية الاقتصادية الشاملة بفعل الجشع الذي يصيب نفراً من المشتغلين بها ، فيزدادون جشعاً على حساب المصلحة العامة التي تكلف الدولة والشعب جهداً فائقاً في ترتيبها والاستعداد لها، ووضعها في متناول الجميع، وتوفير الامكانيات للناس وتشجيع كل نشيط منها ليزيد من طاقة الانتاج في حدود اختصاصه ونشاطه ، وبذلك يزداد الدخل القومي للكثرة من الناس فتستفيد الدولة من هذا الرخاء عن طريق الضرائب وعن طريق التبادل التجاري ، وعن الف طريق وطريق يفتحها الانتاج حين يمس الموارد والامكانيات المتوفرة للجميع بدلا من ان تكون تلك الطرق خاضعة لمشيئة نفر ضئيل من الذين جبلوا على طابع الاستغلال الفردي .

اذن فجعل التنمية الاقتصادية وزيادة الانتاج في « ظل اقصى عدالة اجتماعية ممكنة » مبدأ سليم يقره علم الاقتصاد ، وتقره الاديان ، ويقره المنطق ، وتصر عليه المصلحة الحكومية والشعبية في البلد الحر ، وان حدث ان استغله دعاة المبادىء الهدامة لمآرب مغرضة فالذنب ذنبهم لا ذنب المبدأ نفسه .

والواقع ان مبدأ العدالة الاجتماعية وتوفير الفرص والامكانيات لجميع المشتغلين والراغبين في الاشتغال بالتنمية الاقتصادية — هذا المبدأ هو جوهر اضطراد التقدم في البلدان التي تتبع نظام الاقتصاد الحر، ولا تعيش على الفكرة الماركسية .

فترك النشاط الاقتصادي مغلقاً مقصوراً ، طابعه الاستغلال الفردي اسلوب لجأ اليه الاستعمار في القديم والحديث ، وهذا النشاط طابعه الارتجال والتخبط والمغالاة .

وعن طريق هذا الطابع لجأ الاستعمار الى تركيز نفوذه في يد نفر من ابناء البلد الذي استعمره ، وعن طريق هذا النفر استطاع المستعمر ان يهيء السبل لتدخله في شؤون البلد تدخلا انتهى بالسيطرة عليه والعبث بمقدراته . وهذا ما حدث في الهند وفي مصر، وما هو حادث الان في كينيا والمغرب العربي، وفي شرق القارة الافريقية وغربها .

* * *

هذه هي المبادىء الرئيسية الاربعة التي ينطوي عليها هذا التعريف العلمي الموجز للتنمية الاقتصادية ، وهي مبادىء كفيلة بان تصون البلد في هدوئه الداخلي وان تكف عنه اذى الطامعين من الداخل والخارج وتضمن له الرقي والمجد ، وهذا كل ما يطمح اليه الناس حكومة وشعباً في البلد المستقل .

* * *

اما وسائل تطبيق التنمية الاقتصادية في اساليبها العامية فتختلف باختلاف الاوضاع في البلد ، وقد سبق ان اشرنا الى ان المملكة العربية السعودية تنفرد باوضاع خاصة مما يجعل لمشاريع التنمية الاقتصادية فيها سمات واهداف ووسائل فريدة .

فلنحاول ان نستعرض — اولا باول — المفاهيم العامة لهذه الاساليب التطبيقية آخذين بعين الاعتبار النفع الخاص للمملكة العربية السعودية .

فالتنمية الاقتصادية تفترض (١) وجود المال اللازم (٢) والايدي العاملة (٣) والمواد الطبيعية (٤) والادارة الحكومية الواعية (٥) والسياسة المالية (٦) والتشريعات المدروسة (٧) والتفهم الدقيق لاتجاهات الاقتصاد العالمي .

الفصل الثاني

١ - المال

المال عنصر هام في مشاريع التنمية الاقتصادية حكومية كانت او شعبية .

ومصادر التمويل تزداد وتنخفض حسب مستوى العمالة الكاملة والعمالة الموسمية بين السكان ، ومن مصادر التمويل الوفرة في الميزان التجاري وجباية الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، وما الى ذلك من أوجه السياسة المالية كما يعرفها ويمارسها اهل الاختصاص .

والناس في كل مكان حين يتحدثون عن الحياة الاقتصادية في المملكة العربية يحسبون وجود فائض من المال (والعملة الصعبة على وجه الخصوص) بشكل وفير بفضل صناعة الزيت (البترول) التي اصبحت علماً على البلاد العربية السعودية .

وهذا المفهوم الشعبي يوجد للمتحدث عن التنمية الاقتصادية حديثاً علمياً ، شيئا من التشويش .

فالمال في المملكة متوفر ولكن الدخل القومي ضئيل ، وهذا يعني أن جزءاً من الدخل الحكومي ينفق في ابواب كان من اللازم ان تكون مصادر نفقاتها نشاط الناس في الزراعة والصناعة والتجارة ، بحيث تخفف عن الدولة نفقات لا تنفقها بقية الدول في مثل هذه الابواب .

فجزء كبير من المواطنين السعوديين محدود في إنتاجه - وهذا يشمل البدو وسكان بعض المناطق الزراعية - والخدمات الحكومية التي تنفق على رعايتهم لا تتناسب مطلقا مع قيمة الضرائب التي يدفعونها للدولة ، ومادام أن هؤلاء المواطنين لا تتوفر لديهم وسائل انتاج جديدة فانهم سيظلون عاجزين عن تسديد نفقات بعض هذه الخدمات في شكل ضرائب مباشرة وغير مباشرة .

والحكومات في كل بلد تنفق على الشعب في مسائل التعليم والمواصلات والصحة وما اليها ، ولكن هذه الحكومات تعادل نفقاتها بنسبة الضرائب التي تجبيها من المصادر الشعبية .

وهذا التعادل لا يتوفر الآن للحكومة في المملكة العربية السعودية ، لأن الدخل

الفردى لجزء كبير من المواطنين ضئيل ، لا يسمح بفرض ضرائب متعادلة مع خدمات الحكومة لهم .

إذن فقسط وافر من المال المتوفر لدى الدولة في المملكة من صناعة الزيت (البترول) تنفق — في أوجه لاتعوضها أو تعوض جزءاً منها الضرائب المجبية — على عدد وافر من المواطنين أصحاب الدخل الفردى الضئيل .

وهذا وضع لايفطن اليه أكثر الناس حين يتحدثون عن وفرة المال في البلاد السعودية ، وصحيح أن جزءاً من هذا الدخل ينفق على الكماليات ، إلا أن الدراسة الاحصائية السطحية تبين ضآلة الضرائب المجبية من عدد كبير من السكان بالقياس الى النفقات الحكومية سواء في التعليم أو الصحة او المواصلات ، أو المساعدة المالية المباشرة وغير المباشرة من غذاء ونحوه ، مما تقدمه الدولة في المملكة لعدد كبير من أبنائها .

إذن فالوسيلة العملية لايجاد نوع من التعادل بين نفقات الدولة ودخلها من الضرائب هو توفير العمل للايدى المشاولة عن النشاط الزراعي والصناعي ، في البلد بشكل يزيد من الدخل الفردى لعدد كبير من الناس ، وبذلك يستطيعون المساهمة في سد نفقات الدولة في الاوجه التي ذكرناها . وهذا — بالضبط — أحد الاهداف الهامة للتنمية الاقتصادية في المملكة العربية السعودية .

وقد يقول بعض الناس : ان في البلد أزمة عمال وقلة في الايدي العاملة ، وهذا صحيح إذا اعتبرت هذه الازمة في اطارها الجغرافي . وهذا يعني أن قلة الايدى العاملة تشتد في المدن ومراكز النشاط التجارى ، وتكاد تقتصر على العمال الفنيين والموظفين الاداريين ، أما في المناطق الريفية وفي قطاعات الاعراب (وهي تشكل جزءاً هاما من البلاد) فالايدى العاملة المنتجة ضئيلة تافهة في إنتاجها الاقتصادى ، وفي مساهمتها في التنمية الاقتصادية للبلد بأجمعه .

وهذه الحقيقة تدفعنا الى معالجة مشكلة الاعراب وتوطينهم ، وسنستعرضه — في إطار التنمية الاقتصادية — في جزء خاص من هذا البحث .

وما دمنا بصدد الحديث عن مصادر التمويل للتنمية الاقتصادية فمن اللازم الاسهاب في الاستعراض .

ويقول لك خبراء اقتصاديات التنمية للبلدان المتخلفة اقتصادياً ـ ومنهم خبراء الامم المتحدة في دراسات عدة لهذا الموضوع ـ بأن مصادر التمويل مرتبطة ارتباطا وثيقا

بنشاط مشترك تساهم فيه الدولة والشعب في اسلوب قويم خطوطه الرئيسية واضحة بينة.

فهناك نوعان من البلدان التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادى : نوع لا تتوفر فيه مصادر الثروة الطبيعية ، او تتوفر فيه ولكنها لم تستثمر بعد ، لعدم وجود المال او الخبرة الفنية ، ونوع آخر تستثمر فيه المواد الخام وتهمل فيه أوجه الاستغلال الاخرى ، زراعية كانت ام صناعية .

والنوع الاول لا يهمنا في صدد الحديث عن المملكة العربية السعودية ، فهي تحسب في عداد النوع الثاني الذى توجد فيه مواد خام تستثمر ، ولكن هذا الاستثمار يقتصر على مادة رئيسية واحدة ، تحظي باهتمام اكثر واعم من الاهتمام الموجه الى موارد الثروة الطبيعية الاخرى ، كالزراعة والصناعة الاستهلاكية ، مما يجعل البلد ينفق أكثر دخله على ابتياع الغذاء والسلع بحيث لا تجد الدولة فيه وفراً كبيراً من المال ، كافياً لتنفيذ مشاريع التنمية الشاملة .

ومن الحقائق العلمية ان البلد الذى يعتمد في دخله القومي على مصدر رئيسي واحد للمال (كالحال في صناعة الزيت «البترول» في المملكة) يحتاج الى نشاط مبكر في توطيد التنمية الاقتصادية في اكثر نواحي الحياة الاقتصادية في البلد ، لكي يستغل فكرة الرخاء التي يوفرها ذلك المصدر الرئيسي في جيل او جيلين ، قبل ان تعترى الاقتصاد الدولى تقلبات تعرقل ازدياد الدخل من ذلك المصدر ، وقبل أن يتضاءل معين تلك المادة الخام بسبب الزيادة المستمرة في إنتاجه وتوزيعه. والزيت (البترول) واحدة من هذه المواد الخام التي لا تتجدد وفرتها على مر السنين ، والتي تتعرض للتقلبات في ميزان الاقتصاد الدولي مما يجعل الاعتماد عليها كمصدر للدخل القومي مقيداً باعتبارات خطيرة ، منها الزمن وضخامة الانتاج بالاضافة الي تقلبات الحياة الاقتصادية الدولية .

وينصح خبراء التنمية الاقتصادية الدولة — التي تعتمد على مادة رئيسية واحدة من المواد الخام في حياتها الاقتصادية — أن تعجل في تنفيذ برامج التنمية في وقت مبكر ، وأن تتبع الاساليب الفنية المدروسة في ذلك التنفيذ .

وهذه الاساليب متعددة ، وسنحاول أن نستعرض من تلك مايهم المملكة العربية السعودية بوجه خاص .

ويجب أن نقرر ونحن بصدد الحديث عن مصادر تمويل مشاريع التنمية ، أن هذه المصادر على نوعين : مصدر محلى ، ومصدر خارجي ، وهذا يعني أن الدولة يجب ان تقرر أى المصدرين أصلحلها . فإما ان تجند مصادر التمويل من مواردها المحلية او تستقرض

من المؤسسات المالية الاجنبية الخاصة، التي تمتهن تمويل رءوس أموالها في البلدان الاجنبية، أو من القروض والهبات المالية التي تقدمها الدول الاجنبية الصديقة، للدول الراغبة في الاقتراض والهبات .

ومن الطبيعي أن تلتفت الدولة المستقلة التي لم يكتمل نموها الاقتصادى الي المصدر الاول — وهو تجنيد مصادر المال المحلية تجنيداً وافياً — قبل أن تلجأ الي القروض من المؤسسات المالية الاجنبية الخاصة، أو من الدول الصديقة أو المحايدة .

ومن وجهة النظر العلمية فان كلا المصدرين صالح لتمويل مشاريع التنمية، والمسألة مسألة تقدير الدولة وثقتها في معالجة الذيول الناشئة عن اختيارها القروض والهبات

ويهمنا الان أن نبحث مصادر التمويل المحلية قبل أن نتطرق الي مسألة رأس المال الاجنبي والقروض والهبات .

والتنمية الاقتصادية اذا شاءت أن تعتمد على مصادر المال المحلية فعليها أن تأخذ بعين الاعتبار الخطوط العامة التي وضعها علم الاقتصاد لهذا اللون من النشاط

وهذه الخطوط تحتسب أن البلد الذى يعتمد في دخله القومي على مصــدر واحد من مصادر التمويل (كالبترول مثلا) يتوفر فيه بعض الرخاء الموقت، والرخاء الموقت في رأى علم الاقتصاد قد يستمر جيلا واحداً او جيلين أو ثلاثة أجيــال، ولكنه لا يتسم بطابع الخلود . وفي الولايات المتحدة الامريكية مناطق شاسعة كانت في اوائل هــذا القرن مدناً ودساكر، زاخرة بالحياة الاقتصادية، مبعثها مناجم الفحم والذهب وآبار الزيت (البترول) ولكنها الان خاوية على عروشها بعد أن نضب المعين، فتفرق الشمل وأصبحت تلك المناطق مليئة بهيا كل المدن و كهوف المناجم الخاوية وحفر الزيت (البترول) المليئة بالوحل، وهيا كل الابراج الحديدية المملوءة بالصدأ .

إذن فالرخاء الموقت الذى يسود البلد الذى تتوفر فيه مادة رئيسية واحدة من المواد الخام الرائجة يدعو الدولة الي تجنيد مصادر المال في فترة هذا الرخاء الموقت تجنيداً شاملا، وتمويل مشاريع التنمية العامة في أوجه العمران المنتج الثابت .

والعمران كلمة تبتذل اكثر الاحيان في التعبير عن النشاط الاقتصادى، وهو لا يعني بناء البيوت وتكييفها بآلات التهوية فقط، ولا يعني فقط بناء المدارس والمستشفيات، فهذا النشاط على أهميته في الحياة الاقتصادية لا يثمر ربحاً مادياً يزيد من طاقة البلد على الانتاج، ولا يضاعف الدخل القومي : الحكومي والشعبي. فالانفاقات على الصحة والتعلم

تزداد علواً وانخفاضاً بزيادة الدخل الحكومي من مصادر إنتاجية ثابتـــة ، توفر للدولة مصـــدراً متصـــاعداً يمهد لها سبل التوسع في هذا النوع من الخدمة الجوهرية لمصلحة الشعب بأسره .

وينصحك خبراء التنمية الاقتصادية أن تجارى التوسع في بناء البيوت والمستشفيات والمدارس في توسيـــع أساسي آخر يشمل مصادر الانتاج الذى يوفر دخلا إضافياً للدولة وللشعب معاً .

ومصادر الانتاج في بلد كالمملكة العربية السعودية لا تزال بكراً ، وفيها طاقات وامكانيات هائلة .

خذ مثلا الانتاج الزراعي الذى يوفر للدولة وللشعب نفقات هائلة تذهب الآن الي الخارج لابتياع المواد الغذائية . ومع أن طاقة البلاد السعودية على التوسع في الزراعة محدودة مقيدة باعتبارات معروفة من ندرة الماء والارض الطيبة ، الا أن تجارب الدولة والافراد في القسم الشرقي من البلاد قد أثبتت طاقة تلك الناحية من الجزيرة العربية على انتاج جزء من حاجاتها الزراعية .

هـــذه التجربة في منطقـــة الاحساء كفيلة بأن تبشر بنتائج حسنة فيما لو توسعت فشملت بعض مناطق الجزء الغربي والشمالي من البلاد السعودية . وتقارير خبراء منظمة الزراعة والغذاء العالمية عن هذا الامر دليل على مانقول . وهذه التقارير والدراسات تلاقي قبولا حسناً واستعداداً من المسئولين في المملكة .

والمهم في هذه المسألة أن لا يقعد الشعب هابط العزيمة ينتظر أن تقوم الدولة بكل شيء ، دون أن ينشط المواطنون انفسهم للمساهمة في هذه التجربة ليستفيدوا من امكانياتها ، وليخففوا عن الدولة بعض الاعباء المالية الجسيمة التي قل أن يدركها الناس في بلد مصدر الدخل للدولة فيه مقيد بتقلبات السوق الدولي للزيت (البترول)

ولاشك أن في البلد من الافراد من يتوفر لديهم بعض المال الفائض عن حاجاتهم ، وهذا لايقتصر على كبار المثرين ، وانما يشمل أفراد الطبقة الوسطي التي أخذت تتكون شيئا فشيئا في البلد وتلعب دوراً ملحوظا في حياته الاقتصادية .

وحبذا لو أدرك الناس هذه الفضيلة الكبرى التي يتميز بها الاقتصاد الامريكي على غيره من اقتصاديات الشعوب الاخرى ـ هذه الميزة التي توفر لامريكا هـــذا التفوق الاقتصادى العظيم .

هذه المزية هي الادخار والمساهمة في المشاريع عن طريق الاسهم والسندات ، وهذه المساهمة لاتعني أن يتفرغ الموظف او صاحب الحانوت الذى في حيازته بضعة آلاف من الريالات للعمل في المزرعة اذا وجد أن شركة زراعية قد تألفت لاستثمار بضعة آلاف من الافدنة في منطقة دلت التجارب فيها على طيبة الانتاج المربح .

ولنا في مكان آخر عن هذا البحث حديث خاص عن هذا النوع من المساهمة لانفضل أن نسهب في الكلام عنه الان .

ولكن الهدف من الاشارة اليه هو لفت النظر الي أن زيادة الانتاج وامكانيات التنمية الاقتصادية يجب أن لا تعتبر على أنها مسئولية الدولة وحدها ، خصوصاً وأن مصادر التمويل المتوفرة لدى الدولة في البلد المتخلف اقتصاديا محدودة مقيدة باعتبارات عديدة وهذا لايعني أن الدولة في حل من أن توفر للناس سبل المساهمة في مشاريع التنمية وزيادة الانتاج ، فالدولة راعية لمصلحة المواطنين ، ومن مصلحتها ومصلحتهم أن توفر لهم أساليب تلك المساهمة .

وهنا أيضا يرسم خبراء التنمية الاقتصادية للدولة تلك الاساليب وهي تشمل مايلي :

١ ـ تشجيع الادخار بين طبقات الشعب ، وحثه على المساهمة في المشاريع في إطار التشريعات الحكيمة الضابطة لمصالحها ومصالحهم

٢ ـ الادخار مبدأ حميد يجب أن تتوفر لتحقيقه المؤسسات المالية التي تشرف على دقائق نشاطها الدولة إشرافا حكيما . وبعض الدول تشجع الناس على الادخار في طرح السندات الحكومية الطويلة الامد التي تنطوى على مغريات مادية معقولة ، يعرفها كل من يدرس سندات الدين الاهلى في البلدان الاجنبية .

ومن الطبيعي أن يصاحب مبدأ تشجيع الادخار الذى تتبعه الدولة سياسة مالية ثابتة ، تنظم ميزانية الدولة ، وتراقب تقلبات الميزان التجارى ، وتضبط مسألة الضرائب ضبطا حكيما

والدولة في المملكة العربيـة السعودية لاشك مدركة لاهمية السياسة المـالية ، ومؤسسة النقد العربية السعودية خطوة أساسية خطيرة الاهميـة ، وكذلك مشاريع تنظيم الميزانية .

ولكن المجال لايزال واسعاً امام الدولة لتنظيم حركة الميزان التجارى ، والضرائب المباشرة وغير المباشرة . وهذا المجال وثيق الصلة بأخطار التضخم المالي واستقرار العملة ، وصيانة الوضع الاقتصادى في البلد بأسره .

فالدراسة الاحصائية للميزان التجارى في المملكة تظهر بوضوح ضخامة استيراد الكماليات بالقياس الي الحاجات الاساسية اللازمة لمشاريع التنمية وزيادة الانتاج. فالكماليات بضائع تستهلك دون ان تزيد من طاقة الانتاج والدخل القومي إلا بمقدار ضئيل لايتعدى ضريبة المكوس، وهي ضريبة لاتزال في حاجة إلي تعديل جوهرى في النظام المتبع الان.

فالبضائع الاستهلاكية الكمالية كسلع التسلية وبضائع الترف التي تغمر الان أسواق البلاد السعودية، وتجد سبيلها الى جميع طبقات الشعب، تذهب بجزء كبير من الدخل القومي وبالعملة الصعبة (التي تحتاج اليها التنمية الاقتصادية أشد الحاجة) الى غير رجعة وبدون تعويض في زيادة الانتاج الاساسي في البلد.

وحين تفرض على هذه السلع الاستهلاكية من الكماليات قيود معقولة توفر للدولة وللافراد وفراً من المال يستطيعون به (في حدود سياسة تشجيع الادخار) أن يتفرغوا لاستيراد الالات الزراعية والصناعية الاساسية، التي تصلح زيادة الانتاج الاقتصادى في ألف نوع قد لا يلتفت اليه الناس الان طالما هم لاهون في ابتياع السلع الكمالية المستوردة من الخارج، والتي تستهلك الجزء الاكبر من مدخر الناس ومن مدخولهم. والتقليد في التهالك على السلع الكمالية عادة ضارة من وجهة نظر الاقتصاد، ولها ذيول نفسانية سيئة من حيث انها تسلب الناس بعض النشاط للبحث عن آفاق جديدة لانفاق مدخولهم ومدخرهم ـ آفاق لا مفر منها حين تشتد القيود على الكماليات من أن تجد سبيلها الى مشاريع التنمية الجوهرية للبلد وزيادة انتاجه من السلع الوطنية.

والواقع ان الرخاء الاقتصادى السليم لايعني مقدرة البلد على ابتياع السلع من الخارج، بل الرخاء الصحيح الثابت الاركان، البعيد النظرة، يجب ان يستند الى مقدرة البلد على انتاج حاجاته بنفسه، وبذلك تتسع طاقة الرخاء فتشمل الكثرة من الناس، وتوفر للبلد مصادر إنتاجية تعين الدولة والشعب على زيادة الدخل القومي بالاكتفاء عن الاستيراد الواسع من الخارج، مما قد يؤدى الي سياسة الاكتفاء الذاتي في الحياة الاقتصادية، وما يتبع ذلك من مقدرة الدولة على الانفاق الواسع على مشاريع العمران الشعبية؛ كالتعليم والصحة والمواصلات والاستعداد العسكرى الضخم.

وتشجيع إنشاء الصناعات المحلية بفرض القيود على استيراد الكماليات كفيل بأن يوفر للبلد من المواد الاستهلاكية التي تسد حاجته في كثير من السلع، وتوفر له فرصاً

للتصدير وزيادة الدخل القومي (للدولة وللشعب) وما يستتبع ذلك من علو في مكانة البلد في المجتمع الدولى .

ولسياسة التصنيع في المملكة تعليق خاص ستتطرق اليه فيما بعد .

ونكتفي الان بلفت النظر الى أن فرض القيود الحكيمة على الاستيراد ، وتشجيع الناس على الادخار ، والمساهمة في مشاريع التنمية ، لا يمكن أن تكون الحل الوحيد لتعجيل التنمية الاقتصادية الشاملة ، إذ يجب ان يصاحب سياسة الادخار ؛ ومراقبة الميزان التجارى ؛ نشاط حكومي مدروس لتقديم القروض الطويلة الامد للمواطنين ، من صغار رجال الاعمال وصغار المزارعين ، ومن صغار المتاجرين بالثروة الحيوانية والمائية في البلد ، وهي تشمل الاعراب وسكان المناطق الساحلية على شاطئي البلد الشرقي والغربي .

فزيادة الانتاج في الزراعة وفي الثروة الحيوانيـة والمائيـة ، وفي أعمال التصنيع لا يمكن ان تتخذ طابعاً سليما الا اذا توفرت للناس وسائل حديثة للانتاج .

فآلات الحراثة في بلد قاسي التربة ، ضرورة لازمة ، وتقديم الخبرة الفنية للمزارعين في بلد شحيح بالمياه ، أمر جوهرى ، ومثل هذه الخبرة الفنية لازمة لتربية المواشي بصورة تجارية مربحة بين الاعراب . وكذلك الحال مع سكان السواحل من صغار الصيادين والذين يمكن ان يتدربوا على الصيد التجارى المربح .

كل هذه تتطلب من الدول مؤسسات مالية وفنية لتقديم القروض ، وتوفير الالات الحديثة لصغار المواطنين ؛ الذين إذا توفرت لديهم المعونة المالية والارشاد الفني ، والتسهيلات العملية في النقل والمواصلات ، استطاعوا أن يرفعوا مستوى معيشتهم ، وأن يكفوا الدولة مؤنة اعالتهم ، وأن يساهموا في المراحل النهائية في زيادة الدخل الحكومي عن طريق ألف نوع ونوع من الضرائب والاتاوات الحكومية المباشرة وغير المباشرة .

الفصل الثالث

الأيدي العاملة وأهداف التنمية الاقتصادية

سبقت الاشارة في جزء سابق من هذا البحث الى ان بعض الناس تحتسب عفواً بأن في البلاد السعودية ازمة عمال ، وقلة في الايدي العاملة . وقد اشرنا الى ان هذا الاحتساب قد يبدو صحيحاً من النظرة السطحية ، ولكنه يحتاج الى بعض التعديل اذا درس من وجهة النظر العميقة وفي اطار اهداف التنمية الاقتصادية .

فالعمالة في البلاد السعودية ليست عمالة كاملة تزيد من طاقة البلد على الانتاج وتساهم في زيادة الاستهلاك وتقوية العجلة الاقتصادية في دورانها ، فقسم كبير من الايدي العاملة في كثير من المناطق الجغرافية في البلد يمارس عملا موسمياً ينتهي بانتهاء فترات محدودة من السنة ، وقسم كبير آخر جهده في الانتاج ضئيل تافه ، وهذا يشمل الايدي العاملة بين الاعراب وسكان البادية الذين يمارسون تربية المواشي وبعض الصناعات اليدوية المحدودة الانتاج والمكسب .

ولهذا النوع من العمالة الموسمية ، ومن النشاط في البادية ، يحتاج الى بحث منفرد سيجد مكانه في الصفحات القادمة من هذه الدراسة . ومن الصحيح ان نقول انه حتى لو توصلت البرامج التي وضعت والتي ستوضع لتسكين البدو وزيادة العمالة الموسمية فان هذه البرامج لن تسد حاجة البلد الى نشاط شامل في التنمية الاقتصادية السريعة .

خذ الانتاج الزراعي مثلا ، فمهما قلبت النظر في طبيعة المجتمع السعودي فانك لا محالة واجد ان اساليب الانتاج الزراعي (وهذا يشمل الثروة الحيوانية في البلد) ونسبة الايدي العاملة التي تمارسه ، محدودة طاقتها على التوسع ، مقيدة باعتبارات انسانية وثقافية واجتماعية .

فالبلد واسع في مساحته اتساعاً قد لا يعادله في ذلك الا قطاعات محدودة من قطاعات العالم — كاستراليا ونيوزيلندا وكندا مثلا — واذا كان في المقارنة نفع فلنقارن بين هذه البلدان وبين المملكة .

وهناك كثير من اوجه الشبه بين استراليا وبين البلاد العربية السعودية ، فكلاهما هائل المساحة وكلاهما يشمل قطاعات من الصحراء والارض الحدباء ، وكلاهما نسبة السكان الى المساحة فيه ضئيلة تافهة .

اما الاسلوب التي تتبعه حكومتا استراليا ونيوزيلندا في تعبئة الايدي العاملة للاسراع في التنمية الاقتصادية في بلادها فيتبع سياسة ترقية وسائل الانتاج بين السكان الاصليين (المارو) وتوفير قسط لهم ؛ والتسهيل والتشجيع لهم في الاستفادة من البطالة الموسمية التي تسود نشاطهم في الاقتصاد من حيث ان هذا النشاط مقصور على زراعة موسمية سطحية ؛ وتربية للمواشي لا تتعمد زيادة الانتاج بقدر ماتسعى لتوفير ادنى حد ممكن لسد حاجاتهم من الغذاء والملبس ، كما هو الحال في نشاط سكان البادية في البلاد العربية السعودية .

ولم تكتف الحكومتان الاسترالية والنيوزيلندية بهذه البرامج المحلية لزيادة انتاج المواطنين الاصليين ؛ وانما رسمت لنفسها وللبلد تشريعات مدروسة لتشجيع الهجرة الى بلدانها ضمن حدود واضحة بينة .

فاستراليا تعلم ان في بلادها امكانيات واسعة لزيادة الانتاج في الزراعة والمواشي (وهي مصدر دخل كبير للبلد) ، وفي الصناعات الناشئة وفي مشاريع العمران والادارة الحكومية ، وهذا ينطبق على نيوزيلندا وكندا كذلك .

ولكن الهجرة الى استراليا ونيوزيلندا وكندا مشروطة بعدة اعتبارات هامة مبعثها رغبة المسؤولين في تلك الحكومات في ان تكون الهجرة — من الايدي العاملة الاجنبية — عاملا نافعاً في النهوض باقتصاديات البلد ؛ وفي صيانة اوضاعه السياسية ؛ وفي تقوية دعائمه وروافعه الاجتماعية والثقافية .

وهجرة الايدي العاملة (من الفنيين ومن العمال والزراع الاعتياديين) الى استراليا ونيوزيلندا وكندا والى عدد كبير من بلدان اميركا الجنوبية التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي مقيدة بشروط ؛ منها اختيار الحكومة لنوع المهنة التي يتقنها المهاجر ؛ ولعنصره ودينه ولغته وماضيه ؛ وتكوينه العقلي والجسماني .

والمهاجر الى هذه البلدان لا مفر له من ان يوفر لسلطات تلك الحكومات هذه الشروط كلها .

فالعربي او الهندي او الياباني او الاندونيسي لا يستطيع مطلقاً ان يهاجر الى استراليا للعمل او للارتزاق . فاستراليا ونيوزيلندا وكندا تصر على ان يكون المهاجر انجلوسكسوني الاصل، انجليزي اللغة والثقافة، مسيحي المذهب (ويفضل البروتستانت على الكاثوليك في هذه البلدان الثلاث) ، وان يثبت بان ليس له ماض اجرامي، وان يكون متمتعاً بصحة حسنة ، وان يثبت للحكومة استعداده للاقامة والعمل في المكان والمهنة التي تختارها له السلطات المسؤولة ، وهذه الشروط ليست حبراً على ورق اذ انها تطبق بحذافيرها تطبيقاً دقيقاً .

فاذا احتاجت استراليا الى مزارعين في سنة من السنين فهي لا تسمح لغير المزارعين من المهاجرين الاجانب للقدوم الى استراليا . وحين تستقدمهم ، وتدفع لهم في اكثر الحالات نفقات السفر ، تختار لهم المكان الذي عليهم الاقامة فيه — في اواسط الصحراء او في المناطق البعيدة عن المدن حتى لا يدلفون الى المدن ويؤلفون طبقة من العمال المرتزقة التي تنافس العمال المحليين في الاجور وفي الامكانيات المتوفرة .

واذا احتاجت نيوزيلندا مثلاً الى بضعة آلاف من العمال الفنيين في شؤون الصناعة المحلية البسيطة اصرت على ان يكون المهاجر مستوفياً لشروط مدروسة بحيث تسهل الاستفادة منه ، وبحيث لا يصبح عالة على الدولة وعلى المجتمع .

واذا وجدت هذه البلدان الانجلوسكسونية بانها في حاجة الى عشرين او خمسين من الموظفين الاداريين اعلنت عن ذلك في صحف لندن، وعقدت لهم المسابقات وفحصت مؤهلاتهم العلمية وخبرتهم العملية في الادارة ، وتيقنت من صحة اختيارهم ومن عناصر ثقافتهم الانجلوسكسونية ، بحيث يسهل عليهم الاندماج في الاداة الحكومية وبث الولاء الصادق لها في حدود ترتيبات مالية متفق عليها ، اما لعقود طويلة الامد ، او على اساس الكادر الحكومي الذي ينطبق على الاستراليين (مثلاً) انطباقه على هذا النفر من المهاجرين الذين اختاروا استراليا وطناً جديداً لهم

كل هذه الشروط والتقيدات وما تنطوي عليه من بعض العوامل التي قد يفسرها البعض بانها رجعية وعنصرية — هذه الشروط حقائق علمية تقرها المصلحة الاساسية لمبادىء الهجرة والاستيطان ، ومبادىء التكافل الاجتماعي ، وصيانة المقومات الدينية والثقافية للبلد .

وفي قوانين الهجرة والاستيطان التي تتبعها حكومات الولايات المتحدة الامريكية وكندا واستراليا ونيوزيلندا والارجنتين والبرازيل وعشرات من دول امريكا الجنوبية الكاثوليكية (التي لا تسمح لغير الكاثوليك بالعمل والاستيطان) — في هذه القوانين ارشادات قد تفيد بلداً كالمملكة العربية السعودية في سعيه لوضع سياسة ثابتة مدروسة لمسألة الهجرة والاستيطان ؛ وزيادة الانتاج في القطاعات السعودية التي فيها امكانيات للانتاج الزراعي او الصناعي وما الى ذلك من مصادر الثروة الحيوانية والمائية .

والذي يجعل لهذه الشروط والالتزامات في مسائل الهجرة والاستيطان في البلاد السعودية اهمية خاصة ؛ كون المملكة تعيش على نظام سياسي واجتماعي فريد . فالاسلام دستور البلد ؛ والتعاليم الاسلامية وضعت لضبط اساليب الحكم والمعاش ؛ وعلاقات الناس بالمولى عز وجل ؛ وبالمجتمع الذي يعيشون به ، ومهما نظر الناس الى اساليب التجديد في الحياة اليومية فان التجديد لن ينفي ولا يمكن ان ينفي سيطرة التعاليم الاسلامية على اوجه الحياة في البلد في امور الدنيا والدين .

والبلاد العربية السعودية فوق كونها ذات نظام فريد فهي كعبة المسلمين في كل مكان . فاذا جاز لاستراليا والارجنتين وغيرها من البلدان التي ليس لها طابع ديني ممتاز ان تتبع أساليب الاختيار الدقيق للايدي العاملة المهاجرة اليها من زراع ومهنيين وموظفين ؛ فان للبلاد السعودية حقا اقوى ومبرراً اعظم في دقة اختيار وتكافؤ مع مقومات البلد وروافعه الاجتماعية والثقافية .

ويجب ان نفرق هنا بين حرية السفر والتزاور التي اوصت جامعة الدول العربية بها في معرض البحث عن التعاون العربي ؛ وبين سياسة الهجرة والاستيطان التي نبحثها الان في نطاق التنمية الاقتصادية لبلد ناشئ . ؛ الحاجة فيه واضحة لجماعات مختارة من المزارعين والعمال المهنيين والاداريين المدربين ؛ وعشرات الانواع من اوجه الاختصاص اللازم للجهاز الحكومي .

وحين اكتب هذه السطور اجد بين يدي الجريدة الصباحية وفيها تقرير مسهب عن تسرب العناصر الفاسدة الى جهاز الحكم الامريكي — عناصر معظمها يهودي وبعضها من جنسيات بلقانية وسلافية هاجرت الى امريكا منذ سنوات ؛ واستطاعت بوسائل خفية ان تصل الى مراكز حساسة في الجهاز الحكومي الامريكي وفي الجيش

والطيران وفي الكيان الاقتصادي للبلد ، وفي جامعاته ومؤسساته العلمية ، وتوفر لهذه العناصر من النفوذ والسلطة ما جعلها تسير عجلة الحياة في البلد في بعض الاتجاهات التي تضر بمصلحة الوطن الامريكي . فهذه العناصر اليهودية والبلقانية والسلافية لم تستطع ان تندمج اندماجاً كلياً في ثقافة شعب امريكا الانجلوسكسونية ، وان تلمس شعوره واحساساته ، فاخطأت في توجيه مقدراته بشكل خدم مصلحة اعداء امريكا .

وليست هذه الضجة التي يثيرها السناتور مكارثي في امريكا اليوم الا رد فعل للاضرار التي جلبتها هذه العناصر على المصلحة الاميركية في الحرب العالمية الاخيرة ، وفي الحياة الاقتصادية ؛ وفي الجيش والجامعات والمؤسسات الثقافية ؛ والبيئات الاجتماعية في العالم الجديد .

وحملة مكارثي هذه لاتستهدف اشخاصاً معينين ؛ وانما تثير ضجة حول مبدأ يدعو الى ضرورة حسن الاختيار في مسائل الهجرة والاستيطان ؛ والولاء الذي لامفر منه لمن اتخذ العالم الجديد وطناً له ومستقراً .



الفصل الرابع

الموارد الطبيعية في إطار التنمية الاقتصادية

لا يقتصر التعريف العلمي للموارد الطبيعية على المواد الخام الرئيسية كالزيت (البترول) والحديد والذهب وما اليها .

فالموارد الطبيعية تشمل غلة التربة من الخامات الزراعية ومن الثروة الحيوانية والمائية ، وتشمل الصناعة الريفية ، والصناعات الغذائية واليدوية الخفيفة ، كصناعة الحصر والسجاجيد والاواني ، وما اليها من ضروب المهن اليدوية التي يقوم الانسان بتشكيلها النهائي حتى لو استعان في اعدادها ببعض الالات الصناعية .

ولا حاجة الى الاشارة الى ان المملكة تستغل مورداً او موردين من المواد الخام الرئيسية المتوفرة في البلد، كالزيت (البترول) والذهب (في حدود ضئيلة) ، وهنالك بعض مشاريع لاستغلال موارد اخرى كالاسمنت والغاز الطبيعي والحديد .

والذي يجدر ملاحظته في صدد الحديث عن المواد الخام ان خبراء التنمية الاقتصادية لا يسلمون بان مجرد استخراج المادة الخام وبيعها في الاسواق الدولية كاف لتثبيت التنمية الاقتصادية السليمة .

وقد سبق ان اشرنا الى ان تقلبات الاقتصاد الدولي واثره في اسعار المواد الخام في الاسواق العالمية تجعل اقتصاديات البلد المستخرجة منه تلك المادة معرضاً لتيارات من الصعب ايجاد ضابط مستقر لها .

وهذا يدفع خبراء التنمية الى التأكيد بضرورة الاستفادة من المواد الخام في عدة امور فرعية يعرفها المشتغلون بالصناعات الثانوية .

فهناك مثلا مستخرجات الزيت (البترول) وهي تشمل الغاز الطبيعي المتوفر بكثرة في آبار الزيت (البترول) والذي خلق في الولايات المتحدة الاميركية مصادر ربح وعمل لمئات الالاف من الناس .

وهناك المستخرجات الكيماوية المربحة التي تستولد من مخلفات الزيت (البترول) وعناصره التركيبية، والاسفلت واحد من هذه المستخرجات ، ولكن هناك عشرات الانواع

من المركبات الكيماوية التي تعتمد على العناصر الموجودة في البترول . وصناعة الكيمياء صناعة مربحة — لعلها اكثر الصناعات الخفيفة واقلها تكاليف .

وقد قرأت مؤخراً ان شركة امريكية تقوم الان باستثمار مخلفات الزيت (البترول) في آبار الزيت المكسيكية برأسمال مقداره ٥٠ مليون دولار يفرض لها ارباحاً سنوية تبلغ حوالى ٤٠ بالمائة من قيمة رأس المال ، وهي نسبة عالية جداً تغري كل من يجد في نفسه الاستعداد للاستفادة من الصناعة الرائجة .

اما الاستفادة من الغاز الطبيعي فموضوع دراسة متقنة في المملكة العربية السعودية وفيها تقارير علمية نافعة ، وهي تحظى باهتمام المسؤولين ، واكبر الظن انه لن تمضي فترة قصيرة من الزمن قبل ان تتحقق على الوجه الذي ترتضيه الحكومة . ولا شك ان هناك دراسات اخرى عن عدد آخر من المواد الخام (كالاسمنت) معروفة للمسؤولين في المملكة ، والزمن كفيل بالاستفادة منها في اقصى حدود الاستفادة .

خذ مثلا لذلك اشعة الشمس والرمال ومستقبل الجزيرة العربية ، فاول وهلة يشعر القارىء بان هذا المثل لون من التخيل والسفسطة ، ولكن الواقع ان العلم قد توصل منذ عهد قريب الى تسخير الاشعة الشمسية لمصلحة التنمية الاقتصادية فقد توفق مختبر الابحاث التابع لشركة الهاتف (التلفون) الامريكية الى صنع اول حاشدة (بطارية) كهربائية تستمد طاقتها الدافقة من اشعة الشمس مع مزيج من الرمل الاعتيادي ، وقد شاهدت هذه بنفسي في زيارة للمختبر بدعوة من احد مديريه .

وكلا المادتين متوفرتان بكميات وافرة في الجزيرة العربية والحمد لله .

وقد خلق هذا الاكتشاف اهتماماً خاصاً في الاوساط العلمية والاقتصادية في الغرب ، ولولا ان السنة الرأي العام العربية لا تلتفت الى الانباء العلمية لما تطفل كاتب هذه السطور وتطرق الى التعليق عليه في صحيفة [1] في بلد تقدم علم الفيزياء فيه ضعيف ان لم يكن منعدماً .

واهمية هذه البطارية (الحاشدة) الشمسية ترجع الى ان في اشعة الشمس من الطاقة مايعادل اضعاف الطاقة المتوفرة في جميع آبار زيت العالم باسره مضافاً اليها مخزون الفحم في مناجم الارض واحواض الغاز الطبيعي في شتى طرق مناطق العالم المعروفة بانتاجها لهذه المادة الوقودية .

---

(١) العدد الثاني عشر من السنة الاولى من مجلة « اليمامة » .

وقد نجحت التجارب المبدئية التي استعملت فيها حاشدة (بطارية) الاشعة الشمسية الانفة الذكر الى تشغيل المذياع (الراديو) والهاتف (التلفون) في اسلوب سهل قليل التكاليف كفيل بان يستبدل الطاقة الكهربائية التي تستعمل الان في سائر انواع الالة وملحقاتها . وقال مدير المختبر الذي انتج هذه (البطارية) الحاشدة : إن اشعة الشمس تتحول بمعدل ٦ بالمائة من قوتها الى طاقة كهربائية في عملية بسيطة التكاليف لا تستغرق الا اقصر الوقت .

ومن فضائل هـذه التجربة ان تحويل اشعة الشمس الى الطاقة المحركة لا تترك مخلفات من المواد الطفيلية ، وهذا يعني ان هذا التحويل لن يكلف المصنع نفقـات اضافية لنقل المواد الطفيلية واهلاكها وتصفيتها وهي نفقات باهظة في عملية استخراج الزيت (البترول) مثلا كما يعرف ذلك الخبيرون بالهندسة الصناعية .

وجدير بالذكر ان المادة الرئيسية الوحيدة التي تستعمل في تحويل اشعة الشمس الى طاقة وقودية — هذه المادة هي الرمل — رمل الصحراء مجرداً الا من انواع غير معقدة من المركبات الكيماوية التي لا مفر لاي تجربة صناعية من استعمالها .

ويظهر ان حبات الرمل تتألف من مادتين : سلبية وايجابية لا تتفاعلان تفاعلاً نافعاً الا اذا امتزجت بهما اشعة الشمس في اسلوب علمي توصل المختبر الاميركي الانف الذكر الى اكتشافه ، فاضاف الى حضارة القرن العشرين عنصراً جديداً يستطيع به الانسان ان يسخر الطبيعة لخدمة مصالحه المادية ورغبته في التنمية الاقتصادية ، ورفع مستوى المعيشة والانعاش والتعمير في البوادي والقفار التي لا يتوفر فيها لبني آدم من سبل المعاش ما هو كفيل برفع مستوى معيشتهم .

وليس في هذه الصفحات من مجال للدخول في التفاصيل العلمية البحتة التي ادت الى هذه التجربة العلمية الخطيرة . وجدير بالذكر ان التجارب السابقة لصهر اشعة الشمس لصنع الطاقة كانت في السابق تعتمد على الانعكاسات المتولدة من المرايا والالواح الزجاجية ولكن هذه التجارب الماضية كانت محدودة في نفعها وغير صـالحة للاستعمال التطبيقي النافع ، فأتت تجربة مختبر شركة الهاتف (التلفون) الاميركية (وهو اكبر مختبرات العالم الصناعية) فحققت احلام ذلك النفر من علماء الفيزياء الذين كانوا يحلمون بالاستفادة من اشعة الشمس لخدمة بني آدم في اطار الصناعة التطبيقية .

***

والمغزى الذي نهدف اليه من لفت النظر الى اهمية هذه الخطوة العلمية الناجحة هو علاقتها بالتنمية الاقتصادية الشاملة ، في البلادالعربية السعودية ، التيشاءت ارادة المولى عز وجل انتكون تربتها حاوية للزيت ، وغاز الوقود ، وسماؤها غنيةبالشمس المحرقة ؛ تصب شعاعها على السهول الصحراوية الرملية الشاسعة المساحة .

ولعل فيهذامايحدو حكومة المملكةالسعودية الى الاهتمامبهذا الكشف العلمي الجديد واعداد العدة للاستفادةمنه ، وذلك بتتبع احدث التطورات التي توصل اليها العلم فيهذه الناحية ، وتوجيه الدراسة الجامعية لعدد وافر من الشباب السعوديين في التخصص في الفيزياء في مراحلها التطبيقية ، وخلق وعي « فيزيائي » بين المشرفين على رعاية الموارد الطبيعية في البلد .

وقد قال الحكماء : ان « العلم سيادة وقوة » ، وجدير بنا ان نفسر العلم على انه اوسع من ادب وشعر وقانون وسياسة . ومع ان المملكة في حاجة الى كل انواع التخصص في ابواب المعرفة ، الا ان على الواعين من ابنائها ان يدركوا اهمية التخصص العلمي فياساليبه التطبيقية ، خصوصاً وانصناعة الزيت(البترول)في المملكة قد رسخت بشكل جدير بان يضاعف من حدة الوعي « الصناعي » بين اهله ، وبين المسؤولين عن رعايتهم ، من اهل الحل والربط .

والشعور بالحاجة الى رعاية مصالح البلد ، في نواحيه المادية ، اذا اريد له النجاح ، يجب ان يكون مصحوباً بتوسيع الدراسة الراقية لابواب العلم الحديث وفروعه .

وهذا ما يصبو اليه كل من يرجو لهذا البلد تقدماًورخاء وعزاً وسؤدداً .

ويطيب لنا ، والحالة هذه ، ان نلتفت الى النمط الاخر من الموارد الطبيعية — الخامات الزراعية والثروة الحيوانية والمائية والصناعات الريفية واليدوية الخفيفة — التي هي جزء من جوهر التنمية الاقتصادية الشاملة .

وهذا موضوع الكلام في الصفحات التالية .

* * *

الخامات الزراعية والثروة الحيوانية والصناعات اليدوية الخفيفة

لكي يعيش مجتمع او شعب عيشة نبيهة واعية ، يجب ان تتضمن نظمه ونشاطه حالات وظروفاً واعتبارات تجعل افراده في حالة تمكنهم من زيادة الانتاج والنشاط .

والعوامل الاقتصادية في مجتمع ما ، تؤثر تأثيراً مباشراً في وسائل الانتاج واسباب النشاط ، وتبادل الخدمات بين افراده . وقد ازداد اثر هذه العوامل والنظم الاقتصادية في ظل المدنية الحديثة ، وفي اطار اهداف التنمية الاقتصادية التي اصبحت من مقومات النهضة الشاملة للشعوب التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي والعمراني .

والنشاط الاقتصادي البشري ظل بطيئاً في تطوره الى ان كانت الثورة الصناعية في اوروبا الغربية فتمكنت من تحويل الصور والاطارات الرئيسية التي كانت سبباً في بطء التطور الاقتصادي البشري . وهذه الصور الثلاث هي :

١ — نظام الاكتفاء الذاتي حيث تقوم الاسرة او القبيلة او القرية بانتاج ما يلزمها وتستهلك انتاجها من المواد الغذائية .

٢ — وفرة ضئيلة من الانتاج تفيض عن حاجات استهلاك الاسرة او القبيلة وتصلح للتبادل التجاري المحدود ، ومن هنا بدأت بوادر التجارة .

٣ — تقلص نظام الاكتفاء الذاتي ليحل محله نظام الحرف اليدوية التجاري بحيث اصبح الفائض من الانتاج يصلح للبيع في اسواق ثابتة محدودة الاستهلاك .

وهذه الصور الثلاث (انتاج زراعي محدود ، وانتاج يدوي محدود ، وتبادل تجاري محدود) كانت سائدة في اكثر ارجاء العالم قبل ميلاد الثورة الصناعية في اوروبا الغربية التي حققت تفوقاً لذلك القسم من العالم على بقية الاقسام الاخرى .

وكان تطور الاقتصاد في الشرق العربي مقصوراً عن اللحاق بالثورة الصناعية الاوروبية لاسباب ترجع الى عهود الاستعمار العثمانية والغربية . وكانت الجماعات العربية تعيش على العمل الزراعي وهو وحده لا ينفع في رفع مستوى المعيشة ، خصوصاً اذا صاحبه زيادة مرتفعة في عدد السكان وفقدان نشاط صناعي يمتص العدد المتزايد من السكان كما هو الحال في معظم الجماعات الاسلامية التي لا تؤمن بتحديد النسل .

ولا شك ان الدول العربية والاسلامية قد اخذت تلتفت الى الصناعة في السنوات الاخيرة التفاتاً جدياً ، ولكن اتجاهات التحول الصناعي كانت العوبة في يد الاجانب ومعتمدة على مجهودات فردية لا وحدة بينها ولا نسبة ، والكسب الخاص محور ارتكازها جميعاً . واقتصرت حركة انشاء المصانع على الصناعات الاستخراجية من المواد الخام ، او الاستهلاكية التي تنتج سلعاً للاستهلاك دون الصناعات الانتاجية ، والصناعات الانتاجية هي القاعدة الاساسية لكل تحول صناعي .

ولم ترتفع نسبة المشتغلين بالصناعة في بلدان العالم العربي إلا بنسبة لاتبلغ ٥ ٪ من مجموع السكان ، واقتصر ذلك على نقاط ارتكاز خاصة فى المدن أو فى القطاعات النائية كما هو الحال في صناعة الزيت (البترول) والمناجم فى المملكة العربية السعودية .

والتفتت حكومات بعض الدول العربية ، كمصر مثلا الى المناطق الريفية والزراعية التي هي عصب الحياة في المجتمع ، واخذ الوعي الجديد يعير هذه المناطق بعض الاهتمام ؛ ومع قصور هذا الوعي الجديد في معالجة الوضع معالجة شاملة ، إلا ان الجهد مشكور والترتيب محمود ، وان قصر عن تلبية الحاجة الماسة ، فان مجرد الشعور به والاعداد النظري له دليل على يقظة الوعي والرغبة الصادقة للعمل .

وعلى ضوء تجارب الدول ، وعلى ضوء علمي الاقتصاد والاجتماع ، نود أن نعالج وسائل ترقية الصناعات الريفية والقبلية في المملكة العربية السعودية .

وهذه الوسائل تتلخص فيما يلي :—

١ — استغلال أوقات فراغ الاعراب وانصاف المزارعين وتوفير العمل للقادرين .

٢ — تحويل الخامات البسيطة المتوفرة لديهم الى منتجات صناعية خفيفة لها قيمتها المادية فى السوق المحلي وفي الاسواق القريبة ، وفي المملكة العربية السعودية تجارة سياحة فى مواسم الحج تتمنى كثير من الدول أن تتوفر لديها .

٣ — رفع قيمة هذه المنتجات حالياً عن طريق تحسين جودتها وبوسائل الارشاد الفني والتهذيب المهني وترقية التدريس المهني وبثه إلى الارجاء البعيدة .

٤ — خلق انعاش نسبي فى محيط البادية والقرية .

٥ — تنمية الثروة القومية الموجودة حالياً والتي لا تظهر إلا بعد الدراسة الفاحصة فى البادية والمناطق الريفية والتي هي الان مهملة ، لان معظم الناس لايدركون إمكانية الاستفادة منها فى بلد كالمملكة العربية السعودية يسلم الناس جدلا بأن سكان البادية فى المناطق الريفية فيه لا تتوفر لديهم طاقات كافية للانتاج المفيد فى نواحيه الاقتصادية والاجتماعية .

هذه الوسائل تزداد سهولة أو تعقداً حسب الاوضاع الخاصة بالبلد ، التي ينهض لمعالجتها . ومما لا جدال فيه أن أوضاع المملكة وطبيعة تكوينها الجغرافى والاجتماعي تجعل إصلاح البادية والمناطق الزراعية والنصف زراعية أمراً ليس بالسهل تحقيقه .

إلا ان برامج الانعاش لا مفر لها من ان تؤتي ثمراً طيبا إذا استندت الي اساليب العصر والخبرة الفنية المدروسة .

وبرامج الانعاش على نوعين : واحد اهدافه الاصلاح الشامل في مختلف النواحي الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والصحية . ونوع ثان يعني بناحية واحدة من نواحي الاصلاح كالاصلاح الزراعي او الصحي ؛ او توطين القبائل وخلق إمكانيات زراعية او مهنية لهم .

والدولة في البلاد السعودية لا تهمل هذا . والدراسة السطحية لنشاط الدولة تظهر ذلك بوضوح .

إلا ان من الخير لو تعمد الباحث إلقاء الضوء علي بعض الحقائق العلمية علي مبدأ الانعاش في البادية والريف فلعل فيه بعض النفع .

توطين القبائل ورعايتها: خذ مثلا مسألة توطين القبائل ورعايتها ؛ وهي مسألة تتصل بمشكلات المملكة العربية السعودية اتصالا وثيقا ؛ فالبادية عنصر هام في الكيان السعودي ؛ فالتخطيط الاجتماعي والاقتصادي لتوطين القبائل والعشائر وفتح سبل جديدة لنشاطهم بالاضافة الى مزاياها الانسانية هي ولا شك ضرورة جوهرية لصيانة الكيان القومي في البلد ورفع دعائمه وزيادتها قوة ورخاءاً .

والمسئولون في المملكة العربية السعودية في برامجهم للقبائل والعشائر يواجهون صعوبات لايواجهها مثلا المسئولون في العراق التي تبلغ نسبة اهل البادية فيه رقما هاماً .

فـفي العراق تتوفر التربة الصالحة للزراعة ويتوفر الماء ؛ وفي بادية الجزيرة العربية التربة قاسية ، والماء شحيح .

ولكن الصواب لم يصاحب العراق الشقيقة فيما وضعته لبرامج إنعاش سكان البادية فمشاريع الاصلاح التي وضعت هناك من توفير الماء وتعيين الاراضي الزراعية لتوطين العشائر ادت إلى ايجاد طبقة مستقلة اخري مستغلة .

فقد ذكر الدكتور عبدالجليل الطاهر المتحدث العراقي في حلقة الدراسات الاجتماعية الرابعة للدول العربية التي عقدت ببغداد في ٦—٢٥ مارس سنة ١٩٥٢ ما يلي :

« بالرغم من اهمية القوانين التي سنتها الحكومة العراقية لاستثمار الاراضي (وتوطين القبائل والعشائر) وكيفية التصرف بها ؛ وجعل حق التصرف مؤمناً وثابتا وواضحاً ؛ وذلك بتعيين حدود الاراضي وتسوية ما يدعو الى النزاع والخلاف ؛ إلا انها في الوقت

نفسه سهلت حصول طبقة معينة من رؤساء القبائل وشيوخ العشائر علي مساحات كبيرة من الاراضي الاميرية في مختلف انحاء العراق . وكانت النتيجة ان انحصرت تلك المساحات الواسعة بأيد قليلة من المالكين ؛ في حين لم يطرا تغيير ما على الحالة (بالنسبة للاعداد الكبيرة من ابناء القبيلة وأفراد العشيرة)

إلا ان مشاريع انعاش البادية وتوطين القبائل لايقتصر فقط علي تجديد الملكية (وخصوصاً من الاراضي الاميرية التي تهبها الدولة للسكان) وانما تمس الارشاد الفني ؛ ورفع ثقافة المواطن في البادية في اسلوب تعليمي مستحدث ، يدرس مشاكل البادية ؛ ويطبق عليها برامج تعليمية تصلح لها . فتربية الماشية مثلا — موضوع لايهم طالب المدرسة في المدينة ان يتفرغ له ؛ بينما هو موضوع جوهري بالنسبة لطالب البادية .

وقد ذكر اكثر من خبير عربي في حلقات الدراسات الاجتماعية للدول العربية التي عقدت في السنوات الاخيرة في عواصم البلدان العربية « ان تعقد المشكلة الاقتصادية في البادية يرجع الي وجود طبقة مستغلة وطبقة مستغلة وفق النظام العشائري . وطريقة معالجة هذه المسألة هي بإجراء تجربة عملية تهدف ارشاد السكان لتحسين احوالهم ؛ وتدريب المستثمرين على القيام بتشكيل جمعيات تعاونية تساعدهم على سد حاجاتهم اليومية واستهلاكها بأقل مايمكن من الاسعار . . . وثمة وسائل اخري لمعالجة المشكلة الاقتصادية في مناطق البادية والارياف التي يرغب في توطين سكانها ، وإنماء الزراعة والصناعات الريفية بينهم . ومن هذه الوسائل توفير القروض الطويلة الامد للمحتاجين منهم ؛ والقروض الطويلة الامد افضل من المنح التي تخلق في بعض الحالات اتجاهاً الي التواكل ، وفقدان النشاط الفردي لرفع مستوي المعيشة ؛ والمساهمة في بناء الاقتصاد القومي كل حسب طاقته » .

ومن الوسائل العملية لتسهيل إحياء النشاط الاقتصادي وتوسيعه بين العشائر المتنقلة وسكان البادية توفير المياه في نقاط مركزية على اوسع قسط مستطاع . والخبرة العلمية الحديثة ستساعد كثيراً على هذا النوع من الخدمات . وأبسط هذه الوسائل قيام الدولة بإدارة وتشغيل المضخات في النقاط المركزية للحيلولة دون تلوث الماء ؛ وتشجيع العشائر على لون من الاستقرار حتي لاتضطر الي الانتقال الذى لا ضوابط له غير الضوابط التقليدية ؛ وبهذه الوسيلة وبغيرها من الوسائل الاكثر نفعاً يتيسر لكثير من العشائر

التوطن حوالي موقع الابار ؛ وسيكون القيام بذلك عاملا مشجعاً في تعمير بعض اجزاء البادية تعميراً منظما ورفع مستوي سكانه .

ودور برامج التربية الاساسية وتنفيذها في مناطق استيطان العشائر دور فعال اذا اقترن بدراسات دقيقة لطبائع الجماعات القبلية وحاول ان ينمي العوامل التكافلية بينها على اساس نشيط دون ان يقضي على روافع مجتمعاتها — وهي روافع لها اثرها الحميد في الخلق العربي وطبائعه ـ ولا حاجة للاشارة الي الدور النافع الذي تستطيع وزارة المعارف بالتعاون مع الجهات الاخري المعنية بالامر في هذا النوع من الانعاش القومي

وهناك ملاحظة جديرة بالتسجيل ونحن بصدد الحديث عن هذه الناحية من المجتمع السعودي ؛ فالنشاط لايصح ان يقتصر فقط على نشاط الدولة ودوائرها ؛ فالجمعيات الشعبية والمؤسسات الاهلية واجبها الذي يجب ان يجري جنبا الي جنب مع المؤسسات الحكومية في رعاية هذه الطبقة العاملة في المجتمع السعودي .



الفصل الخامس

العادات والتقاليد

ولا مفر للباحث في وسائل إنجاح الوعي الاجتماعي ومسألة التنمية الاقتصادية في الريف والبادية السعودية أن يتطرق الى امرين هما :

١ ـ العادات والتقاليد وأثرها في الحد من نجاح المشروعات الاصلاحية

٢ ـ الوضع الراهن للانتاج الزراعي والعشائرى في المملكة

١ ـ أما بصدد الحديث عن العادات والتقاليد فان من البديهيات أن ندرك جميعاً بأن لكل مجتمع ثقافة معينة لها طابع خاص تتميز به عن الثقافات الاخرى ، وللثقافة تعريفها الخاص في علم الاجتماع . فثقافة أي شعب هي مجموع من طرق تفكير افراده ووسائل معيشتهم ، وتتضمن إنتاجهم المادي من سلع وأدوات ، الي جانب إنتاجهم العقلي من عادات وتقاليد ومعتقدات واتجاهات .

ومن العناصر الهامة التي تتألف منها ثقافة شعب ما العادات والتقاليد ، ولا بأس من انلجأ الي علم الاجتماع لنضع هذه العناصر في إطارها الصحيح .

أما العادة فقد تكون فردية او اجتماعية ، والعادات الفردية تكون سلوكا معيناً لاشباع رغبة خاصة ، وفي كل مرة يمارس فيها الفرد ذلك السلوك الخاص يزداد اثره في نفسه حتي يصبح طبيعة ثانية له ، فيأتيه ذلك السلوك في الظروف المماثلة في سهولة ويسر ، ويصبح عندئذ «عادة»

أما العادات الاجتماعية فهي سلوك له قوة إلزام اجتماعية ، وقد ينشأ عن انتشار عادة فردية بين افراد المجموعة اونتيجة لتجارب طويلة دفعت اليها المجموعة لمواجهة موقف معين ، او لظروف سيئة خاصة . وقد تهتدى المجموعة اليها عن طريق التجربة أو تكون قد انتقلت عن الاجيال السابقة ـ وهي في كل هذه الحالات تعترف بشعور من التقدير ، وتمتزج بها قيم اجتماعية تضمن لها البقاء طويلا .

أما التقاليد في الناحية التاريخية للعادات فهي القيمة ـ اوالفكرة التي تستند اليها العادات وتشبه العادات والتقاليد ظواهر اجتماعية اخري تختلف في نشأتها او درجة إلزامها علي المجتمع والافراد ، ومثال هذه الظواهر العرف والمعتقدات ، ومايسمي بطبائع الخلق القومي والسلوك الشعبي .

وللعادات والتقاليد والعرف والمعتقدات والخلق القومي، والسلوك الشعبي، أهمية كبرى في تنظيم الحياة الاجتماعية، فهي حلقة الاتصال بين الافراد، وهي تنفذ الى الناشئة منذ نعومة اظفارهم فتعودهم للاشتراك في حياة اجتماعية شديدة التعقد - ولولاها لما تيسر بقاء المجتمع متماسكا متكافلا، ولا قيام نظام مشترك للافراد يعرف كل مكان فيه سواء أكان نظام الاسرة ام الوطن ام الاقليم، او المجتمع الانساني بأسره.

ومما لاشك فيه ان المجتمع السعودي مجتمع تسود فيه إلزامات العادات والتقاليد والعقيدة والخلق القومي، وهذا ما يجعل المجتمع السعودي متماسكا مثبتاً في دعائمه الشعبية تصونه ضروب من التقاليد العتيدة والمعتقدات الراسخة، وأواصر الاسرة والقبيلة وما لها من اثر حميد في ضمان التكافل الاجتماعي.

هذا حال المجتمع السعودي الان، ولكن الحياة وأسباب المعاش، والتطورات الاقتصادية والعمرانية التي اخذت تتسع وتنتشر في البلاد السعودية شرقا وغربا، قد فرضت على هذه الدعائم لوناً من التحدي أسبابه تنوع النشاط الاقتصادي لنفر من بنيه، وارتقاء ألوان المعاش لنفر منه، وفي استجلاب الالة وشتي انظمة الحياة المعاصرة.

وهذا التحدي امر لا مفر منه في حياة الشعوب وارتقاء الامم، والنباهة تقتضي مواجهة هذا التحدي في حكمة تعرف كيف تصون دعائم المجتمع وعاداته، وتقاليده العتيدة في إطار التنمية والارتقاء المادي والحضري.

وليست العادات والتقاليد كلها جديرة بالبقاء، فقد يصبح بعضها خطراً على المجتمع وذلك حين تصاب بالجمود فتقاوم كل تطور، وتقف حجر عثرة في سبيل كل تقدم.

وذلك لان النظم الاجتماعية تتفاعل بعضها مع بعض، فينشأ من هذا التفاعل المستمر صور جديدة وأوضاع اجتماعية مغايرة للقديمة. وميلاد صناعة الزيت (البترول) وتطورها في شرقي البلاد العربية السعودية شاهد عيان على هذا التحدي الذي يواجه بعض عادات المجتمع الفردية وبعض اوجه سلوكه الشعبي.

وصناعة الزيت (البترول) في المملكة وتأقلم المواطنين السعوديين العاملين فيها على الالة، والتنظيم والنشاط الصناعي مثل واضح على ان العقلية العربية لاتعجز عن ان توجه التطور في العادات والتقاليد الاجتماعية بالقدر المناسب لمواجهة حالات جديدة والاستفادة منها.

والدولة في البلاد السعودية لم تلجأ الى التشريعات والقوانين لمواجهة الحالات الجديدة الطارئة على جزء من المواطنين العاملين في صناعة الزيت (البترول) باصدار قوانين تحرم العادات

القديمة في العمل والسلوك ، فالتجارب قد اثبتت بأن القانون الذي يعارض العادات الشائعة يزيدها قوة ويكسبها مقاومة ، وقل ان ينجح القانون في القضاء عليها .

والقوانين النافذة المفعول المطاعة هي التي تصاغ استجابة لعادات اجتماعية قد سبقتها ومهدت لها السبيل ، ويستطيع القانون إضعاف العادات الاجتماعية اذا نجح في خلق نظام اجتماعي جديد لاتستقيم معه العادات القديمة الضارة ولا تتلاءم مع ظروفه ، وبذلك يمهد الطريق لعادات اجتماعية جديدة .

والمجتمع السعودي في تغير مستمر ، تشهد به ألوان النشاط الاقتصادى والادارى والعمراني في البلد ، ولذلك فيجب ان تتطور معه بعض العادات والتقاليد التي لا تتناسب مع الوضع الجديد ، وهذه عملية شاقة تحتاج الي عناية شديدة اذا اريد للمجتمع التقدم والارتقاء في تماسك وتآلف .

وهذا لايعني ان كل عادة قديمة ضارة ، وان كل جديدة تعاون في تحقيق التقدم الاجتماعي

وهناك ثلاث مجموعات من افراد المجتمع السعودي تؤثر تأثيراً حسناً او سيئاً في توجيه العادات والتقاليد لانجاح الاصلاح الاقتصادى والاجتماعي .

المجموعة الاولي : وهي الطائفة التي تحاول مشروعات الاصلاح خدمتها ، هي الشعب بكامله .

المجموعة الثانية : وهي طائفة المشرفين على تنفيذ مشروعات الاصلاح وهم المتصلون مباشرة بالطبقة المقصودة بهذا الاصلاح : الموظفون والخبراء والواعون من ابناء البلد ووجهاؤه العاملون في حقل الخدمة القومية عن طريق التبرع وبناء المشاريع ، والسخاء عليها .

المجموعة الثالثة : وهي المجموعة التي تضع مشروعات الاصلاح وترسم الخطط العامة لها ، وتوفر لها المال والرجال والعزم والنفوذ . هذه المجموعة هي الدولة ورجالها وأولو الحل والعقد فيها .

اما المجموعة الاولي وهي الشعب المقصود خدمته بمشاريع الاصلاح فهو سلبي في اكثر اوجه سلوكه ، ومن الصعب إقناع الناس بالخطب والمواعظ للتخلص من بعض العادات الضارة . وقد لفتنا النظر ان سن القوانين والتشريعات لايكفي وحده للقضاء على العادات الضارة ، والتقاليد البالية

فيجب ان يبدأ في النشء وتعدل برامج التعليم لجعلها متناسقة مع حاجات البلد الى عادات جديدة صالحة ، يستمد قوتها من المقومات الخلقية للبلد ، والطبائع المميزة لثقافته ، ومعتقداته وراسخ اركانه .

ويجب ان لا يهمل الذين ليسوا احداثاً في السن . فهناك وسائل حديثة لمكافحة الامية تستخدم فيها اشرطة الخيالة (السينما) الثقافية (على نحو ما فعلته السلطات في لفت نظر الشعب الى ازمة حفر الإبار في شرقي البلاد) . ومن هذه الوسائل ، اشراك الناس ، في مختلف المناطق ، في تجارب منظمة ، تبين اثر كل من العادات السيئة والمفيدة ، فتثبت في ذهن العامي ، عن طريق الترديد والتكرار ، وتستقر في نفسه ، وتصبح جزءاً من سلوكه وتفكيره وعاداته الجديدة .

وعلى المجموعة الثانية — وهي الموظفون الموكل اليهم تنفيذ مشاريع الاصلاح ، ان يخلقوا في انفسهم تطوراً جديداً للتخلص من بعض العادات الضارة التي تكتنف سلوكهم وتحد من فائدة الخدمة ، رغم تميزهم عن المقصود بهذه الخدمة والاصلاح بلون من الثقافة والوعي .

ومن العادات الضارة ، التي تشوب سلوك هذه المجموعة الثانية ، عدم الرغبة في حمل المسؤوليات ، او انتفاء المقدرة ، او ضعف ما يجب ان تتصف به من نزعة الجد والمثابرة ، لتحقيق اهداف المشروعات .

خذ مثلا ، دلال بعض المتعلمين ، في الخدمة في مناطق نائية ، او في تفضيل هذه الدائرة على تلك ، من دوائر الحكومة ، دون احتساب للمؤهلات الشخصية ، والكفاءة الفنية الخاصة .

وبعض افراد هذه المجموعة الثانية ، يعوزهم التخلص من عادات الاستقلال الصارم في العمل وتركيزه على اساس شخصي ، ومن ثم عدم القدرة على الجهود التعاوني والنشاط الجماعي . وحتى حين تتوفر الكفاءة الفنية والقدرة الشخصية على العمل ، فان هؤلاء يتقاعسون عن العمل متعاونين مع غيرهم ومع الهيئات الاخرى في تآلف وتناسق يؤديان الى تحقيق هدف المجتمع ، ولطالما وجدنا اداة مشروعات الاصلاح معطلة في كثير من اجزائها ، بسبب هذه الانفرادية الصارمة ، وهذا العامل الشخصي ، ومحبة الذات .

وفي هذه المجموعة ؛ يجب ان يتوفر الايمان بالاهداف التي ترمي اليها برامج الاصلاح ، والشجاعة الكافية لتحقيق اهدافها ، والمطالبة بتسهيل الاسباب اللازمة لها ضمن المسؤولية الحكومية وضمن الصالح العام.

اما المسؤول الاول عن نجاح مشروعات الاصلاح ، فهي المجموعة الثالثة التي تضع البرامج ، وترسم الخطط ، وتوفر لها المال والرجال والنفوذ . وعلى هذه المجموعة (وهي الدولة) واجبات جسام ازاء هذا التطور ، فهي التي تقرر اياً من التقاليد والعادات ، تتفق ، او لا تتفق ، مع طبيعة برامج التنمية الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي

والحكومات ، في معظم الدول التي لم يكتمل بعد نموها الاقتصادي والاجتماعي ، تضع مشروعات الاصلاح عادة ، في اسلوب مرتجل ، لم يقم على اساس البحث والدراسة العلمية الحديثة التي تكشف عن العوامل الخفية والظاهرة في المشكلة ، وفي العادات والتقاليد ، والعوامل الهامة الاخرى الاقتصادية والسياسية والاجتماعية التي ترتبط بها ، والاتجاهات النفسية عند الشعب ازائها ، وامكانيات الطبقة التي يراد خدمتها ، حتى تصاغ البرامج على نحو ييسر الاستفادة منها ، والتفاعل معها ، دون ان تقوم في سبيلها العقبات ، ودون ان تخلق مشكلات جديدة طارئة .

ولنذكر قول عثمان بن عفان رضي الله عنه « ان الله يزع بالسلطان ما لا يزع بالقرآن » واول ما تحسن مراعاته في نشاط هذه المجموعات الثالثة (الدولة) عند وضع التشريعات الاجتماعية ، تجنب الارتجال ، والابتعاد عن القوانين البراقة .

فهذا النوع من التشريع والاصلاح يفترض ان يكون مبنياً على الدراسة العميقة الهادئة التي تعتمد على الاحصاءات والبيانات المفصلة ، وتعرف حاجات البيئة التي سيطبق فيها ويقوم لخدمتها . ولهذا يجب ان ترتكز اداة التشريع والاصلاح في الدولة على اقسام فنية للبحث والاحصاء ، لكي تمدها بالبيانات والمعلومات التي تجنبها مزالق الارتجال . ويسر كل مواطن سعودي ان يعلم عن اتجاه الرأي في البلد ، الى تعزيز المجهود الناشىء الذي بدأ في وزارة الاقتصاد للعناية بالاحصاءات والبيانات .

والمهم ان لا يقتصر الاحصاء على النشاط الاقتصادي ، فعدم توفر الاحصاءات الاجتماعية في البلد نقص ، من الخير تداركه ، في توسيع العناية والسخاء على الدراسات

الاحصائية ، والتفكير في تدبير الوسائل اللازمة لتنفيذها .

وبرامج الاصلاح الاجتماعي ، الذي هو جزء هام من مشاريع التنمية الاقتصادية الكاملة ستولد ميتة ، وستظل حبراً على ورق ، الا اذا وضعت على اسس عملية وفي حدود امكانيات الدولة المالية — كما سنبين في جزء آخر من هذا البحث — .

ومثل ذلك انه مهما قيل في ضخامة الدخل الحكومي في المملكة العربية السعودية فان من الخطأ الاحتساب ان هذا الدخل كفيل ان يوفر للبلد ميزانيـة وافية لوضع مشروع كمشروع الضمان الاجتماعي مثلا ، كذلك الذي تحمست مصر لوضعه ولكنها عجزت عن تنفيذه ، لاسباب لا اعتقد انها تعود الى كسل المشرفين عليه ، ولكنهـا ترجع الى ضخامة النفقات المالية اللازمة له، وضخامة عدد المواطنين المصريين الذين يحق لهم الاستفادة منه ، في بلد العمالة الكاملة فيه محدودة والعمالة الموسمية اقل .

وطالما ان البلاد السعودية اليوم في مرحلة عمرانية فريدة ، فان ذلك يستنفد من الدولة نفقات مالية وادارية لا مجال لا كثرها في بلد استقر عمرانه وانتعاشه ، وارتفع مستوى معيشة الناس فيه ، ودفعوا من الضرائب المباشرة وغير المباشرة ، مـا يوفر للدولة ، دخلًا اضافياً ، تنفق منه على مشروع باهظ النفقات ، كمشروع الضمان الاجتماعي الذي يوفر دخلًا معقولا ، لكل مواطن ، لا يتوفر لديه مصـدر دخل آخر . فلو حاولت ان تطبق هذا على الدول التي لم يكتمل نموها الاقتصادي ، لوجدت ان ثلثي سكانها في حاجة الى ضمان اجتماعي ، لا تتوفر لدى حكومات تلك الدول ماليـة كافية للانفاق عليه ، اذا استثمرت مرافق البلد استثماراً صحيحاً ، وشارك الناس الدولة في الجهد للاخذ ، للاخذ بيد هذا العمران .

وفي المملكة العربيـة السعودية ، سبل اخرى ، تعين الدولة على توفير المال ، وتخصيصه لمشاريع التنمية الاقتصادية الشاملة ، لمصلحة الذين ينخفض مستوى معيشتهم من المواطنين ، ولتحقيق الاصلاح الاجتماعي السليم .

فالاسلام في المملكة العربية السعودية دعامة المجتمع ، واساس الحكم ، ورائد الناس .

٭٭٭

وقد سن الاسلام ما لم يسبق اليه ، وهو الصدقات الجارية فى الحياة وبعد الوفاة ، وذلك فى الاحباس الذى يخرجها من هو علي سعة فى المال من ملكه ، ويجعلها تصرف فى أوجه النفع العام .

والشريعة الاسلامية سنت من النظم ما يكفل لاصحاب مستوى المعيشة المتواضعة أن يعيشوا من غير شكوى ، وجعلت لهم فى مال من وسع الله عليهم فى المال حقا معلوماً لا وكس فيه ولا شطط .

ولقد قال بقراط أبو الطب القديم « ان كل مريض يداوي بعقاقير بلاده » وسواء أصحت هذه النصيحة فى طب الاجسام أم لم تصح فمن المؤكد أنها حكمة خالدة فى علاج مشكلات المجتمع .

وفى خلال حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية ، التي انعقدت فى دمشق منذ أمد غير طويل تفرغت شعبة خاصة لدراسة مبادىء الشرع الاسلامي ، وعلاقتها بوسائل الاصلاح الاجتماعي ، واستنباط ما يلائم العصر من ثناياها . وكان أعضاء هذه الشعبة من الذين مارسوا تفهم طريق تصرف حكم الشرع الاسلامي بالنص أو بالقياس علي النص ، أو بالتطبيق للقواعد العامة المعروفة فى الدين الاسلامي بالضرورة ، أو القواعد التي اتفق عليها الجمهور الاعظم من فقهاء المسلمين ، والذين قاموا علي تركته الخالدة .

وقد انتهت هذه الشعبة الخبيرة الي توصيات ومقترحات ، ستكون أساس ماسيطوى من سطور هذا البحث فى سعينا للتعرف على مدى العون الذى قد يتوفر للدولة لتنفيذ برامج الاصلاح والتنمية ، وليلائم أهدافها على نحو عملي ، حتي تستطيع أن تكفل الرزق لمن لا يمكنهم الكسب ، وأن تؤهل للعمل من يعجز عنه ليساهم فى الانتاج ، وأن توفر العمل لكل قادر عليه فتساعده بالوسائل العلمية والفنية ، ولكي تتخذ الاسباب لحماية المجتمع من انحطاط مستوى المعيشة ومايصاحبها من مساوىء .

وقد لفتنا النظر الي أن تكليف الدولة بكل العبء هو تكليف بما لا يستطاع ، فالميزانيات العامة تنوء به ، ولذلك رأى خبراء حلقة الدراسات الاجتماعية فى دمشق فى الزكاة والوقف ونفقة الاقارب دعائم قوية يمكن الاستفادة منها بطريق التنظيم ، وليس لكاتب هذه السطور رأى فى الناحية الشرعية من هذا الاستعراض ، وانما هو يسجل ويلخص فى هذا الباب بعض ماعالجه أقطاب الفقه فى حلقة الدراسات الاجتماعية الخاصة بالزكاة والوقف ونفقة الاقارب .

الزكاة : أما الزكاة فجزء منها من النصوص المجمع عليهـا ، وجزء منها مأخوذ من أقوال الفقهاء ، وجزء ثالث مخرج علي أقوالهم ، وذلك فى الاموال التي تدر الربح الوفير فى هذة الايام ، ولم تكن فى عهد الائمة أصحاب المذاهب .

وقد اتجهت الحلقة فى تقرير الزكاة الى أنها تكليف مالي علي الاموال يتصل بها ويتبعها ، ولذلك تجب علي فاقد الاهلية او ناقصها ، ومن ثم كانت الزكاة عامة واجبة فى كل مال ، ولو لم يكن صاحبه مكلفا تكليفاً دينيا .

وقد فصلت توصيات الحلقة زكاة الزرع والعمارات المعدة للاستغلال الثابتة كالمصانع وزكاة رءوس الاموال المتداولة المستغلة أو التي من شأنها أن تستغل ، وزكاة كسب العمل ، والمهن الحرة ، وزكاة الماشية المعدة للنماء والاستيلاد ، وحددت مايؤخذ من كل منهـا تحديداً يساير الاحكام الفقهية ، ويجرى علي القياس فيما لا نص فيه ، وطلبت أن يكون للزكاة إدارة خاصة مستقلة عن ميزانية الدولة .

وهـذه التوصية كفيلة بأن توفر للدولة مصدر دخل جديد يكرس للانفاق على أوجه الاصلاح والتنمية الاقتصادية والاجتماعية ضمن حدود الشرع ، ويوفر على الدولة بعض المسئولية المالية التي لاسبيل الي القيام بها من الميزانية العامة للدولة .

الوقف : واتجهت حلقـة الدراسات الاجتماعيـة فى دمشق الي موضوع الوقف ، فأوصت بتكوين وحدة من الاوقاف الخيرية التي تكون لغير المعابد ، وأن مايحبس على الاضرحة والمقابر ونحو ذلك ينفق منه على مشروعات التكافل الاجتماعي بعد النفقات الضرورية للجهات الموقوف عليها ، دون تقيد بما يكون للواقف من شروط تمنع التصرف من وقفه فى وجوه البر إذا مست الحاجة الى الصرف منه ، أخذاً برأى ابن القيم وابن تيمية وغيرهما من العلماء .

نفقة الاقارب : واتجهت الحلقة فى نفقة الاقارب الي اتباع رأى ابن حنبل فى أن تكون نفقة الاقارب تابعة فى الوجوب للميراث حتي تشمل الاقارب جميعاً ، وضمت الي ذلك اتباع رأى الحنفية فى أن اختلاف الدين لايمنع ايجاب النفقة بين «الاصول والفروع» تمشياً مع السماحة الدينية الكريمة .

وكذلك أوصت الحلقة بأن يكون للقاضي المختص حق توصية الدولة بالانفاق على الفقير العاجز اذا لم يعرف له قريب غني تجب نفقته عليه ، وذلك من حساب الفائض من نفقة الاقارب والزكاة والوقف .

هذا ماخص مقتضب مما أوصت به حلقة الدراسات الاجتماعية بدمشق من أوجه الدخل الجديد الذى يوفر للدولة ماتستطيع به فى إطار الشريعة السمحه أن « تكفل الرزق لمن لايمكنهم الكسب ، وأن تؤهل للعمل من يعجز عنه ، ليساهم فى الانتاج ، وأن توفر العمل لكل قادر عليه ، فتساعدة بالوسائل العلمية والفنية ، وكذلك تتخذ الاسباب لحماية المجتمع من عوامل تفكك الاسرة وانحلالها تفاديا لما يترتب عليها من تشرد وانهيار خلقي ».

هذا هو فى الواقع جوهر التنمية الاقتصادية والاصلاح الاجتماعي كما عني الشارع الاعظم ، وهو لايختلف فى نظرته الاجمالية عن مئات الكتب والبحوث التي وضعها علماء الاجتماع والاقتصاد لمشاريع التنمية والاصلاح الحديث الذى شغلنا فى هذا البحث الطويل.

وبعد : فقد طال الكلام عن العادات والتقاليد ، ودورها فى نجاح التنمية والاصلاح الاقتصادى ــ الاجتماعي او عدم نجاحه .

فلنلتفت إذن الي معالجة بعض أوجه الحياة الاقتصادية الراهنة فى المجتمع السعودى فى اطار الموضوع الرئيسي لهذه الدراسة .

الفصل السادس

المجتمع العشائرى

في الدورة الثانية من حلقة الدراسات الاجتماعية للدول العربية التي عقدت في القاهرة في خريف ١٩٥٠ (الميلادي) وجه رئيس الحلقة الاهتمام الى التوصية الثالثة الخاصة بالاوضاع السائدة بين البدو :

« نظراً الى ما لشؤون البدو الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والصحية ، من اثر بالغ في حالة اكثر البلاد العربية ، ونظراً الى انه لم تتهيأ الفرصة للحلقة في دورتها هذه لتدرس هذه الشؤون من جميع نواحيها ، وتقدم توصيات ملائمة لحالة البدو ، مبنية على احصاءات وبيانات ودراسات وافية ، فان الحلقة توصي بان تقوم كل حكومة عربية ، بدراسة شؤون البدو ومشكلاتهم فيها ، وما يمكن اتخاذه من تدابير للنهوض بمستواهم وان يكون موضوع البدو محل دراسة خاصة في حلقة مقبلة . »

وقد بحثت وكاتبت بعض الاصدقاء في الوطن راغباً التعرف عما تم في امر هذه التوصية ، فلم اجد ما يشفي الغليل . فاذا جاء تعليقي على المجتمع القبلي في البلاد العربية السعودية ، في اطار التنمية الاقتصادية ، مشوهاً ناقصاً ، فالذنب فقدان « الاحصاءات والبيانات واندراسات الوافية » التي اوصت حلقة الدراسة الاجتماعية بالحاجة الى جمعها . ولعلي ، في تطرقي لهذا الموضوع ، افتح المجال امام من هم على دراية اوسع ، ومعرفة ادق ، باحوال هذا المجتمع القبائلي . (١)

الضرورة الاقتصادية والاجتماعية في استقرار القبائل

مسألة استقرار القبائل امر له اهميته الخاصة في حاضر المملكة العربية السعودية ، لما لهذه الطبقة من المواطنين من مكانة خاصة في المجتمع السعودي ، ولهذا فان هذه المسألة تستدعي بذل كافة الجهود العلمية الحديثة واستخدامها في تذليل الصعاب التي تعترض هذا السبيل .

---

(١) اسجل الشكر الجزيل هنا للاستاذ حمد الجاسر في تخصيصه عدداً من « اليمامة » عن « البادية » وبحوثاً قيمة عن المجتمع العشائري في اعداد اخرى .

ومن الأمور الهامة في هذا الباب

اولا — تأمين وسائل النقل الحديثة لاهميتها في نقل المحصولات والاستقراو المخلي . ويتوفر لدينا الان من وسائل النقل الصحراوي الحديد ما يجعل هذا التأمين ميسوراً الان ، بعد ان كان محفوفاً بالصعاب فيما مضى.

ولنا في عمليات شركة الزيت العربية الاميركية الصحراوية ، وفي تنقل بعثاتها الاستكشافية نموذج يصلح اقتباسه على نطاق متسع .

ثانياً — توجيه الجهود الخاصة الى مشروع الواحات التي تنتشر هنا وهناك، بقرب الابار ومناطق السيول الوديانية التي يمكن حفظ مياهها في بعض وسائل الري الحديثة لسد الحاجة في ايام الجفاف

وفي تقرير البعثة الاميركية التي زارت المملكة العربية السعودية في سنوات الحرب العالمية الاخيرة ، وصف لمساحات صغيرة محدودة من الاراضي الصالحة للزراعة والاستيطان في مناطق الابار ، وهي مناطق وان صح ان لا يطلق عليها اسم «الواحات» الا انها كفيلة بان توفر لبعض العشائر الصغيرة موطن استقرار ثابت يصلح لبعض الوان الزراعة وتربية المواشي ، في اسلوب علمي حديث ، وبمعونة السلطات المركزية ، في توفير العلف لهذه الماشية في اوقات الجدب وبوسائل النقل الصحراوية الحديثة .

ثالثاً — كل ما تقدم ذكره من مقترحات يقتضي التحضير بالتحريات والكشوف للاعمال (الطبوغرافية) ، والمسح الخاص ، وحفر الابار ، وتعيين مصادر المياه الدائمة . ومن الممكن تحقيق هذا اذا كلفت لجنة تابعة لاحدى الوزارات المعنية بالامر متابعة هذا المشروع والاشراف الدائم عليه . ومن حسن الحظ توفر بعض هذه المعلومات الفنية عن مناطق معينة من المملكة نتيجة لبعض عمليات البحث والتنقيب التي قامت بها شركة الزيت العربية الاميركية والمراجع السعودية المسؤولة

رابعاً — هناك بعض المشجعات النفسانية التي تساعد على نجاح مشاريع استقرار القبائل ، ومنها بناء مركز اجتماعي ثابت ، يضم مسجداً ومدرسة ووحدة طبية ونقطة شرطة (بوليس) ومستودعاً ثابتاً للمواد الغذائية ، وكل هذا يفترض ، ولا شك ، نفقات اضافية على الدولة في المراحل التحضيرية على الاقل ، ولكن الدولة تنفق سنوياً اكثر من ١٥ مليون ريال لتوفير الرفاهية للقبائل . ومن الممكن ، عند وضع الخطط اللازمة لهذه

المشاريع توفير بعض المال من هــذه النفقات الحكومية لخدمة هــذه الاهداف الانشائية الثابتة .

وكلنا يدرك رسوخ العادات والتقاليد والشرائع الخاصة التي تضبط الحياة العشائرية والنظام الذي الفته منذ الاف من السنين .

وهذا النظام ككل نظام اجتماعي له محاسنه ومساوئه شأن سائر انظمة المجتمعات البشرية ، فمن محاسنه تقوية روابط الاسرة والقبيلة ، وهي دعامة الروابط القوميــة العتيدة ، وهو يخلق في هذه الجماعة العشائرة عاطفة التضامن ومزية التقشف وما تخلقه من شعور بالصداقة والحرية والشجاعة والشرف والكرم والتضحية .

ومن مساوىء هذا النظام انخفاض مستوى المعيشة بين من شبوا عليه واضطرارهم الى العيش من دخل صغير ، يحصلونه من انتاج ضئيل من تربيــة الماشية والاغنام في مراعي الصحراء

ومن مساوئه كذلك ، تفشي الجهل ، وانحطاط المستوى الاقتصادي ، وانتشار بعض العادات التي قد لا تتناسب مع بقية اجزاء المجتمع السعودى الذي اصبح يأخذ باسباب جديدة من الحياة الصناعية والحضرية على احدث نظام .

كل هذا يدعو الى التفكير الجدي في الوسائل التي يصلح استخدامها لدمج الجماعة العشائرية مع بقية الجماعات التي تعمر المملكة العربية السعودية .

والذي يغرب عن بال الكثيرين التفكير فيه هو ان مشاريع استقرار القبائل ورفع مستوى المعيشة فيها ، لا يعني القضاء على هذا النظام الاجتماعي الذي زود عنصره العتيد الحضارة الانسانية بتراث مجيد ، والذي لا بد من تعزيزه في حاضر المملكة العربيــة السعودية ليستمر في صيــانة الطابع العربي الاصيل لقاب الجزيرة خاصة وللعــالم العربي اجمالا

ومما يجب لفت النظر اليه ان هذا الطابع الاصيل الذي تمتاز به الجماعة العشائرية في بادية العرب معرض للتأثر بشتى العوامل التي اخذت تجتاح الجماعات العربية الاخرى المحيطة بالمجتمع العشائري.

فجزيرة العرب هي مهد العروبة ، وقبائلها هي ينبوع العنصر العربي الصــافي ، وهجرة الجماعات العشائرية الى الاقطار المجاورة لها في القديم والحديث هي التي حفظت الطابع العربي لهذه الاقطار على الرغم من مختلف الاقوام والثقافات الاجنبية التي غزتها على كر السنين .

وهجرة العرب الاقدمين من البادية الى القطاعات المجاورة قد بدأت منذ أزمنة طاعنة فى القدم ، وأوجدت حضارات ومدنيات جليلة . وهـذه الهجرة لا تزال تلعب دوراً هاماً فى بنيان العالم العربي وحاضره ومستقبله . وحاضر البلاد العربية السعودية مدين بالفضل لهذا العنصر العربي الصافى الذىجاء منه آل سعود بناة الحضارة الجديدة فى شبه الجزيرة .

والمهم فى بحث استقرار المجتمعات العشائرية هو السعي لصيانة نظمها العتيدة ازاء موجات التطور السريع الذي يشمل بقية الاجزاء والجماعات فى المملكة .

والذى يبدو أن معالجة هذا الموضوع لاتعني التعليق على النظم السائدة فى حياة هذا العنصر العربي الاصيل . بل ان المعالجة تتصل بالقضية الاقتصادية ، والدور الذى تلعبه فى استغلال التنمية الاقتصادية الشاملة وأهدافها فى البلاد بأسرها .

ويطيب لى أن أقتبس هنا ماجاء على لسان الامير مصطفى الشهابي الاديب السورى المعروف فى محاضرة له عن الانعاش فى البادية قال :

« ان عجلة قبائلنا كانت فى الايام السالفة تعمد الى الهجرة كلما تكاثر أفرادها وأخصها شظف العيش وتاقت نفوسها الى عيش أرغد . وقد كان السلاح فى تلك الايام السحيقة واحداً، ولذلك كثيراً ما كانت تتغلب على الاقوام الاجنبية وتقيم مقامها ، وتجد فى أرضها مرتزقا ومجالا لنشاط حيوى كبير ، أما اليوم فالذين يعيشون حواليها في الحواضر هم أبناء جلدتها من عرب ومستعربين ، فاذا مست الحاجة الى هجرة بعض القبائل اليها فانما يكون ذلك شبيهاً بانتقال الرجل الى دار عمه وأبيه وأمه ، والى دار أخيه وابن عمه .

فالحاجة تستدعي اذن أن نعد المجتمع القبلى لكي يستطيع أن يساهم في الحياة الجديدة فى « دار أخيه وابن عمه » وهي حياة داخلها بعض التجديد في أساوب المعاش والتفكير ، مما يستدعي بعض التوجيه والارشاد بين الجماعة العشائرية حتي يتم الانسجام فى أصلح أساوب وأقصر وقت ، وفى وسائل تصون الطابع والخلق الاصيل لتلك الجماعة ، وتعينها علي المساهمة فى تكوين الخلق القومي العام للمجتمع العربي بأكمله .

ونحن أمام وسيلتين لمعالجة قضايا البادية ، فإما :

(١) تبديل معيشة قسم منهم بتوفير أسباب الرزق خارج المناطق الصحراوية الصغيرة ، واما

(٢) أن تقدم الخدمات الاقتصادية والاجتماعية المدروسة لمن يمكثون علي مألوف عيشهم فى البادية نفسها

ولا حاجة الى الاشارة بأن الحكومة تولى هذين الامرين اهتمامها الخاص علي نحو مايعلمه الجميع ، ولعل من المغازى الحكيمة في اختيار « الرياض » مقراً للملك في البلاد العربيـة السعودية الاعتراف بأهمية المجتمع العشائرى فى كيان المملكة ، ومبلغ الاهتمام والرعاية التي تبديها الحكومة فى هذا الجزء الاصيل من البلد .

والتنمية الاقتصادية فى البادية أمر ليس بالمستحيل ، فقلما تجدب البادية سنين متوالية ، وكثيراً ماتنعم بأمطار كافية تدوم بضع سنين ، وتدعمها حرارة جوية مواتية لتناسـل الماشية عند مايعم الخصب ويزداد النشاط شبه الزراعي لدى المجتمعات العشائرية . ومن أسباب انعدام التنمية الاقتصادية في البادية على أساوب له حظ من الدوام هو هذه السنون العجاف التي تصاحب انحباس الغيث .

وقد استنبط علم الزراعة والرى الحديث من الوسائل ما لايصعب معه جمع المياه الغزيرة فى خزانات أرضية أو سدود طبيعية وصناعية ليست تكاليفها باهظة ، بالنسبة للنتائج الطيبة التي توفرها للناس . وفي البادية ألوان وصنوف من الاعشاب والحشائش تنبت بسرعة ، وتذوي بسرعة ، وبعض هذا الزرع النابت يصلح للخزن والاستيـداع بكميات وافرة اذا توفرت النجدة المواتية لجمعـه ، واستعملت أساليب الفن الزراعي لزيادة كثافته وكميته ، وتوفرت أماكن الاستيداع اللازمة له فى نقاط «استراتيجية» تكون على مقربة معقولة من محاشد القبائل ومناطق نفوذها ومعاشها التقليدى .

فاذا استغلت السنوات السمان ، وتم تنظيم الحصاد الصحراوي بتعاون المواطنـين والدولة في الوقت المناسب ، وضمنت الدولة توفير الكميات الناقصة لملء المستودعات الصحراوية من الغذاء الحيواني للبعير والماشية ، استطاع المواطنون فى البادية الاطمئنان الى وجود الكلا والمرعي من محصول الارض ، ومن ضمانة الدولة لتكملة ما عجزت الارض القاسية في السنين العجاف عن توفيره ، واستطاع سكان البادية بمعرفتهم التقليدية الواسعة بفن تربية المواشي عن طريق الارشاد الفني الحديث لتعزيز هذه المعرفة التقليدية بأن يتوسعوا في تربية الثروة الحيوانية لا لتسد حاجاتهم وحاجات المواطنـين في الريف والمدن ، ولكن التصدير على نطاق مربح ، للاقطار المجاورة ، وفي السوق العـالمي

استعداد هائل لاستيراد هذا النوع النادر من الخيول العربية الاصيلة حين يؤسس لها مراكز بغية تحديد أنسابها . وفي باكستان والهند أسواق واسعة لجمال العربية، وفي مصر وشواطيء البحرين الابيض والاحمر أسواق للماعز والاغنام حين تتم وتنجح محاولة تجويد صوفها ولحمها في مراكز خاصة تحدث لهذه الغاية .

ولا تحسبن أن هذا التشويق لون من الكلام الاجوف، فقد نجحت استراليا في الاستفادة من تربية المواشي في المناطق الصحراوية الواسعة فيها، بحيث أصبحت تجارة الماشية واللحوم فيها تحتل جزءاً كبيراً من ميزانها التجارى مع العالم الخارجي البعيد — مع أوربا وأمريكا وراء هذه المحيطات الشاسعة .

والثروة الحيوانية لون واحد في امكانيات النشاط والتنمية الاقتصادية في البادية .

والمجتمع القبلي في جزيرة العرب يضم جزءاً كبيراً من المواطنين الذين يشكلون مجموعة كبيرة ألفت الجمع بين البداوة والفلاحة، فهي تحرث الارض وتزرع في الخريف ثم ترحل الى البادية في الشتاء، متبعة فيها مساقط الغيث ومنابت الكلا والمرعي، ثم تعود بعد شهور الى زرعها النابت لتحصده . ومئات من قري نجد وعسير والحجاز والعراق والشام يستوطنها اليوم أفراد كانوا ينتسبون الى البادية، ويمارسون هذا النوع من البداوة والفلاحة .

ان الغاية المتوخاة من مشاريع استقرار الجماعات العشائرية هي توفير الفرص المناسبة لهم للمساهمة في العمران والتنمية الاقتصادية، وزيادة الانتاج في البلد، ولعلنا في المملكة العربية السعودية قادرون على تفادي بعض الاخطاء التي وقعت فيها العراق أو أفغانستان — مثلا — حين جعلت مشاريع اقرار البدو متركزة على أفراد من علية القوم الذين أقطعتهم السلطات هناك ملكيات واسعة، وجعلت أفراد القبيلة عمالا «ومزارعين عندهم» على حد تعبير أحد الخبراء العراقيين في الحلقة الثالثة للدراسات الاجتماعية للدول العربية . فهذا الاسلوب لايبعث في المواطنين من سكان البادية حماسة شديدة نامساهمة في مشاريع التنمية والانعاش للبادية، طالما ان حظهم من هذا الانعاش غير متكافيء .

***

ومن خطل الرأي أيضا اللجوء الى الاسلوب الذى اتبعته السلطات العثمانية

والبريطانية والفرنسية في بادية الشام « سورية والاردن » في أوائل هذا القرن عندما جعلت اقرار الجماعات العشائرية على أساس تمليك الارض بطريقة الشيوع أو تجزئتها مساحات متفاوتة في الجودة والمساحة ومنطقة النفوذ . وتمليك الارض بطريقة الشيوع والتجزئة الحسابية أساوب عقيم لانه من أدعي الاسباب لانحطاط الانتاج في البلاد العربية .

وهناك أساليب حكيمة لتفادى هذا الخطل ، فإقطاع الاراضي الواسعة لافراد من ذوي النفوذ اذا أدخلت عليه أصلاحات فنية سيخلق طبقة من الوجوه والرؤساء في المجتمع القبلي يزداد دخلها على حساب الاخرين ، فتنساق الى الترف وتهمل مسؤليتها ازاء الانتاج واستغلال الارض ، وتنفق معظم الوقت بعيدة عن الارض ومن حواليها ، وبذلك لا تخدم الفكرة الاساسية لانعاش البادية ، والابقاء على الطابع السليم لروافعها الاجتماعية ، ورفع مستوى المعيشة لدي جميع سكانها ، و إبعاد أسباب النفور والاستياء مما يجلب ذلك من انتشار المبادىء الهدامة .

ويخيل الي أن طبيعة المجتمع القبلي لاتجد صعوبة في الاستفادة من نظام الجمعيات التعاونية الذي جرى تحقيقه في بعض المراكز النموذجية من ريف مصر مثلا .

فحين تتبني الدولة مشاريع انعاش البادية سواء في صيانة مياه السيول ،أو باستغلال مشاريع الاسقاء ، أو في برامج تربية الماشية وخزن الكلا ، وغير ذلك من القابليات الاخرى — حين تتبني الدولة هذا كله تكون في مركز تستطيع معه أن تبدأ من الضئيل الشحيح المتوفر الان في الصحراء ، فهي لن تسلب رئيساً أرضه ، ولن تصادر ملكية بئر أو فصيلة خيل أو ذود ابل ، وانما تنفق من مالها لزيادة الانتاج وتوفير القابليات والامكانيات، فهي اذن مستطيعة أن تسن من التشريعات ، وتنفذ من البرامج ، ماهو كفيل بتحقيق النفع للسواد الاعظم من أفراد القبيلة ،دون أن تقيد من حق شرعي لزيد من الناس ، أو تسلبه ما هو ملك له .

فالاسرة البدوية التي تعيش اليوم على بعير وحصان وشاة ومعز تستطيع حين يتوفر لها العون والارشاد والتهذيب الحكومي ،في المراكز الخاصة التي تنشأ لذلك ، في حدود السدود والابار ، وخزانات المياه والسيول، ومستودعات العلف والكلا الصحراوي المجموع ، والمستورد للخزن والتوزيع عند الحاجة — هذه الاسرة البدوية قادرة بمشيئة الله ثم بمعونة الدولة ومجهود المواطنين أن تضاعف من ثروتها المتواضعة . فأمراض الخيل

والماشية في البادية ما برحت تداوى بالوسائل التي ألفتها القبائل منذ قرون ، وطبيعة المناخ الصحراوي نتي وقتال للجراثيم (الميكروبات) فاذا توفرت الرعاية والارشاد في مراكز الابار والاسقاء ، وبنيت السقائف لخزن الاعشاب الميسة ، وتألفت وحدات بيطرية لتفقد الماشية بين القبائل ، تفادياً لتفشي اصابة الخيل بالرعام والحلق مثلا ، والابل بالجرب ، والضأن بأنواع الامراض = اذا توفر هذا كله أو جزء أساسي منه ، أصبحت جودة الثروة الحيوانية في صحراء البلاد السعودية مضرباً للامثال ، ووجدت لها الاسواق في الداخل والخارج ، في تجارة مربحة ، تزيد من دخل المواطن في البادية ، وتوفر للدولة دخلا جديداً من هذا النشاط الاقتصادي المستحدث ، قد يعوضها عن كل النفقات التحضيرية والطارئة التي تنفقها على انعاش البادية .

وللبادية مشكلاتها الاجتماعية والصحية الخاصة . ومما لا جدال فيه أن سكان الصحراء هم من الجماعات التي تحتاج الى كثير من الخدمات الصحية ، وان طبيعة الامراض الصحراوية لتدفع الدولة في المملكة العربية السعودية لتخصص فى وزارة الصحة دائرة خاصة لشئون البدو الصحية تتبعها وحدات طبية متنقلة ، وترتكز على اخصائيين فى أمراض المناطق الحارة ، وعلى الاخص الامراض الصحراوية على النحو الذي يعرفه علماء الطب الحديث .

اما في ناحية التعليم فان من فضائل الحركة الاصلاحية التي قام بها الشيخ محمد ابن عبد الوهاب انها بثت لوناً من الاشعاع الثقافي في جزء هام من المجتمع العشائري في كثير من اطراف المملكة . وقصارى القول ، انه رغم هذا الاشعاع الروحي والثقافي في بادية الجزيرة العربية ، فان انتشار التعليم يكاد يكون مقصوراً على نفر قليل من ابناء الرؤساء ، وعدد يماثله من ابناء القبيلة يتلقون ابسط مبادىء الدين الحنيف والوعظ والارشاد ، ومبادىء القراءة والكتابة ، على عدد ضئيل جداً ، من المعلمين والوعاظ .

والمصلحة تقتضي حاجة ماسة الى نشر التعليم الابتدائي ، على الاقل ، بين العشائر على برنامج مدروس ، يأخذ بعين الاعتبار صلة التعليم بدعائم المجتمع العشائري لتحاول ان تؤثر فيه خيراً . ومثل هذا البرنامج يفرض الالتفات بصورة خاصة الى جغرافية الصحراء ، ومعرفة القبائل ومنازلها ، واخلاقها وعاداتها وشرائعها المتبعة ، وتربية

الماشية والاغنام والمبادىء الصحية الاولية في المناخ الصحراوي ، والتاريخ العربي والاسلامي القديم والمعاصر ، وتاريخ الامة العربية اجمالا ، مع تزويد الناشئة ؛ من البدو ، بالمعلومات المبسطة عن اصول الزراعة الحديثة في الجو الصحراوى ، وعن مدى التطور التدريجي الذي يلم باخوانهم في المناطق السعودية الاخرى ، في شرقي البلاد وغربيها .

ومن الممكن الاستفادة من الاذاعة السعودية لتخصيص برنامج ارشادي للبدو ، مع توفير اجهزة المذياع (الراديو) بالحاشدات الكهربائية (البطاريات) في مركز معين للقبيلة ، وفي ساعات تتناسب مع ساعات اجتماعات افراد القبيلة للتحادث والتزاور . ومن المفيد كذلك استعمال اشرطة الخيالة (السينما) الثقافية لهذه الغاية . فالتعليم الحديث اخذ يكثر من استعمال هذه الاشرطة لنشر الثقافة المبسطة (الصحية والاجتماعية والزراعية وما اليها) بين الاميين الذين تجاوزوا سن الدراسة والتحصيل .

والبدو هم اكثر الجماعات تأثراً بالتقلبات الجوية ، والقحط ليس معناه هلاكهم وهلاك مواشيهم فحسب ، ولكنه يغري كثيراً بالتحرش بجاجات السكان المستقرين وثروتهم .

ان توطين القبائل في المناطق المتاخمة للصحراء والتي يتم ريها من جديد يدعو الى الاهتمام الجدي . فالقول الشائع بان التوطن من شأنه ان يسفر عن ضياع جزء كبير من انتاج الحيوانات ، قول ليس له ما يبرره . فرعي الماشية يمكن متابعته في الصحراء خلال فصل الاعشاب ، بينما يتم علفها اثناء الفصول الاخرى في المناطق المستوطنة . ويمكن تنظيم عجلة الرعي هذه على اساس تعاوني والانتفاع من الوقت الموفر في الزراعة اذ من الممكن ائتمان الرعاة المتمرنين على عملية الرعي وتحسين الماشية بمعونة مراكز التهذيب والارشاد الحكومية التي تقام لهذه الغاية

وقد لجأت حكومة السودان منذ سنوات الى هذا الاسلوب في معالجة مشكلات البدو الاقتصادية والاجتماعية ، حيث تم توطين جزء غير قليل من القبائل البدوية واقناعهم بممارسة نظام جديد من الفلاحة في مناطق مختلفة وبيئة لم يألفوها من قبل . هذا مع الاحتفاظ باحسن مظاهر تنظيمهم العشائري ، وتنمية الحياة المتضافرة بينهم ،

على حد ما جاء في تقرير رسمي لحكومة السودان عن هذا الموضوع .

وقد اقترح احد الاخصائيين المصريين الاستاذ جميل الصبان على الحكومة المصرية تأليف « مجلس اعلى للصحارى » يضم ممثلين للوزارات المختصة وكبريات الشركات الزراعية ومن الاساتذة والاقتصاديين وخبراء الخدمات الاجتماعية ، على ان يكون هذا المجلس مستقلاً عن « الروتين » الحكومي ، ويكون من شأنه وضع برنامج منسق ، ينفذ بالتعاون الوثيق بين المصالح المختصة في مدة معينة مثل عشر سنوات او اكثر ، على ان يشمل البرنامج مثلاً :

١ — التوسع في زراعة شتلات الاشجار التي تلائم المناطق الصحراوية ، واقامة مصدات للرياح في الاشجار المخشبة (التي اثبتت تجارب السودان والصحراء الافريقية امكان صيانتها في الصحراء) لتثبيت الرمال

٢ — التوسع في زراعة نباتات العلف لتربية المواشي . وقد اكتشف خبراء منظمة الغذاء والزراعة العالمية ، نباتات معينة يمكن انماؤها ، باقل التكاليف ، في المناطق الصحراوية ، وتصلح للعلف والتيبيس للاستفادة منها في القحط والمواسم الجدب.

٣ — تطهير الابار « الارتوازية » القديمة في الرمال التي ترويها ، واقامة آبار جديدة . وقد ذكر الرحالون الذين زاروا منطقة الربع الخالي مؤخراً بان هناك آثار بينة لابار رومانية قديمة يمكن اصلاحها ، فاذا توفرت هذه الابار في مناطق قاسية صماء كالربع الخالي ، فان من المعقول ان تكون المياه متوفرة بكميات معقولة (ولو شحيحة) في مناطق اقل من الربع الخالي قساوة . ويمكن لفرع الاختصاص في « المجلس الصحراوي الاعلى » المقترح ، ان يؤلف بعثة فنية او اكثر للبحث عن العيون الطبيعية واستخراج الماء منها ، للعمل على تقليل فقد الماء قدر المستطاع ، باستعمال القنوات المبنية بالاسمنت كما يشاهد الان في بعض مناطق الاحساء وفي بعض قطاعات عسير.

٤ — اقامة السدود البسيطة التكاليف في المواقع المناسبة (في تخوم الرمال والنفود مثلا) لحفظ الامطار . وليست وسائل الري والانشاء الحديث بعاجزة عن تحقيق هذا حتى في اواسط الصحراء العربية — ما دامت قد حققته في صحراوات تماثلها في القساوة — في امريكا واستراليا وروسيا وافريقيا . والتوسع في اقامة السدود في اماكن الاستيطان في كثير من اجزاء عسير (في وديان بيشة ، ونجران ، وخميس مشيط وغيرها)

عملية ضئيلة التكاليف ولكنها كفيلة بزيادة الانتاج من الثروة الحيوانية والزراعية زيادة لا حد لها .

ويقدر فيلبي في كتابه « مرتفعات الجزيرة العربية » المساهمة التي يمكن استغلالها بربح مستمر من اراضي منطقة عسير وساحل البحر الاحمر بما يعادل مساحة حوض نهر النيل — اي مساحة الاراضي الزراعية في القطر المصري بكامله .

٥ — توفير وسائل المواصلات ، ولنا في تجارب شركة الزيت (البترول) العربية الامريكية (ارامكو) في اختراق المناطق الصحراوية بحثاً عن الزيت (البترول) مثل على ما استنبطته الصناعة الحديثة من وسائل النقل الصحراوية الكبرى .

٦ — التوسع في انشاء مراكز للسياحة والاصطياف في بعض المناطق الصحراوية الجميلة ذات المناخ الصحي في بعض المواسم ، وبذلك يتوفر لبعض مناطق البادية دخل جيد ، ويتوفر للمواطنين في سائر انحاء المملكة التعرف لهذا الجزء الاصيل من مجتمعهم السعودي الاكبر .



الفصل السابع

إمكانيات التصنيع المبسط في القرية والبادية

التنمية الاقتصادية تستلزم وجود صلة وثيقة بين السياستين الزراعية والصناعية في ميداني الانتاج والاستهلاك .

وهذا يعني ان التطور الاقتصادى في البلد المتخلف اقتصادياً يجب ان يراعي زيادة المواد الغذائية مراعاته زيادته للمواد الخام ، وسلع الانتاج والاستهلاك ، وان ينسق ما بين التنمية الزراعية والصناعية في نهج اقتصادي شامل ، نظراً لما بينهما من ارتباط وثيق لا يمكن تجاهله ، والا ترتب على مثل هذا التجاهل الكثير من العوائق والارتباكات في طريق التنمية الاقتصادية

فالدول الزراعية لا تستطيع ان تنمي صناعة ناجحة الا اذا كانت مواردها المالية وافية ، وفائض غلتها الزراعية كافياً لمواجهة النفقات الطائلة التي تتطلبها التنمية الصناعية ، وما يلزمها من آلات وادوات للصناعة . ومثل هذا الفائض لا يكون الا اذا حرصت الدولة على النهوض بانتاجها الزراعي ، وتحسين فنون الزراعة والري وزيادة كفايتها من الانتاج بحيث تستطيع التوسع في زراعة بعض المحاصيل للتصدير .

ولا حاجة الى القول بان المملكة العربية السعودية ليست بلداً زراعياً كفيلاً بأن يوفر لها فائضا في الانتاج الزراعي للتصدير . فلا تربة الارض ، ولا موارد المياه ، ولا التكوين الانساني والحيواني في البلد ، تشجع على جعل التنمية الزراعية مصدراً رئيسياً للدخل القومي ، في الوقت الحاضر على الاقل

وقد استعرضنا في الصفحات السالفة بعض ما يمكن القيام به لتنمية الريف والبادية ، وهي تنمية تستلزم صلة وثيقة بين الزراعة والصناعة ، لتحقيق زيادة في دخل المواطنين في تلك المناطق ، عن طريق ايجاد مورد رزق جديد بمزاولة مهنة يدوية ، واستغلال اوقات الفراغ في عمل منتج مريح .

وقد سبق لجامعة الدول العربيـة ، ان وضعت بعض التواصي والمقترحات

لهذا النوع من التنمية في البلاد العربية لضمان نجاح الدعوة في الانعاش والنهوض.

وهذه المقترحات والتوصيات تشمل ما يلي :

١ — دراسة المنطقة المراد انعاشها دراسة اقتصادية لمعرفة الخامات الصالحة للتحويل الصناعي اليدوى ، ومدى رغبة الاهالي في مزاولة الاعمال الصناعية وحاجة الاسواق الريفية والعشائرية من المنتجات .

٢ — اختيار الصناعات والمهن اليدوية المناسبة التي تكشف الدراسة عن امكانية نجاحها ، والعمل على تدريب النشء عليها ، وتشجيع الناس على مزاولتها.

٣ — انشاء محطات للتجارب تكون مهمتها اجراء التجارب على الخامات لمعرفة امكانيات استغلالها اقتصادياً، ودراسة الادوات والالات المستعملة في الانتاج،والعمل على تحسينها ، لجعلها اقدر على زيادة الانتاج بنفقات اقل ، ودراسة اساليب الانتاج وتهذيبها ، لتصل المنتجات الى مستوى يجعلها اصلح للتصريف في الاسواق المحلية والخارجية اذا امكن .

٤ — تنظيم الانتاج على أساس توحيدالمنتجات ليمكن خفض التكاليف ،ويسهل تسويق المنتجات وتصريفها . ويمكن ان يتم ذلك عن طريق الجمعيات التعاونية، وعن طريق نظام تشرف عليه المراكز الاجتماعية ، ويفضل ان يشمل هذا النظام وسائل لمد الصناعات اليدوية بالخامات الجديدة باثمان مناسبة ، حتي لا تكلف الحكومةبعض الخسارة في توريد هذه الخامات للمواطنين .

٥ ـ التوسع في ادخال الصناعات اليدوية في القرى وفي مواطن العشائر، وفق ما يتبين ـ عملياً ـ أنه يعود بالربح على المشتغلين بها ، والتي تجد منتجاتها رواجاً في الاسواق المحلية لسد حاجات سكان القرى والجماعات العشائرية واسواق المدن ، وخصوصاً في المناطق التي تشملهاالسياحة – وموسم الحج لون من النشاط السياحي كفيل ان يحقق دخلاً اضافياً للبلد اعلى مما هو عليه الان ، فيما لو اتبعت وسائل الاعلان والترويج بين الحجاج الاغراب لابتياع المصنوعات اليدوية الريفية والعشائرية التييهذب انتاجها على نحو ما اشرنا اليه

٦ ـ العمل على خلق طابع قومي للمنتجات اليدوية ، يغري الناس ـ في الداخل والخارج ـ على شرائها

٧ ــ اقامة المعارض المحلية والاقليمية والعامة ، لترويج هذه المنتجات وتصريف منتجاتها في الاسواق الخارجية والمحلية

٨ ــ ان حماية منتجات هذه الصناعات اليدوية المحلية ذات الطابع القومي ، من المنافسة الاجنبية ، يكون بفرض رسوم جمركية على المنتجات المماثلة المستورة ، للحد من منافسة المنتجات الواردة للمنتجات المحلية . ويمكن تطبيق هذا على تجارة السلع والهدايا التي يستهلكها الحجاج في موسم السياحة وصناعات يدوية مستوردة من الخارج

٩ ــ لما كانت فترة هذا التحويل الصناعي والمهني في القرى ومواطن العشائر تتطلب وقتاً وجهداً ، قد لا يكون هذا النوع من المواطنين السعوديين مستعدين لها ، فان من المستحسن ان تأخذ الغرف التجارية منتجات هذه الصناعات القومية الناشئة لعرضها للبيع في السوق المحلي والاسواق الخارجية المجاورة ، مع صرف نسبة مئوية ثابتة للمنتج ، ومحاسبته ، بالباقي ، عند بيع المنتجات . وهذا اسلوب تتبعه معظم الدول (المتقدمة والمتخلفة) في انهاض مناطقها الريفية والعشائرية ، وهذا ينطبق على كثير من بلدان اميركا الجنوبية وعلى استراليا ونيوزيلندا

ونظراً لان الانتاج الفردي في القرى والجماعات العشائرية تعترضه عقبات الانتاج والتمويل والتصريف وصعوبات اخرى ، فان على الهيئات الشعبية ، كالغرف التجارية والجمعيات والافراد البارزين في المجتمع ، وعلى المؤسسات الحكومية تهيئة الفرصة لهذه الطوائف الريفية والعشائرية ، والاخذ بايديها في مثل هذه المرحلة الاقتصادية .

ولكي لا تعتبر هذه المقترحات والتوصيات العامة لوناً من النظريات التي لا يمكن تطبيقها بصورة عملية على الوطن السعودى ، فان من المفيد استعراض بعض الامثلة العملية على كيفية تحقيق هذه التوصيات

ولكي لا يختلط الامر على القارىء ، فاني ارى ان احدد اولا معنى الصناعات الزراعية والعشائرية ثم اناقش امكانياتها من جهة بعض الصناعات المحددة التي يمكن ادخالها بنجاح في القرية ، ثم كيفية تحقيق نشرها عملياً ، ثم تحليل آثارها في المناطق القروية والعشائرية .

فالصناعات الزراعية والعشائرية « هي استعمال المحصولات التي تنتج من الحقل سواء كانت نباتية او حيوانية ، ومعاملتها معاملات خاصة في انتاج سلعة جديدة لها مظهرها

الخاص وطريقة استعمالها الخاصة وقيمتها الجديدة . »

خذ مثلا (الصناعات الغذائية) وهي تتناول المواد الغذائية ومعاملتها ، ومعاملات كيماوية بسيطة تلائم القرية واوضاعها ، والعشيرة وطبائع سلوكها ، وعاداتها واحوالها. ويمكن تحقيق ذلك بمختلف طرق الحفظ لتكون في متناول الانسان في صورها المتنوعة على مدار السنة ، وفي بلاد عسير مادة سخية لهذا الغرض.

ثم هناك (صناعات يدوية) تتناول الخامات الزراعيـة والحيوانية وغير الغذائية تقوم بتشكيلها النهائي يد الانسان حتى لو استعان في اعدادها ببعض الالات المبسطة .

ولدى ادارة الشؤون الاجتماعية والصحية في جامعة الدول العربية بعض البحوث عن هذه الموضوعات قدمت الى حلقات الدراسات الاجتماعيـة المتتابعة التي اشتركت فيها الدول العربية بما فيها البلاد السعودية ، ويمكن الرجوع اليها للاسترشاد بها .

ولعل من المفيد لو تطرقنا باسهاب الى هذا النوع من التصنيع الفردي والعشائري القليل التكاليف ، والذي من الممكن ، بل من السهل ، تحقيقه ، اذا توفرت العزيمة والتهذيب والارشاد بتعاون الدولة والهيئات الشعبية

صناعات غذائيـة

خذ مثلا صناعة طحن الحبوب التي تعتبر من الوجهة (التكيولوجية) صناعة متقدمة ، ومع ذلك نجدها منتشرة في القرى والمواطن العشائرية ، وذلك لوجود الحاجة الملحة الي دقيق يستعمل في عمل الخبز ، هذا مع سهولة الحصول على المادة الخام وهي الحبوب، وخصوصاً في كثير من مناطق عسير .

وعملية طحن الحبوب هي عملية تصنيع تثبت ان في مقدرة القروي والعشائري ان يستفيد من امثاله لخلق صناعات غذائية لا تتيسر له الان الوسائل لتحقيقها ولحفظ بعض المواد الغذائية التي تتوفر في مواسم قصيرة الامد .

وحتي لو اضطر المواطنون السعوديون في القرى والمناطق العشائرية الى استجلاب بعض المواد الغذائية من المدن ، فان في استطاعتهم القيام بعمليات تصنيع بسيطة ، توفر

لهم بعض النفقات ، وبعض المواد الغذائية التي تتوفر لديهم الان ، فالمادة الغذائية للعشائر والقرويين في البلاد السعودية محددة في تنوعها .

ويمكن للقرية والعشيرة أن تستفيد من عملية التصنيع البسيطة التي نقترح ادخالها هناك بحيث تفيض عن حاجة القرية أو العشيرة وتوريدها من جديد الى المدن ، والاستفادة المربحة من هذا النوع من التبادل التجارى .

خذ مثلا صناعة التجفيف التي يمكن بواسطتها بطريقة التجفيف الشمسي المحسنة ، أو التجفيف الصناعي ، أن تجفف القرية أو العشيرة بعض الاغذية كالتمر وشرائح الاسماك (في القري الساحلية) وبعض الخضروات والفواكه التي تذهب الان سدي فى كثير من مناطق عسير الزراعية .

وليس من الضروري أن تقتصر عملية تجفيف التمور والاسماك والخضروات المحلية على الشركات الكبرى ، فان برامج انعاش الريف والمناطق العشائرية يفترض انشاء مراكز صناعية صغيرة في أكثر المناطق الملائمة يملكها المواطنون هناك فى شكل جمعيات تعاونية (وقد نجحت هذه التجربة التعاونية فى بعض مناطق الريف المصري الذي لا تقل مشكلاته عن مشكلات الريف السعودى وباديته) أو عن طريق نشاط فردي ترعاه الدولة بالتمويل والارشاد والتهذيب .

صناعة الخل : ويمكن صنع الخل من ثمار البلح ومن عناقيد العنب الرائع (الذي ينبت في مرتفعات الجنوب) المتخلفة من السوق الطازج لفسادها . وهذه صناعة مهملة في المملكة العربية السعودية ، وهي كفيلة اذا توفر لها الارشاد العلمي والتهذيب والتشجيع أن تكون مصدر دخل جديد في بعض المناطق الريفية في مختلف أنحاء البلاد

صناعة منتجات الالبان : وذلك لاستهلاك القرية والعشيرة ، والتفكير بأن صناعة منتجات الالبان يجب أن تكون بأحدث الالات الكهربائية ، وعلي النمط الامريكي وبرأس مال باهظ — هذا التفكير لا يأخذ بعين الاعتبار امكان بث صناعة منتجات الالبان في عمليات بسيطة ، تستند الى مجهود القبيلة أو القرية في حدود متواضعة ، وبوسائل حديثة قليلة التكاليف ، يستعمل فيها النشاط التقليدي مع الالات الحديثة ،

لانتاج مايسد حاجة القرية أو القبيلة طوال السنة ، وحفظ الفائض بوسائل علمية حديثة قليلة التكاليف ، وتزويد المدن والبلدان المجاورة به ، كالهند وسيلان والكويت والبحرين . والارشاد العلمي والمعونة الحكومية كفيلان بأن يحققا هذا النوع من التصنيع الريفي في إطار عملي لا يقتصر على الشركات الكبرى ، وانما تتوفر فيه امكانيات للنشاط المحلي في القرية والقبيلة .

وهناك صناعات يدوية أخرى مثل صناعة الاوعية كالسلال والصناديق ، وصناعة الغزل والنسيج اليدوي والحصر ، وكلها متوفرة الان في بعض مناطق الريف والبادية في البلاد السعودية ، وعلى أسلوب تقليدي يحتاج الى كثير من التهذيب والارشاد ، وتوفير بعض المعدات الالية البسيطة التكاليف ، لترفع من مستوي هذه المهن اليدوية ، وتزيد من طاقتها على الانتاج ، وتصريفها في أسواق المدن السعودية على نطاق أوسع مما هي عليه الان ، وايجاد أسواقها في الخارج . ولا أعتقد أن صناعة السلال والحصر في المكسيك مثلا كانت قبل ٢٠ عاماً أصلح مما هي عليه الان في البلاد السعودية ، ولكن هذه الصناعة أصبحت الان للبلاد المكسيكية مصدر تجارة رابحة مع الولايات المتحدة الامريكية ، بعد أن ادخلت تحسينات في النماذج ، واسلوب الصنع في القرية وفي المناطق العشائرية التي توجد بكثرة في المكسيك .

هذه امثلة على مايمكن تحقيقه في بعض القطاعات السعودية في أقل النفقات وأبسط الاساليب ، بشرط أن يتوفر الجهد الحكومي والشعبي على دراسته وتنفيذه في اطار التنمية الاقتصادية الشاملة .

فمهما كان نوع هذه الصناعات الريفية والعشائرية بسيطة ، وقلت أثمان معدات انتاجها ، الا أنها في كثير من الحالات يصعب على القروي أن يقتنيها أو يستعملها بمفرده ، وذلك لضعف امكانياته المادية ، كما أن ثقافته لاتؤهله لاستعمالها بنجاح الا اذا توفر الارشاد الحكومي ، وهذا الارشاد يتطلب اشرافا مباشراً عليه ، واشتراكا معه في الانتاج بصورة مستمرة لمدة طويلة .

وهذا كله لا يمكن ان يكون متيسراً لكل قروي وعشائري . ولهذا يجب ان تكون هذه الصناعات بعيدة كل البعد عن الصفة المنزلية ، ولكي تكون ناجحة

ومنتشرة يجب ان لا تكون فردية بل جماعية. وبالفردية نعني كل قروي او عشائري بمفرده ، ونعني به كذلك شركات الاحتكار التي تستند الى الافراد ، بل يجب ان تكون دعامتها اكبر عدد ممكن من المواطنين في حصص متكافئة . والجمعيات التعاونية افضل الوسائل لضمان هذا النفع الشامل . ولن تنجح هذه الصناعات اليدوية والمهنية في القرية او في القبيلة الا اذا تم الاشتغال بها في مكان واحد رئيسي ، يخصص لذلك في القرية او موطن العشيرة ، ويستخدم كمركز للتدريب ، وفي نفس الوقت كمصدر للانتاج الفعلي . وعمل هذا المركز الانتاجي يتلخص في تلقي الخامات من المواطن وتصنيعها نه ، نظير اجر معين يختلف حسب المساعدة التي يقدمها المواطن اذ يقوم بالعمل تحت اشراف المختصين .

ولهذه الطريقة ميزات اهمها :

١ – تهيئة المكان المناسب والالات ، للعائلات في القرى والمناطق العشائرية ، حيث الوسائل المادية محدودة .

٢ – تهيئة الاشراف المستمر على خطوات التصنيع الريفي والقبلي للمنطقة باجمعها وبذلك تنتج المنتجات في وسط علمي مبسط .

٣ – هذا المركز وما فيه من المختصين يمكنهم العمل على حل المشكلات والعقبات الطارئة ، ويكون ذلك وقت حدوثها وفي نفس المكان ، وبذلك نتفادى الجهد والمشقة اللتين يتكلفهما المواطن السعودي في القرية او القبيلة ، حين يسعى لاصلاح ما قد يفسد من آلات الانتاج البسيطة. وهذا الترتيب لا مفر منه في المراحل التحضيرية لانعاش القرية والقبيلة ، وتسهيل اجراءات البدء في العمل ، وبث الدعوة له للكشف عن العناصر الصالحة من الاهالي للسير قدماً .

وبما ان المناطق المختلفة في البلاد السعودية تختلف في وفرة خاماتها الزراعية والحيوانية والمائية وفي انواعها ، فانه يجب اتباع الصناعات التي تلائم كل منطقة ، وبذلك نصل الى تخصص القرى والمناطق في الانتاج ، وتفادي المنافسة الضارة ، وخصوصاً في المراحل الاولى من الانعاش والتحضير .

وما دمنا بصدد وضع الخطوط الرئيسية لمعالجة مشكلات الريف والبادية فان من المفيد الاشارة الى انه من الممكن لمراكز الانتاج والارشاد والتهذيب هناك ان

يكون بينها اتحاد في المناطق المتجاورة ، وهذه الاتحادات يجمعها اتحاد عام. وتكون مهمتها جمع الاحصاءات عن الانتاج والمتبقي بعد استهلاك المنطقة وتسهيل مهمة تبادل المنتجات بين القرى ، وتصريف المنتجات المعدة لاستهلاك المدن واستيراد الاجهزة اللازمة بارخص التكاليف كلما استدعى ذلك ، مع منح الرخص والتخفيضات وتعريف الشعب بقيمة منتجات القرية والبادية عن طريق الاعلان والمعارض المتنقلة ، حتى يزداد استهلاكها من هذه المنتجات القومية .

ومع ان المملكة العربية السعودية لا تعاني تضخما في السكان ، الا ان من الثابت ان المواطنين السعوديين في بعض المناطق الريفية والعشائرية في حاجة الى رفع في مستوى المعيشة الاقتصادية والاجتماعية .

وآثار رفع المستوى الغذائي والاجتماعي في القرى والبادية كثيرة ومتعددة ، اهمها انها تساعد على نمو شخصية البدوى وصاحب القرية وتكوينهما الصحيح الذي يؤثر بدوره على مستوى النشاط ورفع الروح المعنوية وتوفير اسباب الرضى والتمتع بالحياة على نحو ما يتمتع به اخوانها المواطنون في المدن ومراكز النشاط الاقتصادى في شرقي البلاد وغربيها .

وتعليم المواطن السعودى في الريف والبادية حرفة ، او تهذيب الحرفة التي يعرفها ، يزيد من احتمالات التقدم ، ويوسع افقه الاجتماعى ، ويهيء الفرص للتجارب للاتصالات بجموعات مختلفة من اخوانه في المناطق الاخرى على نطاق اوسع مما يتاح له الآن .

ولهذا النوع من التنمية الاقتصادية المبسطة في القرية والبادية السعودية اثره الطيب في رقي الحياة هناك ، وخصوصاً من ناحية اسلوبه الجماعي ، الذي تتصف به عمليات التصنيع والانعاش التي اشرنا اليها ، وكل هذا من شأنه ان يخلق في مناطق الريف والبادية نظاماً تعاونياً ديمقراطياً سليماً يساعد على رفع الوعي الاجتماعي ، ويربطه ربطاً وثيقاً ببقية اجزاء الوطن وبنيه .

والحديث عن الوعي الاجتماعي يستدعي الحديث عن وسائل احياء هذا الوعي ، وعن دور الدولة والشعب في هذا السبيل ، وعن العوائق والعقبات التي تعترض سبل الاصلاح الاجتماعي والاقتصادى في بلد كالمملكة العربية السعودية ، له اوضاعه ومشكلاته الخاصة في هذا النوع من الاصلاح .

الفصل الثامن

السياسة التجارية

للتجارة الداخلية — لاصلاح الحياة الاجتماعية في كل بلد — سبيلان : أولهما سبيل التثقيف والاقناع وما ينشأ عنهما من تقاليد تجمع على احترامها والعمل بها غالبية كبرى من أبناء البلد ، ثم تنظيم تلك التقاليد ، وصبها في قالب قانون أو قوانين تطبق على الجميع. وثانيهما : سبيل الاقتباس وهو الاخذ عن البلاد الاخرى ماصلح من نظمها وقوانينها . ويختلف السبيلان من ناحية التنفيذ ، فأولهما لايحتاج إلا الي عدد يسير من الرقباء للحيلولة دون العبث بهذه القوانين ، أو الخروج عن تلك التقاليد . أما السبيل الثاني فيحتاج في السير فيه الى عدد غير قليل من الرقباء المتغلغلين في جميع المراكز الرئيسية للدولة لمراقبة تصرفات تلك الكثرة من الشعب ، التي لم تعتد بعد اتباع مثل هذا اللون من النظام .

ولقد كانت السياسة المتبعة في تنظيم الحياة التجارية في البلاد السعودية — وما زالت — ترتكز على خليط غير متجانس من هذين النهجين ، فكان أكثر تلك التشريعات يجيء عن طريق الاقتباس من القوانين الاجنبية ، التي رأى الفريق المستنير من أبناء البلد من الخير العمل بها ، ولكن دون أن تستند تلك القوانين الي جهاز تنفيذى كامل العدة . وكان من النتائج الطبيعية لهذه السياسة اننا لم نصل الى ما نرجوه من التنظيم الصالح لحياتنا التجارية .

وكان الى جانب هذا الخليط غير المتجانس من المناهج المتضاربة وعدم اكتمال العدة للاداة التنفيذية ، عامل آخر له أهميته في عدم تنظيم حياتنا التجارية ، وهو ترك ميدان التجارة في الغالب للطبقات غير المستنيرة من الشعب ، ولفئة من الاجانب ، لايخلو الامر أن يكون بينهما من لا يتورعون عن اللجوء الى أعمال غير مشرفة للحياة التجارية ، فأساءوا كما أساءت الطبقات غير المستنيرة من بعض التجار المحليين .

هذا كله نتيجة إعراض الطبقة المثقفة عن ولوج هذا الميدان ، واقبالها على الوظائف الحكومية لاتبغي عنها عوضاً ؛ ومن دواعي السرور أن يشهد السوق التجارى في البلاد الان بعض أفراد هذه الطبقات المستنيرة من أبناء هذا البلد .

وتعد وسائل النقل والمواصلات من أهم الدعامات التي تقوم عليها التجارة ، الداخلية منها والخارجية . ولذا أصبح لزاماً على أولى الامر العمل لتنسيق هذه الوسائل ، والعمل لانتشارها انتشاراً يربط مختلف مراكز الدولة التجارية والصناعية بعضها ببعض ، مع مراعاة تخفيض أجورها حتي تهبط تبعاً لذلك أسعار البضائع في القرى ، اذ سكان المناطق البعيدة عن المراكز التجارية والانتاجية الكبري يعانون مشقة كبيرة من جراء ارتفاع أسعار حاجاتهم بالنسبة الى ماهي عليه في المدن ، بسبب ارتفاع أجور النقل ، وعدم انتظام الوسائل وكفايتها . وصعوبة المواصلات التجارية بين بلاد عسير وبين بقية أقطار المملكة مثل على الخسارة المادية التي قد يكسبها الاقتصاد القومي من الاوضاع الاقتصادية الصالحة للتنمية في بلاد عسير وربطها ببقية أجزاء البلاد .

والحديث عن بلاد عسير يدفعنا الى أن لانغفل الاشارة الى تجارة الخضر والفاكهة التي يصلح ان تنمو نمواً كبيراً في هذه البلاد وفي بعض أطراف نجد والحجاز . وهذه التجارة الان تكاد ترتكز في يد أفراد قلائل يشترونها بأقل الاسعار من المنتجين ، ليقوموا ببيعها للمستهلكين بأسعار لاتتناسب مع أسعار شرائها . وخير علاج لهذه الحالة الشاذة هو التفات المسئولين أولا الى انشاء أسواق الجملة للخضر والفاكهة في جميع المراكز مع مراقبة حركة البيع والشراء فيها مراقبة دقيقة ، واقامة دور للتعبئة والتصنيف ، ومخازن تبريد بجانب تلك الاسواق ، وكذلك بجانب مناطق انتاج الخضر والفاكهة أو بالقرب منها ، وذلك لتجنب تلف تلك المنتجات وامكان تخزينها فترة من الزمن يبتعد بها شبح الاحتكار والتحكم ، وبشيء من التدبير يمكن تحويل الاسواق الاسبوعية التقليدية التي تنتشر في مراكز الانتاج الزراعي الان الى الصورة التي رسمناها .

ولا يفوتنا ان نذكر وفرة محصولنا المائي ألا وهو السمك ، فان تجارته لم تحظ بعد بما تستحقه من العناية والتنظيم ، اذ أن السمك من المواد الغذائية الضرورية لجميع الطبقات ، ولذا فالعناية لازمة بتجارة صيد الاسماك من حيث تنظيمها ومراعاة اعتدال أسعارها ، وتعميم أسواقها ، حتي يسهل بواسطتها الاشراف على تجارتها ؛ وتسهيل وصولها الى جمهرة المستهلكين بأسعار معقولة ؛ وسنفرد فصلا خاصاً من هذا البحث عن الثروة المائية في البلد .

هذه أمثلة من العيوب في تجارتنا الداخلية ، أوردناها في شيء كثير من الايجاز ؛ وهي كلها تدل دلالة واضحة على ماتعانيه جميع الفئات من منتجين أو تجار أو مستهلكين من نقص في الوعي التجارى ، فلا المستهلك يدرى كيف يختار سلعته ، ولا نحن نعاونه على أن يفاضل بين أنواع السلعة الواحدة ، ولا المنتج يدرك أهمية دراسته للاسواق ، ولا الهيئات المختصة تزوده بالمعلومات التي تؤهله لتلك الدراسة . وكذلك التجار — الا العدد القليل منهم — لايعرفون وسائل التعامل التجارى السليم ، ولا سبيل الى تعرفها الا تمهيد الهيئات المختصة لهم سبيل تعرفها . فإذا ماألقيت نظرة على البضائع المعروضة للبيع في الاسواق فلابد انك واجدها خليطاً غير متجانس ، لاتفريق بين طيبها وخبيثها ، كبيرها وصغيرها ، سليمها وتالفها . هذا فضلا عن أن تاجر التجزئة بالقرية يجهل أقرب السبل وأقلها كلفة للحصول على حاجة عملائه من البضائع ، مما يؤدى حتما لرفع سعرها ؛ وتحمل المستهلكين الفقراء لفروق الاسعار التي لا ذنب لهم في ارتفاعها .

هذا مجمل النقص الظاهر في حياتنا التجارية الداخلية ، ونود أن نضع فيما يلى بعض المقترحات التي قد تؤدى الى اكمال مانقص في نظمنا التجارية أو اصلاح مافسد منها .

المقترحات :

١ — يطلب الى لجنة خاصة وضع القانون التجاري العام وتقديمه ، على أن يكون شاملا لجميع القوانين التجارية المختلفة التي صدرت في العهد الاخير ، مع الدقة في مراعاة التطورات الحديثة في حياة البلاد الاجتماعية والتجارية ؛ ومع الاستئناس بما أدخل على القوانين التجارية في الدول الاخري من تعديلات جاءت نتيجة تجاربها في الميدان التجاري الدولى . أما القوانين التي يراد تشريعها فقد يكون من الخير عدم فرضها على الشعب قبل اعداده لقبولها ، ولذلك يقترح أن يراعي التدرج في وضع القوانين ؛ وذلك بإصدار تعليمات حتي اذا أظهر الشعب استعداده لتفهمها واتباعها حولت الى قوانين ، بعد ادخال التعديلات التي دلت التجارب على صحتها وملاءمتها للاحوال التجارية أو الاجتماعية المحلية .

ويقترح أن نبدأ من الان بالاخذ بأساليب الترغيب في ناحية من النواحي التجارية التي يتحتم اصلاحها فوراً ؛ وهي مسك الدفاتر ، ووجوب النص على ضرورتها ، فقد يكون من باب الترغيب — أولا — تخفيض نسبة معينة ؛ ولو ضئيلة ، من الضرائب

المفروضة علي التجار الذين يقومون بإمساك دفاتر منظمة ؛ فاذا اقتنعت الكثرة بها وأدركت مايعود عليها من منافع عديدة فرض القانون على الجميع .

٢ — تأليف الاداة التنفيذية الحكومية من موظفين مشهود لهم بالكفاءة والنزاهة ، مع الاغداق في المكافآت على المحسن منهم ؛ وعدم ضن الخزانة بالاموال اللازمة لانشاء مثل تلك الاداة ؛ وذلك لضمان تنفيذ القوانين تنفيذاً دقيقاً يدعو الاهلين لتفهمها ومن ثم لاحترامها .

٣ — تشجيع المتعلمين على الاشتغال بالاعمال التجارية ؛ بكل الوسائل الممكنة ؛ وذلك عن طريق تفضيل البيوت التجارية المستخدمة لهم في المناقصات الحكومية ، وكذلك عن طريق تدخل الممثلين التجاريين في الخارج بالتوصية لدي البيوت التجارية الاجنبية لتعيين وكلاء عنهم في المملكة من السعوديين المتعلمين .

٤ — الاهتمام بنشر التعليم التجاري ؛ ويجب أن لا يكون قاصراً على المنتهين من مراحل التعليم الابتدائي او الثانوي ؛ بل يجب أن يشمل كذلك المنتهين من التعليم الاولى ، ليحصلوا على قسط من هذا النوع من التعليم ؛ وحبذا لو تخصص البعض منهم في دراسة فن البيع ، وادارة المحلات الصغري ، كما يجب وضع نظام يكفل للمشتغلين حالياً بالتجارة الحصول على قسط من التعليم التجاري ، يمكنهم من تنظيم عملهم .

٥ — توحيد الموازين والمكاييل والمقاييس على الاساس المترى ؛ وكثير من مناطق البلد في حاجة ماسة لهذا التوحيد .

٦ — العمل على تيسير وسائل النقل وتنسيقها بين جميع مراكز الانتاج والتجارة في المملكة .

٧ — العمل بكل الوسائل الاذاعة المعلومات التجارية ، سواء بين التجار أو المستهلكين وقد يكون في إنشاء مكاتب للغرف التجارية في المراكز تذاع فيها المعلومات التجارية التي تهم التجار في المنطقة مايساعد على وقوفهم علي تلك المعلومات ، وقد تكون الوحدات الزراعية والاجتماعية أداة صالحة لتثقيف جمهور القرية ثقافة تجارية عامة . هذا بالاضافة الى وسائل النشر والاذاعة المعروفة .

٨ — الاكثار من انشاء أسواق الحبوب والخضر والفاكهة وحلقات الاسماك في جميع المناطق التجارية الاخرى.

٩ ــ انشاء دور للتعبئة والتصنيف بمناطق انتاج الخضر والفاكهة (عسير والخرج والاحساء مثلاً) وفي مناطق استهلاكها .

١٠ ــ انشاء مخازن للتبريد في مناطق انتاج الخضر والفاكهة واستهلاكها .

التجارة الخارجية والسياسة الجمركية : يتجه التفكير في العالم في العهد الاخير الى الحد من الغلو في فرض الرسوم الجمركية ، والى تحبيذ الاخذ بمبدأ اعفاء الصادرات من دفع تلك الرسوم ، والذهاب في تحديد الرسوم على الواردات الى تخفيضها تخفيضاً كبيراً ، و اعفائها كلما سمحت الظروف بذلك .

وقد ظلت السياسة الجمركية عندنا قائمة علي اساس اعفاء كثير من الصادرات بصفة عامة من دفع الرسوم الجمركية . ولا جدال في ان المملكة لن تحيد عن هذا المبدأ مراعية في ذلك مصلحة البلاد الاقتصادية والتجارية . اما فيما يتعلق بالواردات فقد نهجت السياسة الجمركية عندنا نهج الحد من الرسوم المرتفعة ، وقد يستدعي هذا بعض التعديل في الحالات التي يرى فيها ان حماية الصناعات الناشئة المحلية تستوجب رفعها الى المستوي الذى يبعد عنها شبح المزاحمة القاتلة من الصناعات الاجنبية ، ومن الحكمة الاستمرار علي تلك السياسة ، ولن توصف مثل هذه السياسة بالرجعية ، لان مبدأ حماية الصناعات المحلية في طفولتها من المبادىء التي سلمت بها المؤتمرات الدولية في العهد الاخير ، وذلك مساعدة منها في رفع مستوي المعيشة في الامم . ولا سبيل الى رفع هذا المستوى الا بإنشاء كل ما يستطاع انشاؤه من الصناعات ، وخاصة الصناعات التي تتوافر المواد الخام اللازمة لها في البلاد ، فيجد بذلك فريق كبير من السكان ابواب الرزق تفتحت امامهم ، وسبل العمل قد توافرت لديهم ، كما يجد اصحاب رءوس الاموال ابواباً يستثمرون فيها اموالهم دون التعرض للاخطار ، اذ ان اصحاب الاراضي لايقبلون عادة على استغلال اموالهم في ميادين التجارة والصناعة الا اذا قوى عندهم الامل في النجاح .

ولما كانت المشروعات الصناعية اكثر تعرضاً للخسارة من جراء المزاحمة الاجنبية كان من الخير احاطة مثل هذه الصناعات في بدء حياتها بسياج من الحماية والرعاية ، على أنه يجب ان لاتتجاوز الضريبة ذلك القدر الذي يمكن الصناعة المحلية من المنافسة ، ثم يؤخذ في تخفيض هذه الرسوم كلما قوي ساعد الصناعة واتسع نطاقها ، اذ ينبغي أن

لايغيب عن البال ان الرسوم الجمركية هي في الواقع ضريبة يدفعها المستهلكون . لهذا كان لزاماً مراعاة المبدأ العام القائل بأن مجموع ما يتحمله المستهلكون من تضحيات يجب ان يكون اقل من الزيادة الطارئة على الدخل القومي من قيام هذه الصناعة الجديدة .

ويجدر بنا ان نشير الى وجوب اعادة النظر في الرسوم الجمركية من وقت الى آخر ، بقصد تخفيضها ، حتي لايكون اطمئنان المنتجين الى استمرار استمتاعهم بهذه الحماية الجمركية سبباً لتقاعدهم عن العمل على تقليل تكاليف إنتاجهم .

ومن المعتقد ان الرسوم الجمركية المفروضة على الكماليات ليست من الارتفاع بحيث تكون حصيلة كبيرة ، خصوصاً وانها ليست من السلع الضرورية لبلد يعيش السواد الاعظم من ابنائه في مستوى غير مرتفع ، وقد يكون من الاصوب ان تكون حصيلة الرسوم المفروضة على مثل تلك السلع من الضخامة بدرجة تسمح بإنفاقها على أوجه الاصلاح الاجتماعي .

وسائل الجباية : هذا من ناحية أسس السياسة الجمركية . أما من ناحية الشكل ووسائل الجباية فقد دلت التجارب خلال السنوات الخمس عشرة الماضية ان جباية الرسم النوعي اسهل من القيمي ؛ وان التعريفة النوعية قد قللت من اسباب التلاعب ؛ وأثرت في اقامة ايرادات الجمارك على قواعد ثابتة لا تتأثر بتقلبات الاسعار . ولكن حتي يكون هذا النظام اقرب ما يمكن الى روح العدالة الاجتماعية يجب النظر في تغيير هذا الرسم كلما امكن تمييز الاصناف المختلفة من السلعة الواحدة بعضها عن بعض بمميزات فنية خاصة ، والا اصبحت نسب الرسم زهيدة بالنسبة للاصناف الفاخرة ذات القيمة العالية ، في حين تزيد نسبة الرسم على الانواع ذات الاسعار المنخفضة ، وهي الانواع التي يحتاج اليها فقراء المستهلكين .

ومن الخير اعادة النظر في الرسوم الاضافية المفروضة على الواردات (من الدول التي لاتربطها بالمملكة اتفاقات تجارية) مع المبادرة الى عقد اتفاقات تجارية معها .

ويجب ان لايفوتنا هنا الاشارة الى ضرورة توفير وسائل النقل البري والمائي والجوى وتنسيقها ، مع العمل على تخفيض اجورها حتي يمكن الاقتصاد قدر الامكان في تكاليف نقل البضائع .

ولا يقف نجاح التجارة الخارجية عند حد العمل بهذه المقترحات ، بل هناك عامل

لايقل عنها اهمية ؛ ألا وهو تعميم التمثيل التجارى في جميع البلدان التي ترتبط بعلاقات تجارية مع المملكة . وهنا يحسن بنا القول بأن البعثات القنصلية لا تستطيع القيام بواجب التمثيل التجارى بجانب اعمالها الاصلية على كثرتها ؛ ولذا وجب الفصل بين الوظيفتين ، حتي يتوفر الملحقون التجاريون لبحث حالة الاسواق في البلاد او المناطق التي يعملون فيها ويدرسونها دراسة مستفيضة .

ولسنا في حاجة الى توجيه النظر الى ضرورة الاهتمام باختيار الاشخاص الذين سيعهد اليهم بمثل هذه المهام الجوهرية ، ولا مانع مع مرور الزمن وتوطيد اركان هذه الهيئة في الدول الاجنبية — من إنشاء وظائف لملحقين زراعيين وصناعيين في بعض المراكز الرئيسية ؛ للاستفادة من التطورات الزراعية والصناعية في تلك البلاد .

ومن الامور الجديرة بالاهتمام الاشتراك كلما سمحت الظروف ، في المؤتمرات الدولية التي تبحث في الشؤون التجارية او الصناعية او الزراعية او المالية ، مع التعاون في الجهود التي تبذل للتغلب على ماتواجهه الدول من المشكلات كمسائل النقد وتحديد قيم العملات وتوحيد الموازين والمكاييل والمقاييس ، وكذلك الاشتراك في انشاء الغرف التجارية المشتركة ؛ وغير ذلك من الامور التي تساعد على ربط المملكة بالدول الاخري العريقة في الشؤون الصناعية والتجارية لما يعود عليها من الفائدة العظيمة من هذه العلاقات الدولية . وقد سبق للحكومة ان اشتركت في عدد من هذه المؤتمرات كمؤتمر «هافانا» والهيئات الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة .

وخلاصة المقترحات الخاصة بالتجارة الخارجية هي :

١ ـ زيادة الرسوم المفروضة على البضائع الفاخرة (الكماليات)

٢ ـ فرض رسم تعويضي على البضائع الممنوح عنها اعانة تصدير من بلادها .

٣ ـ الاستمرار في العمل بالرسوم العينية وتعميمها ؛ والاستعاضة بها عن الرسوم القيمية ؛ حتي تضع الحكومة حداً للتلاعب ، وتقيم ايرادات الجمارك علي قواعد ثابتة لاتتأثر بتقلبات الاسعار .

٤ ـ تعميم التمثيل التجارى في جميع البلدان التي يمكن ان ترتبط معنا بعلاقات تجارية

٥ ـ توفير وسائل النقل البري والبحري والجوي ؛ ومساعدة الحكومة المالية لها

ان اقتضى الحال كما هو معمول به الان بنجاح تام في كثير من اسباب المواصلات في المملكة .

٦ ـ إيفاد ملحقين صناعيين الى البلاد الصناعية الكبرى ، وملحقين زراعيين للبلاد الزراعية ، للاستفادة من التطورات الزراعية والصناعية فيها .

٧ ـ الاشتراك في إنشاء الغرف التجارية المشتركة في المراكز التجارية في الدول الاجنبية

٨ ـ المساهمة في الجهود الدولية لتحديد قيم النقد ، وتوحيد المكاييل والموازين والمقاييس .

***

ان مبدأ حرية التجارة هو ركن من اركان الحرية الاقتصادية ، فاذا قلنا بالحرية التجارية وجب علينا ان نبحث عما اذا كانت هذه الاركان متوفرة أم لا ، فاذا لم تكن متوفرة جاز لنا ان نقول بمبدإ حرية التجارة . وأعتقد ان من الاصوب انتهاج سياسة التجارة التي تتفق وصالح الدولة ، والتي تحقق لها وتقرر نوع حماية حرية تجارتها ووسائلها .

الغرف التجارية : ومع التقدير الكبير للمجهود القيم الذى تستطيع أن تبذله الغرف التجارية في هذا السبيل الا انها ستظل قاصرة ، لان الحكومة بما لديها من قوة وبما لديها من نفوذ ، وبما لديها من تمثيل تجاري في الخارج ، هي التي تستطيع أن تمد البائع والمشترى بالمعلومات الوثيقة والارشادات الفنية ، وحبذا لو أنشئت مكاتب حكومية يستطيع ان يدخلها الواطن للسؤال عن بيع سلعة او شراء سلعة اخرى . ولذلك فان من الخير اعداد مكاتب فنية للاستعلام التجارى ، وتزويدها بموظفين أكفاء يسهرون على تزويد الجمهور التجاري بما يحتاج اليه من البيانات .

وهذه الملاحظة يستدعي ذكرها ذكر ظاهرة مؤلمة نلاحظها جميعاً في المكاتب الحكومية ، وهي ان نظرة الموظف للجمهور ولاصحاب المصالح في طلب الاستعلام لا زالت نظرة ضئيلة ولا يزال فيها شيء من ظلام الماضي ، فالصلة بين الموظف وبين الجمهور يجب ان تكون صلة تعاون مشترك .

الفصل التاسع

السياسة الصناعية

من أهم الحجج التي يدعمها البعض في قصور الدول الصغري(كالمملكة) عن انشاء صناعات واسعة فيها ، عدم توفر الوقود ، وندرة المعادن الاساسية التي تعتبر مقوماً رئيسياً من مقومات الصناعة ، وقد يبدو على بعض هذه الحجج مسحة من الوجاهة ، لان الوقود الرئيسي الذي كان يستخدم في الصناعة — وهو الفحم — لم يكن موجوداً في المملكة ، ولذا كان من اللازم استيراده من مناطق إنتاجه ، الامر الذي كان يحمل الصناعة الناشئة نفقات إنتاجية طائلة، لم تكن لتستطيع معها هذه الصناعة أن تنافس بشيء كبير من الثقة ،الصناعات القائمة في الخارج ، والمتوطنة بالقرب من مناجم الفحم.

ولكن التقدم الصناعى العلمي الحديث قد أدي الى حدوث تطور هائل في نظم الوقود ، كان من شأنه إحلال الوقود السائل محل الفحم ، واستخدام الكهرباء إما باستخدام الطاقة المحركة الكامنة من مساقط المياه ، أو باستخدام الطاقة الحرارية لانواع الوقود المختلفة ، وتحويلها الى قوة كهربائية . وقد شاع استخدام هذين النوعين من القوة المحركة في الصناعة الحديثة ، بحيث أتيحت الفرصة لكثير من البلاد التي تفتقر الى الفحم لتحويل مرافقها الاقتصادية تحويلا صناعياً ، والاخذ بأسباب التقدم الصناعي الحديث .

وجلي ان المملكة أصبحت تملك جانباً هاماً من موارد الوقود السائل ؛ وجلي ايضا ان انتاجها من الزيت(البترول) كاف لسد حاجات الصناعات المحلية ، وفضلا عن هذا فاننا نملك الوسائل التي تمكننا من انتاج الغاز الطبيعي من آبار الزيت (البترول) لتوليد طاقة وقودية هائلة على النحو الذي تسعى الان الحكومة لتحقيقه .

اما ندرة المعادن الاساسية لتقدم الصناعة ؛ فقد اصبح عاملا ضعيف الاثر ، قليل الاهمية لسببين :

اولها : ان الجهود الحديثة التي بذلت أخيراً للتنقيب عن المعادن في الاراضى السعودية قد كشفت لنا عن وجود ثروات معدنية ذات شأن كبير .

وثنيهما : انه لا ضير علينا من استيراد ما نحتاجه من معادن من مصادر انتاجها ، لان البلاد الاخري التي سبقتنا في المضمار الصناعي تركن الى استيراد المعادن التي تفتقر اليها كلما تطلب الامر هذا الاستيراد ، ولم يحل ذلك دون ازدهار صناعاتها ، فبريطانيا نفسها مع غناها في الثروة المعدنية يقتضيها الحال استيراد انواع معينة من الحديد الخام من أسبانيا والسويد والنرويج ، كما انها تضطر الى استيراد النحاس و(النيكل) و (الكروم) و (الالومنيوم) ونحوها .

وهكذا الحال أيضا بالنسبة لايطاليا ، فتقدم صناعاتها الحديثة قد قام على استيراد ماتحتاج اليه من وقود جامد (الفحم) ووقود سائل ومختلف المعادن الاخري ، وهذا فضلا عن استغلال مساقط المياه فيها لانتاج الكهرباء ، ونفس هذا الكلام ينطبق على سويسرا .

ويجب ان لا يعزب عن البال في هذا الصدد ان الصناعة حرفة يمكن أن تكتسب ، فليست عملا من الاعمال التي تورثها البيئة الطبيعية ، ولكنها نوع من النشاط يمكن أن يتقن اذا توافرت الظروف الملائمة ، واذا دام المران والتدريب عليه وتاريخ البلاد التي تتزعم الصناعة اليوم كانجلترا والولايات المتحدة اكبر شاهد على ذلك . وقد أبرزت الحرب العالمية الثانية هذه الحقيقة بجلاء ، اذ ان كثيراً من المنتجات التي كان يظن انه لايستطاع انتاجها الا في البلاد التي اشتهرت بها ، وفي مناطق الانتاج الاصلية لها ، اصبحت تنتج بنجاح كبير فى مصر والهند وجنوب افريقيا واسرائيل وغيرها .

وعلى ضوء كل ذلك يمكننا ان نقرر بأنه من العسير على بلد كالمملكة ان تطمئن على بقاء اقتصادها متركزاً ارتكازاً تاماً على الزيت (البترول) وان تعتبر الصناعة مرفقا ثانويا تعمل على الاستفادة منه ما سمحت لها الظروف المواتية بذلك ، فلا تضع لها خططا مرسومة مدروسة تساعد على قيام الصناعات التي يرتقب لها النجاح والازدهار ، وتشجع الصناعات القائمة على موالاة التطور والنمو والانتشار .

ومن الحقائق التي يجب ان لاتعزب عن اذهان المسئولين ان التوسع في الانتاج الزراعي محدود ، نتيجة لعدم امكان زيادة مساحات الاراضي المزروعة زيادة محسوسة تتفق مع المعدل الذي ينمو به عدد السكان . ومن شأن كل هذا ان يتعرض مستوي معيشة المواطنين للتدهور المستمر الذي لابد وان تبدو آثاره الخطيرة على مر السنين . وهذا التدهور المستمر في مستوي المعيشة ، والذي يجب ان نعمل على درئه ودفعه ما وسعنا

السبيل الى إنهاض الصناعة وتعزيزها ؛ انما يتحقق من عدم تزايد الانتاج الزراعي الحقيقي ، وعدم تزايد القيم النقدية السوقية لهذا الانتاج بنفس المعدل على الاقل الذي يحتاج اليه عدد السكان الحاليين في البلد فضلا عن الزيادة السنوية المضطردة .

والامر لن يقتصر على تدهور مستوي المعيشة في أوسع حدود هذا الاصطلاح ؛ بحيث يشمل النواحي المادية والمعنوية علي حد سواء ، فيظل الجهل فاشياً ، وانحطاط المستوي سائداً ، ولكنه سيتجاوز كل ذلك الى توسيع الفروق الكبيرة بين طبقات السكان ؛ بل الى توسيع هذه الفروق واستمرار زيادتها .

وهناك مسألتان أخريان : اولاهما خطر الاعتماد على انتاج الزيت (البترول) كمحصول نقدي ترتكز عليه حياة البلاد المالية ، والتوسع الكبير الذي اقدمت عليه كثير من البلاد الاجنبية في انتاج الزيت (البترول) الخام مما يجعل مركزنا الممتاز مهدداً بتقلبات اسعار الزيت (البترول) في السوق الدولية .

وثانيهما : تعرض مركزنا التجاري الدولي للسوء ، نتيجة لاستمرار التقاب في مستوي الانتاج ، وفي مستوي الدخل الاهلي . ويتجلى ذلك في ميل نسبة التبادل التجاري بيننا وبين الخارج الى التدهور المستمر ، بحيث يصبح من العسير علينا أن نحصل على جميع السلع التي اعتدنا استيرادها ، بنفس كميات المادة التي اعتدنا اصدارها ، فتتناقص كميات السلع التي نستوردها ؛ في الوقت الذي تبقي فيه كميات المادة التي نصدرها على حالها .

وهاتان المسألتان تدعوانا الى الاهتمام بضرورة النظر بسرعة في نشر الصناعة في هذه البلاد وتدعيمها ؛ راكنين في ذلك الي كافة الوسائل التي نستطيع ان نلجأ اليها .

وبما ان حجم الموارد المالية الحكومية يتبع حجم الدخل الاهلي النقدي كبراً وصغراً ، ويطرد نموه مع نمو هـذا الدخل ؛ وبما ان المسئوليات المالية للدولة تتجلى في تدخل الحكومة تدخلا فعالا لرفع مستوى المعيشة بتعميم التعليم المجاني حتي يشمل التعليم الثانوى كله ؛ ومكافحة المرض بشتي صوره وأشكاله ، وايجاد فرص للعمال العاطلين ، واعانة الفقراء الذين لا مورد عيش لهم . ومن حيث ان هذه المهام الجديدة التي اصبحت امراً يقع عبؤه كله على الحكومة ؛ ومن حيث ان الموارد الحالية للحكومة قد لا تسعفها في المستقبل بالاستجابة الي هذه المطالب اذا بقي الكيان الاقتصادي للبلاد على حاله السابق من الاعتماد على الزيت (البترول) فان هذا الامر يدعونا الى ان نفكر جديا في زيادة الدخل الاهلي من طريق نشر الصناعة وإنهاضها ، وتشجيع القائمين بها .

فنحن لا نستطيع ان نرفع مستوى المعيشة الا اذا زاد الدخل الاهلي ؛ ومن الخطر الاعتماد على تفكير بعض القائلين بان هذا الرفع لمستوى المعيشة قد يتحقق باعادة توزيع الدخل او الثروة توزيعاً عادلا جديدا ؛ لان الرغبة في تحقيق عدالة التوزيع للدخل او الثروة لن يتأتى لها النجاح ما بقي مجموع الدخل صغيراً ؛ ولاننا لو ارتكزنا على السياسات القائمة على تحقيق عدالة التوزيع دون ان نفكر في زيادة مجموع الدخل القومي لانتهى بنا الامر الى خفض مستوى معيشة الطبقات الضئيلة العدد ؛ دون ان ننجح في رفع مستوى معيشة الطبقات الكبيرة العدد ؛ ونكون قد نجحنا فقط في تحقيق عدالة وهمية من شأنها خفض مستوى المعيشة عامة بدلا من تحقيق عدالة جدية من شأنها رفع مستوى المعيشة عامة عن طريق فسح المجال للطبقات العاملة وسواد الشعب من زيادة حصة جهودهم وغلة كدهم

وتحتاج الصناعة في قيامها الى مجموعة من العوامل اذا توافرت توافرت للصناعة اسباب النجاح ووسائل النهوض والتقدم . وتتلخص هذه العوامل فيما يلي :

(١) الوقود (٢) المواد الخام (٣) رؤوس الاموال (٤) العمال (٥) التنظيم العلمي (٦) توفر الطلب على المنتجات

وقد سبق ان اشرنا الى مسألة الوقود وتوفره في المملكة في الوقت الحاضر بحيث لا يحتاج الامر هنا الى مزيد من الايضاح

اما المواد الخام فتنقسم الى قسمين : المنتجات الزراعية ، ومنتجات المناجم

وغني عن البيان ان المنتجات الزراعية لا تستطيع ان تغذي الصناعة السعودية بكل ما تحتاج اليه من خامات

الا ان البلاد السعودية غنية بالثروة المعدنية واكتشاف هذه الثروة واستغلالها استغلالا جدياً لم يبدأ بعد

ومع ان جانباً كبيراً من الخامات التي يلزم توافرها لقيام الصناعة ، لا تستطيع البلاد انتاجه محلياً ، فلا ضير من استيراد الخامات التي لا يمكن انتاجها محلياً ؛ اذ ان جميع البلاد التي سبقتنا في مضمار الصناعة ، تعتمد في انتاجها الصناعي على ما تستورده من مختلف الخامات من الخارج

اما العوامل الثلاثة الباقية وهي : رؤوس الامـوال ، والعمال ، والتنظيم الفني ، فهي متوفرة جداً ؛ ولا تشعر البلاد بأي نقص فيها يدعو الى عرقلة نهوض الصناعة او الحد من نشاطها ، فقد ادت صناعة الزيت (البترول) الى زيادة رؤوس الاموال المتداولة ووفرتها بشكل واضح ؛ وجميع هذه الاموال تسعى الى البحث عن منافذ للاستثمار المربح ، ومما لا شك فيه ان جانباً كبيراً منها لا بد وان يتجه الى الاستثمار الصناعي

وما يقال عن رأس المال في شأن وفرته يقال عن العمال ايضاً ؛ فاحتياطي العمـل الذي تملكه هذه البلاد كبير ؛ يفي بمطالب الصناعة التي ترجو انشاءها ويتميز برخص نسبي في الاجور ، كما يتميز العمال السعوديون بسهولة انقيادهم للنظام الصناعي ، وسرعة اكتسابهم للصفات التي تجعلهم صناعاً مهرة في وقت وجيز ؛ كما اثبت ذلك عمال الزيت (البترول) في منطقة الاحساء ، وليس من ضرر في استيراد العمال المهنيين من عرب الاقطار المجاورة لسد الحاجة عند اللزوم

وقد ساعدت النهضة الصناعية التي قامت في المملكة في منطقة الزيت (البترول) وغيرها على خلق طبقة من المنظمين ، وارباب الاعمال ، والمديرين ، لا يقلون في الكفاية والمقدرة عن نظرائهم ممن يتولون اقدر الصناعات في الخارج

ومن البدهيات المعروفة للجميع ان كل صناعة ناجحة تقوم في اي بلد انما تخلق لنفسها سوقاً رائجة ، لانها تساعد على تنشيط الحياة الاقتصادية لهذا البلد ، وتغدو قوة دافعة تعمل على قيام صناعات جديدة منوعة يغذي بعضها بعضاً بالمعاملات التي لا بد وان تقوم بينها ، ومن ثم تخلق طلباً جديداً على الانتاج الصناعي ينشأ عن زيادة التعامل بين المؤسسات المختلفة ، كما ينشأ عن زيادة القوة الشرائيـة التي تسري في التداول نتيجة لتوظيف عوامل الانتاج ، وعلى الاخص اليد العاملة في اعمال مجدية

ووسائل تقدم الصناعة يحتاج الى عوامل مكتسبة بالاضافة الى العوامل الطبيعيـة الانفة الذكر ، وهذه العوامل المكتسبة هي :

١ ـ الاحصاء الصناعي ٢ ـ الخبراء الصناعيون ٣ ـ الغرف الصناعية ٤ ـ الابحاث الصناعية ٥ ـ التشريعات الصناعيـة والاجتماعية ٦ ـ تحسين وسائل المواصـلات ٧ ـ تسهيل المعاملات الحكومية والمالية بما فيها الضرائب والحماية الجمركية والتسليف .

ان كثيراً من الشركات قد قامت في الوقت الحاضر فعلا ، وهي تقوم على اسس وقواعد سليمة ، الا ان هذه الحالة يجب ان يحتاط لها كل الاحتياط ، لان كثيراً من الدول قد سبقتنا في القرن الماضي الى قيام شركات مساهمة يكتتب الجمهور في رأس مالها ثم انتهت هذه الفترة فقامت شركات اخرى مستغلة واسهم الجمهور في تأسيسها او استثمار امواله فيها ، شركات وهمية او شبه وهمية ، فلما فشلت كان لها رد فعل جعل الجمهور يكف عن استثمار امواله في سواها ، ونحن الان — والحمد لله — في حالة مرضية وكل المشاريع التي قامت بها الشركات المساهمة لاقامة مصانع وغيرها الى الان هي مشاريع جدية ، الا ان هذا لا يمنعنا من ان نحذر ونبادر باتخاذ الحيطة . ومن الخير اصدار التشريعات ، او على الاقل ، اللوائح التي تلزم كل من يقوم بتأسيس شركة مساهمة بان يقدم مشروع الشركة ، ونوع العمل الذي ستقوم به ، او نوع الصناعة التي ستقوم بها لفحصه فحصاً جدياً كاملاً ، فاذا ثبت ان المشروع جدي ابيح للشركة طرح اسهمها في السوق ، وإلا منعت من ذلك . ان الجمهور عندما يطلب اليه شراء اسهم شركة من الشركات لا يدرس ولا يعلم شيئاً عنها ؛ ولا عن مدى ما تحتاج اليه الشركة من رأس مال ؛ ولا التفاصيل الفنية ، الى غير ذلك من المسائل التي تتعلق بالشركة وبتكوينها ، فالخير والحالة هذه ان تنوب عنه هيئة في القيام بهذه الدراسات بهذا الواجب. وهذا الموضوع هو من الموضوعات المكملة للتشريع لاقامة الشركات المساهمة ولقيام الصناعات الحقيقية في البلاد

وهناك نقطة اخرى تتعلق بتحديد حد ادنى للاجور ؛ واني لا انصح بتحديد الاجور على قاعدة الحدود الدنيا التي وضعت في البلاد الانتاجية التي سبقتنا في هذا المضمار ، مثل انجلترا والولايات المتحدة او اية دولة من الدول الاوروبية ، وانما الذي انصح به هو الا تقل الاجور عن حد الكفاف اللازم لمعيشة بني الانسان . ان هذه النغمة التي نسمعها الان هي نغمة القرن التاسع عشر التي سادت اي بعد الحرب (النابليونية) ؛ ففي انجلترا كان الاقتصاديون ينادون بوجوب فرض الرسوم الجمركية العالية وتحديد الاجور بمعرفة اصحاب الاعمال ، وكانت النتيجة هي ما نقرأه الان في وصف هذه الحالة التي سادت في انجلترا خلال ربع قرن من سنة ١٨١٥ الى سنة ١٨٤٠ وما أدت اليه من البؤس والفاقة لطبقة العمال ، فهل نريد لانفسنا الان ونحن مقدمون

على انشاء الصناعات فى بلادنا وعلى تنمية ثورتنا القومية في الناحية الصناعيــة ان نمر بنفس هذه المحن ؟ لا بل الواجب ان نتفادى هذه المحن ما استطعنا الى ذلك سبيلا ، كما يجب ان نأخذ بالوسائل الاقتصادية الحديثة ، وان نقتبس من غيرنا اساليبهم النافعة ونسير على هديهم

ان موضوع الاجور موضوع له اهميته الخطرة ، ليس فيما يتعلق بحياة العمال وحدهم ولكن فيما يتعلق ايضاً بحياة الصناعة . ومعني تحديد اجور اصطناعية اننا لا نجيء عفواً فنقرر اجراً لكل عامل من العمال في كل صناعة من الصناعات على الاطلاق ، فلكل صناعة ظروفها ومقامها ، فالصناعات التي تقوم في الريف مثلًا او قرية منه او تكون صناعة سهلة كصناعة الحمالين مثلا لا يصح ان يحدد لها اجر كأجر العامل الماهر الذي يعمل في الصناعات المهمة والعامل الذى يقوم بعمل شاق كالذى يعمل امام الافران . ويجب ان تكون سياسة الاجور سياسة مرنة ، مع حفظ حد ادنى لها ، وتكون لهذه السياسة لجنة دائمة تراعي تقدير هذه الاجور حسب حالات كل صناعة وظروفهـا ، وحسب العمل الذي يؤديه كل عامل في صناعته ، وهذا لاننا اردنا ان لا نطفر طفرة واحدة فنقلد البلاد التي تقدمت في الصناعات شوطاً بعيداً ، فنكيل الاجر للعامل كيلاً ولا شك ان هذا لو عمل فسيكون الى مدى بسيط تتوقف بعده المصانع ، ولا يجد بعد ذلك قوت يومه . ولا يمكن مطلقاً ان نغفل اجر العامل الذي يمكن ان يعيش به ، مع مراعاة ظروف ذلك العامل وما يؤديه من خدمات ، مع مراعاة ظروف الصناعة ومدي استعدادها لتحمل اعبائها

ويجدر بنا ان نحدد اولا انواع الصناعات التي يجب ان نهتم بها ، وقد جرت العادة من الناحية الفنية على تقسيم الصناعات الى ثلاثة اقسام : الاول الصناعات الاستخراجية وهي الصناعات المتعلقة باستخراج المواد ؛ ثم ثانياً : النقل ، وهذه تتضمن جميع وسائل النقل ، وكذلك انشاء الطرق ، وثالثاً : الصناعات التحويلية ، وهي تحويل المادة من شكل الى آخر

والذي اراه في هذا الصدد محتوماً على المملكة العربية السعودية — اذا كان لا بد للصناعة ان تقوم فيها في هذه المرحلة — هو ان تركز اهتمامها اولا بالصناعات

الاستخراجية ، وهي الصناعات الخاصة باستخراج المعادن ، وهذه الصناعات تحتاج الى اشياء اساسية ، كنظام خاص للتموين ؛ ثم وسائل للنقل ، وهذه الشروط غير متوفرة في الوقت الحاضر ـ الى مدى كبير ـ في المملكة

وهذه الصناعات بطبيعتها لا تحتاج الى الخبرة الفنيـة الكبيرة ، بل يسهل على العمال في بدء دخولهم الصناعة ان يتعودوا عليها ، ويمهروا فيها بعد مران لا اظنه كبيراً .

بعد ذلك يجب ان نركز جهودنا الصناعية في الصناعات التحويلية التي لا تحتاج الى دقة ومهارة كبيرة في المران .



الفصل العاشر

المسائل العمالية ووسائل الاصلاح

تدور مشكلات العمال حول امور تنحصر في عوامل جسمانية ، واخرى نفسية ، وثالثة اجتماعية ، وهي امور ترتبط اشد الارتباط ، لا بانتاج العامل فحسب ، بل بالانتاج القومي عامة

انها ترتبط بالعامل في شخصه بوصفه مواطنا ، ثم ترتبط بالمشروع الذي يشتغل فيه عن طريق ما يقدمه من جهد ، ويعتبر هذا الجهد عنصراً من عناصر الانتاج . فالعوامل الجسمانية ـ وفي مقدمتها ما ينبغي ان يكفل للعامل قسطاً من الراحة يمكن من اعادة المقدرة الطبيعية على العمل ـ لها اثرها البالغ في قدرة العامل الانتاجية من زاويتها الجسدية الصرفة والنفسية المحضة ، ولذلك فان هذا الامر جدير بالعناية والدرس حتى نصل الى تحديد الدرجة التي يصبح جهد العامل فيها ضائعاً ان لم يكن ضاراً

اما العوامل الاجتماعية ـ وهي تدور حول صلة صاحب العمل بعماله ـ فقد كانت العلاقة بين صاحب العمل والعامل من قبل النهضة الصناعية الكبرى تقوم على المودة وحسن التقدير المتبادل ، بسبب ارتباطهما برباط مشترك متين هو رباط الحرفة . غير ان الامر انقلب الى نقيضه بعد الانقلاب الصناعي ، ذلك ان رب العمل ، وهو الممول الرأسمالي ، اصبح لا يربطه بالعامل ذلك الرباط اذ صار يسعى الي تحقيق اكبر ربح ممكن ، وهي ظاهرة تثير كثيراً من المشكلات العمالية

لقد لجأت الدول الرأسمالية الغربية ، تفادياً لذلك ، الى حل هذه المشكلات عن طريق تشريعات متعاقبة او مجمعة ، تحدد ساعات العمل ، وتكفل للعامل الراحة ، فتضمن بذلك المحافظة على قواه الانتاجية ، وتضمن للعامل اجراً يكفل له حداً ادنى من المعيشة ، وتؤمنه في المرض والشيخوخة ، فتكفل له ولاسرته البقاء في حالتيها ، وغير ذلك مما يضمن للعامل حالة جسمانية مرضية ، وحالة نفسية راضية ، فيزداد انتاجه وتهدأ نفسيته ، فلا يظل عرضة للتبرم

ولكن القوانين لم تكن في يوم ما هي الوسيلة الوحيدة للاصلاح ، بل لا بد من توفر حسن النية من جانب المكلفين بالتزامها – اي فيما نحن بشأنه لا بد من ان يبدي العامل ارادة طيبة وان يبدي صاحب العمل حسن استعداده – ولذلك اقترح :

(١) – ان تتألف هيئة عليا من فرق الاتحادات العمالية جميعاً تختص بالعمل لتنسيق جهود هذه الاتحادات ، وايجاد هيئة فنية تعيد النظر في القوانين العمالية القائمة على ضوء الواقع ، ويكون في طليعة اختصاص هذه الهيئة العناية بالمقترحات المختلفة التي تتصل بالشؤون العمالية ، وتكون هذه الهيئة اكبر عون للمجلس الاعلى للعمال

٢ – ايجاد جهات قضاء عمالية ذات اجراءات مبسطة ميسرة ، تضم مندوبين يمثلون العمال واصحاب الاعمال الى جانب القضاة الفنيين ، حتى تأتي احكامها مشبعة بروح الانصاف لا مقتصرة على تطبيق القانون بنصه

٣ – ايجاد لجنة دائمة من شأنها تنسيق اجر العامل ووضع مقاس معقول له ، بالنسبة لكل نوع من انواع العمل ، ولكل بيئة جغرافية على حسب ظروفها ، وتحديد الحد الاقصى للاجهاد ، ووضع قيود للساعات الاضافية

وعندي اننا بذلك نكفل للقانون الحالي روحاً يحيا في ظلها فلا يعيش حروفاً ميتة بعيدة عن تحقيق اهدافها العليا



الفصل الحادي عشر

توجيه الاقتصاد الزراعي

جلي ان المملكة العربية السعودية تعاني ضعفاً في الاستثمار الزراعي ، ولقد تدخلت الحكومة فيما مضى في شؤون الانتاج الزراعي من نواح فنية خاصة ، كما تشهد بذلك تجربة (الخرج) التي قضت بها ضرورة خاصة ، ولا شك في ان تنمية الثروة الزراعية ورفع مستواها تقتضي منها ان تترسم سياسة رشيدة (موجهة) شاملة ، رعاية للصالح العام ، وحفظاً للدخل القومي

ويتصل بهذا التوجيه حاجة الصناعات التي تنتهي اليها السياسة الصناعية ، وحاجة الصناعات الزراعية التي ينبغي ان يصبح لهـا كيان ملحوظ في اقتصادياتنا المقبلة . وصالح التربة والضرورات الفنية المتعلقة بالري والصرف ، والدورة الزراعية ،وغير ذلك من العوامل الاقتصادية المختلفة ، وتلك كلها امور يتطلب البت فيها الاقتران بسياسة اقتصادية عامة شاملة ، وهي السياسة التي تنظم كل توجيهاتنا وجهودنا ، ترعاها لجنة دائمة من خبراء الاقتصاد والزراعة والصناعة والري والكيمياء

حسن توزيع الملكية

لقد حظى موضوع توزيع الملكية الزراعية في السنوات الاخيرة بأكبر قسط من عناية الباحثين ، ودعاة الاصلاح ، ولكن السمة الغالبة على مباحث هؤلاء البحاث والمصلحين كانت غرضاً اجتماعياً يتصل بالعـدالة وبالحقوق الانسانية ، وقد شغلنا في اللجنة الاقتصادية التابعة لهيئة الامم المتحدة جلسات طوالا بهذا الموضوع

وليس يعنينا نحن في تعرضنا لموضوع الملكية وتوزيعها سوى الناحية الاقتصادية ، وهي ناحية تؤدي دائماً الى صالح اجتماعي ، بل الى صالح قومي عام

والنظرية الاقتصادية الحديثة في تقسيم الملكية تذهب الى تقرير « الوحدة الانتاجية المثلى » التي تساعد على تحقيق « الانتاج الامثل » .

ولقد ادت مباحث الاقتصاد في البلاد التي سبقتنا في هذا المضمار الى ان الوحدة الانتاجية الزراعية المنشودة لا تكون ملكية ممعنة في السعة ولا ممعنة في الضيق

ذلك ان طاقة الفرد على الانتاج الاقتصادي الصحيح – لا على الاستغلال التجاري المجرد – تنتهي عند حد لا تستطيع ان تتعداه ، وان سعة الارض المماوكة عن هذه الطاقة تؤدي باصحاب هذه الملكيات الكبيرة الى انقطاع الصلة بينهم وبين اراضيهم وتركيزها في نوع الصلة المالية المجردة ، كما تؤدي الى قلق يصيب التضامن الاجتماعي ويوسع الفروق بين الطبقات

اما الملكيات الممعنة في الصغر فانها تضر بالانتاج الزراعي ، وتعصف بالجهد البشري على غير طائل

وعلى هدى هذه الدراسات الاقتصادية اتجهت الجهود الحكومية في البلاد المتقدمة اجتماعياً الى التخلص من هذين النوعين ، من الملكية الزراعية ، واصطنعت الوسائل التشريعية والاقتصادية التي تقرب المساحات الزراعية من الوحدة الانتاجية المثلى

اما سبيل تقرير هذه الوحدة المثلى وتحديدها فيخضع للعوامل الاقتصادية والاجتماعية المختلفة في كل بلد من البلاد

فاذا ما انتهت بنا الدراسات الفاحصة الى معرفة المساحة التي يتحقق بها الانتاج الامثل ، كانت الخطوة التالية ان نسعى بالملكيات الزراعية نحو الوحدة التي نقررها ، فلا نسمح بتعديلها – زيادة او نقصاً – في حدود تضر بانتاجنا الزراعي ، وتبعد به عن مقتضيات الاقتصاد

على هدى هذه الدراسات ايضا ينبغي لنا ان نقيم سياسة التصرف في الاراضي الزراعية بين كبار الملاك وصغار الملاك ، وايجاد هيئة تعمل على تقريب الاهداف الواردة آنفاً . والى ان يتم وجود احصاءات عن مساحات الاراضي الصالحة للزراعة في المملكة فان كاتب هذه السطور لن يطمح في معالجته في نباهة

وما دامت المساحة المزروعة اضيق من طاقة الايدي العاملة ، فان لقانون العرض والطلب ان يعمل عمله هذا ، وان يعود بالارهاق المر على هذه الغالبية البائسة ولكن العوامل الاقتصادية المجردة – كقانون العرض والطلب – لا يصح ان يكون قولها الفصل ، اذا كان ذلك امراً مرتبطاً بحياة الغالبية الكبرى وكرامتها الانسانية ، فالى ان يقدر لنا ان نوسع المساحة المزروعة على وجه يساير حاجة السكان يظل واجباً علينا محتوم الاداء ان نضع للعلاقة بين الملاك والمستأجرين ضوابط وقيوداً .

فبالنسبة للمستأجرين – فان للحكومة سلطانها في تحديد القيم الايجارية على

اساس غلة الارض ، وان تقيمها على اساس الزراعة (بالنسب) على وجه عادل - يرعى الحاجات الاساسية لاسرة المستأجر وللعمال الزراعيين

وبالنسبة للاجراء يجب ان تحدد الاجور على اساس حاجة العامل الى ضرورات العيش دون الاضرار بصالح الانتاج

ان صالح الاقتصاد القومي يقضي بضمان مستوى مقبول من العيش ، يمكن الطبقات العاملة من متابعة الانتاج المثمر ، وان التطور العالمي الحديث قد القى على عاتق الدولة عبء توفير العمل لكل قادر عليه ، وقد جعل هذا التطور مبدأ (العمل الكامل) من أسس السلام العالمي المنشود فجدير بنا ان نعني بهذه الطبقة العاملة الجاهدة التي تمثل غالبية محرومة في هذه البلاد ، وأن نؤمن حياتها ، وأن نستنبط لها من مجالات العمل ما يجعل جهدها موصولا ، على مدار العام تمكيناً لها من العيش الكريم .

وهذا يوحي بالمبادىء التالية :

١ - وضع برنامج للتوسع في المساحات المنزرعة سواء ما كان صالحاً للزراعة العادية ، وينقصه الاصلاح ، او توفير وسائل الري والصرف . وكذلك الانتفاع ببعض المساحات الصحراوية للزراعات التي تجود فيها كالغابات والنخيل وبعض انواع الفاكهة والزيتون وما اليها ، ويتطلب هذا ايجاد هيئة دائمة لدراسة السياسة المائية ، والانتفاع بماء المطر ، وتكرير مياه البحر ، وتوصيلها الى المناطق الصحراوية

٢ - توزيع اراضي الحكومة بعد استصلاحها على صغار المزارعين باقساط طويلة الاجل ، والاشراف الفني على وسائل استغلالها ، ومعاونتهم في الوصول الى اقصى حدود الانتاج باقل النفقات

٣ - قيام الحكومة بتشجيع صنع آلات الزراعة المستحدثة او استيرادها وتيسير توزيعها على المزارعين بشروط معتدلة

٤ - العمل على رفع مستوي الانتاج الزراعي - كما وصفنا - وذلك بتعميم الوحدات الزراعية ، وارشاد المزارعين الى احدث اساليب الانتاج ، ومدهم بالمعاونة الفنية والمادية عن طريق الاقتراض او البيع ، بشروط سهلة ، للبذور والسماد

٥ - قيام الحكومة بالتوجيه للمزارعين فيما يتعلق بتخصيص كل نوع من الارض للحاصلات التي تجود فيها ، وتحديد المساحات التي يزرع فيها كل نوع من الحاصلات ، وفق سياسة مرسومة لكفاية الاستهلاك المحلي ، والتصدير الى بقية اقطار المملكة

٦ - التوسع في زراعة الخضر والفواكه والزهور بانواعها ، لا وفاء لحاجة الاستهلاك المحلى وحده ، بل بحيث يكون تصدير الخضر والفواكه والزهور عنصراً هاماً من عناصر صادراتنا ، سواء طازجة او محفوظة ، ومراقبة هذه الصادرات مراقبة فنية فعالة ، لتكون في المستوي الذى يشجع على الاقبال عليها ، وفي بعض مناطق عسير والحجاز والاحساء مجال لهذا

٧ - التوسع في تربية الماشية والدواجن باحسن الاساليب العصرية ؛ واستيراد احسن الفصائل ، وتوزيعها على المزارعين بشروط ميسرة ، وتشجيع المجدين منهم بشتى وسائل التشجيع

٨ - الاتجاه العاجل نحو التوسع في انتاج حاصلات متنوعة ، لتحل تدريجياً محل جزء من التمر الذي لم يعد من المصلحة الاعتماد عليه وحده كمحصول يرتكز عليه انتاجنا الزراعي في كثير من المناطق

٩ - تنظيم العلاقات بين الملاك والمستأجرين ، والعمال الزراعيين ، وذلك امابتحديد القيمة لايجارية على اساس غلة الارض ، او على اساس الانصبة حتى تتحقق العدالة بين الملاك والمستأجرين

وبالنسبة للاجراء يجب ان تحدد فئات الاجور على اساس حاجة العامل الى ضرورات العيش ؛ دون الاضرار بصالح الانتاج

ان اهم عامل في اصلاح الاراضي البور ، واستغلال المناطق الصحراوية ، هو ايجاد الماء اللازم لها في كل وقت من اوقات السنة · فهل هذا متوفر ؟

وقد تمكنت الولايات المتحدة من اصلاح حوالى مليوني فدان من الاراضي الجدب فتحولت الى جنات فيحاء

هذه هي النقطة الاولى في اصلاح الاراضي البور والمناطق الصحراوية ، وهي ايجاد المياه الكافية .

اما النقطة الثانية فهي كيفية توصيل المياه الى المناطق الصحراوية ومعظمها عالية المناسيب ، وطريقة ذلك اقامة آلات رافعة على شواطىء البحر لجلب الماء وتكريره ، ومده في انابيب الى مسافات معقولة تروي الاراضي البور (*) بالاضافة الى بناء السدود والاحواض في منخفضات الجبال والوديان في المناطق التي تؤكد الدراسة انها صالحة للزرع والاستيطان

امكانيات الثروة المائية

اخذ الناس في المملكة مؤخراً يفكرون في تنمية الثروة المائية ، التي ظل امرها مهملا فترة طويلة ، مع انها لا تقل اهمية عن اي ثروة اخرى ، وكثير من الناس يفهمونها على انها مجرد ثروة « سمكية » فقط . ولذا لوحظ ان جل التفكير ومعظم الجهود تبذل في الاعتناء بالاسماك ، وبالاخص ما يؤكل منها . بينما هناك كثير من الحيوانات المائية لا تقل اهميتها عن الاسماك من حيث قيمتها الغذائية والاقتصادية معاً

فالقشريات (CRUSTACES) لا يعرف الناس منها سوى (الجمبري) و (الكابوريا) بينما يقتصر العلم ب. (الاستاكوزا) على القليل او الخاصة حتى ظن البعض ان مرجع ذلك لندرتها ، مما جعل هذه الندرة مجالا للتندر ، في حين نراها في الحقيقة موجودة بكثرة كبيرة فوق شعاب المرجان بالبحر الاحمر وان ظلت مهملة رغم قيمتها الغذائية والمادية

وكذلك الرخويات (NALIUCES) تزخر مياه البحر بانواع عدة منها مثل (ام الخلول) و (الجندوفلي) و (بلح البحر) و (الملخ) و (السرمباج) و (السريديا) و (البصر) وكلها غذاء جيد

وتعج هذه المياة ايضاً بما يعرف علميا بالجلد شوكيات (ECHINCDEINAT) ك. (الرتسة) و (الحبارة) « السبيط » ، و (رتسة) البحر الاحمر تبلغ حجماً كبيراً مما يجعل استغلالها امراً واجباً

(*) سبق لكاتب هذه السطور ان استعرض تجربة الكويت في الاستفادة من مياه البحر للاسقاء والري والحاجات الاخرى في مقال نشرته جريدة « البلاد السعودية »

و (خيار) البحر رغم كثرة انتشاره في مياه البحر الاحمر فان احداً في الحجاز لم يحاول اختبار قيمته الغذائية وان كان في بعض جهات العالم كجزر الهند الشرقية يعتمد عليه كغذاء

وليس امر هذه الثروات المهملة مقتصراً على التغذية وما يدره الاتجار فيها من هذه الناحية اذ تولد هذه الثروات ثروات اخرى لما يقوم عليها من صناعات الى جانب ما يمكن ان يقوم في البلاد من صناعة تعبئة هذه الخيرات وتصديرها ، توجد صناعات عديدة اخرى تقوم على انتاج البحر ، كصناعة الصدف واللؤلؤ ، والاسفنج ، وكلها متوافرة خاماتها ، ولا تحتاج صناعتها الا الى دراسة منظمة مستفيضة ، فتدر على البلاد مبالغ وفيرة ، خصوصاً وان لدينا ارقى انواع الاسفنج في العالم . وكذلك يمكن خلق صناعات بحرية تطبيقية صغيرة كاستعمال القواقع في عمل التحف والتطعيم بالاصداف ، وتنمية هذه الثروة الصدفية من الاهمية بمكان في كثير من الصناعات

وهناك الطحالب ومستخرجاتها وغير ذلك كثير وكثير . فاذا تكلمنا عن ثروة البلاد المائية يجب ان نضع نصب اعيننا كل الامور المتقدمة ، لا ان ينحصر همنا او قولنا في الاسماك وحدها ، وان كانت الاسماك نفسها لا تستغل الاستغلال الواجب اذ اننا نورد بعض اصنافها محفوظة ، في حين ان الاصناف نفسها موجودة في مصر ويمكننا توريدها لا استيرادها ، على ان استغلال هذه الموارد لا يتأتى اعتباطاً او ارتجالا ، وانما هو يحتاج اولا وقبل كل شيء الى عناية ودراسة سواء أكانت هذه الدراسة (اكاديمية) ، علمية بحتة ، ام تطبيقية

والبحث تفصيلاً في امر انماء الثروة المائية لا يتسع له مثل هذا المجال . ولهذا سنقتصر على ان نضع خطوطاً اولية للبحث . فاذا ما اردنا ان ننمي هذه الثروة فعلينا اولا : ان نحصر الموضوعات التي يجب ان تعالج وتبحث ، ثم نعرضها على الاخصائيين بعد ان تحدد جائزة او شيء من هذا القبيل مما

يشجع على البحث اندقيق المنتج ، وهذا ما تلجأ اليه كثير من الدول حينما يعرض لها موضوع من الموضوعات التي تريد بحثها والافادة منها .

والمياه تنحصر في موردين : خليج البحر الشرقي (بحر عمان والبصرة) والبحر الاحمر ، وقد قام « معهد علوم البحار المصري بالغردقة » منذ انشائه الى اليوم = وخاصة في السنين الاخيرة — بجهود محمود في ابحاثه عن (جيولوجية) مياه البحر الاحمر حتى اصبح هذا البحر مدروساً دراسة مستفيضة ، مما يجعل امر استغلال انتاجه ميسوراً وممهداً

والى جانب هذا يحسن الاستفادة من ابحاث الخبراء الاجانب عن طريق الانتداب ، او ايفاد البعثات الى الخارج للتخصص على ايدي هؤلاء العلماء ، فاذا وضعنا هذه الخطوط وبدأنا في تنفيذها فاني مبشر بثروة تغلها الثروة المائية التي ظلت مهجورة حتى الان .



الفصل الثاني عشر

السياسة المالية العامة

السياسة المالية العامة هي التي ترسم القواعد الصحيحة لجمع المال وانفاقه ، ولحسن توزيع الاعباء على المواطنين وعلى الدولة لتحقيق العدالة الاجتماعية ، كما انها ترسم الخطوط الرئيسية لانفاق الاموال على المرافق العامة وعلى احتياجات الدولة

والسياسة المالية العامة هي بعبارة اخرى « ميزانية الدولة » ، والميزانية هي الاموال العامة المتوفرة من حصيلة ما يجبى من الضرائب والرسوم والايرادات المتعددة المتنوعة التي يساهم كل مواطن في دفعها للدولة لكي تنفقها على المرافق العامة

وان من دواعي الغبطة ان انشأ مجلس الوزراء لجنة مالية متفرعة عنه لمعالجة السياسة المالية للدولة على اساس سليم

والمسألة الجوهرية التي ستواجهها هذه الخطوة المباركة مرتبطة مع مقتضيات الظروف الاقتصادية والاحوال المالية للمملكة . والمهم في هذه المسألة الالتفات الى جعل ميزانية الدولة عاملاً من العوامل التي تهدف الى تحقيق التوازن في الاقتصاد القومي باسره ، وعدم الاكتفاء بتوازن الميزانية — من حيث الارقام — دخلا ونفقات ، والحكومات الحديثة تعطي اهتماماً بالغاً لهذا العامل الاقتصادي الهام ، فتوازن الميزانية (من حيث الارقام) لم يعد قاعدة مالية مسلماً بها في جميع الظروف والاوقات ، بل أضحى مسألة معنوية تقضي تقديراً كبيراً على اعمال الحكومة

وهناك مبدءان قد يصح للمملكة العربية السعودية ان تختار احدهما ـ الاول يقوم على اساس الاعتراف بما آلت اليه الدخول والمرتبات ازاء ارتفاع مستوى المعيشة ـ وهذا يقتضي اتباع لون من التقشف ، كذلك الذي اتبعته الحكومة المصرية في اوائل العهد الجديد ، لسد العجز في الميزانية ، ومراعاة الاقتصاد العام ، وضغط مصروفات الدولة الثانوية ، والقضاء على سياسة الاسراف ، وسد العجز في الميزانية عن طريق ضغط النفقات هي اسهل الطرق ، ولكنها ليست افضلها ، لان الدخول والارباح والاسعار تنتهي فيها الى مزيد من التناقض فيما يسميه علماء المال سلسلة

حلزونية من سلاسل الانكماش ، ولان الدولة تعمد الى موازنة ميزانيتها عن طريق ما تحدثه من خلل في ميزانيات الافراد

اما المبدأ الثاني فهو اتباع سياسة التوسع التي تهدف الى زيادة النفقات حتى عن طريق القروض لتمويل المشروعات الانتاجية العامة التي تبعث دماً جديداً في عروق الاقتصاد القومي باسره . وهذا المبدأ يرمي الى تشجيع التجارة وانعاشها ، بما يضع في الافراد من قوة شرائية جديدة تزيد عن دخولهم وتجعلهم اكثر قدرة على دفع الضرائب . والقصد من هذا المبدأ هو موازنة الميزانية بطريقة غير مباشرة وان لم يتحقق التوازن المنشود الا بعد مضي فترة من الزمن

وتحبيذ هذا المبدأ الثاني — وهو في الواقع اصلح لزيادة العمران والتنمية الاقتصادية في المملكة — لا يتم الا بالالتفات الى السياسة التجارية والجمركية ، واصلاح الجهاز الضرائبي والاداري على النحو الذي شرحناه في اجزاء اخرى من هذا الكتاب.

ويجب ان لا نسهو عن ان المسائل الاقتصادية تتغير بتغير الزمن والظروف والتقلبات ، وما قد يصلح في فترة قد لا يصلح في فترات اخرى . والمسألة مربوطة بمدى المشورة الفنية المجردة ، المتوفرة لدى الحكومة في دواوينها المالية والتجارية والاقتصادية ومبلغ المراقبة لتطورات الظروف الاقتصادية الداخلية والاقتصاد الدولي

والحديث عن السياسة المالية العامة لا بد له من ان يلتفت الى الدور الذي تلعبه رؤوس الاموال الخارجية في الاقتصاد السعودي . واذا ذكرت ان مستهل النهضة العمرانية في المملكة ـ كان ولا يزال ـ الى حد كبير ـ مرتبط باستثمارات «الارامكو» وغيرها من الشركات الاجنبية في صناعة الزيت (البترول) ، فان من الواجب التدقيق في هذا الدور الهام الذي لعبه ـ وينتظر ان يلعبه ـ رأس المال الخارجي في التنمية الاقتصادية للبلد . ومشروع شركة النقل البحرية العربية السعودية بالتعاون مع الممول اليوناني اوناسيس ومشروع استغلال الغاز الطبيعي والسماد من مخلفات الزيت (البترول)، امثلة اخرى لما نلفت النظر اليه .

وجدير بالملاحظة ان تنقل الاموال في العالم قد نشط في الاعوام الاخيرة ، اذ ان الدول المتقدمة صناعياً كادت تستكمل جهازها الصناعي وتسد حاجات اسواقها المحلية والتقليدية من الانتاج ، واصبحت تبحث عن اوجه جديدة للاستثمار في الخارج سواء لاجل قصير او طويل .

وطالما اننا اعتمدنا على المال الاجنبي لاستثمار الزيت (البترول) والمعادن والنقل البحري فان من الرشاد ان ندرس مسألة توظيف الاموال الاجنبية دراسة تربط بالمقتضيات الاقتصادية لمشاريع العمران في البلد .

وتوظيف رؤوس الاموال الاجنبية تكون على نوعين من حيث الزمن ، وعلى انواع من حيث النشاط العمراني .

اما من حيث الزمن فهناك توظيف لامد قصير ، وآخر لامد طويل ، ولا ريب ان اصحاب رؤوس الاموال يحبذون توظيفها في بلد ثابت الكيان ، سليم الروافع الاقتصادية كالمملكة العربية السعودية ، وهذا التحبيذ يميل الى جعل توظيف الاموال الى اجل بعيد ، الا اذا وجدوا من جهة تحويل الارباح والاطمئنان على مالهم ما لا يتوافر للتوظيف لاجل قريب . وتجربة شركة « الارامكو » في المملكة قد خلقت للمملكة في الاوساط العالية سمعة حسنة

وقد نستطيع ان نقتبس عن سياسة العهد الجديد في مصر ازاء توظيف الاموال الاجنبية التي سجلتها القوانين المصرية الجديدة (رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣ ميلادية ورقم ٤٣٠ لسنة ١٩٥٣ م)

ويتضمن المشروع الجديد زيادة حصة الارباح الممكن تحويلها الى الخارج من ١٠ الى ٢٠ في المئة من رأس المال ، ولا ريب ان هذا الحد الجديد يسمح في معظم الاحوال بنقل جميع الارباح الى الخارج . ويلغي المشروع فترة الانتظار لنقل رأس المال نفسه ، وهي خمس سنوات

ولا يخفى ان تنقل الاموال في العالم قد نشط منذ عام او عامين ، اذ ان الدول الغنية التي كادت تستكمل جهازها الصناعي وفقاً للتقدم العلمي اصبحت تبحث عن اوجه جديدة للاستثمار في الخارج سواء لاجل قصير او طويل

وما دمنا قد اعتمدنا على المال الاجنبي في تمويل مثل هذا التوظيف في استثمار الزيت (البترول) فلا بأس من ان نتطلع الى الاموال الخارجية الى حين نحتاج الى رؤوس اموال توظف في مشروعات لاجل طويل واسعة التكاليف مرتبطة بالسوق العالمي . وهذا يختص بصورة مباشرة بالصناعات الاستخراجية التي قد توفرها امكانيات المملكة في الموارد الطبيعية التي اكتشف بعضها ولم يكشف البعض الاكبر .

ولا ريب ان اصحاب الاموال لا يرضون بتوظيفها في بلد ما لاجل بعيد الا اذا وجدوا من جهة التحويل والاطمئنان على مالهم ما يتوافر للتوظيف لاجل قريب ، فيطلبون الحق في استرداد مالهم اذا شاءوا ان يستردوه بعد زمن معقول . وهذه هي الصناعات التي يتضمنها المشروع الذي اذيع اخيراً لتعديل القانون الخاص بالاموال الاجنبية

والهدف من هذا التعديل زيادة التيسير لاستثمار الاموال الاجنبية ، استثماراً طويل الاجل ، فالمعروف ان قانون الاموال الاجنبية الذي صدر في مصر في عام ١٩٥٣ يخول صاحب المال الاجنبي ان يحول ارباحه الى الخارج في حدود ١٠ بالمئة وان يبدأ بنقل رأس المال نفسه الى الخارج بعد خمس سنوات من توظيفه في المملكة في حدود ٢٠ بالمئة كل سنة

هذه الخطوط العامة للمشروع المصري جاءت نتيجة لدراسة نبيهة ، وضعها اهل الاختصاص ، مراعين ظروف مصر الاقتصادية والسياسية ، وان كان الاقتباس والتقليد لا يصحان في صورة قاطعة الا ان الاسترشاد بهذه القوانين يعين المملكة في تقوية الفكرة التي كونتها لنفسها عن سياسة توظيف الاموال الاجنبية ، تبعاً لما تراه متمشياً مع المصلحة الخاصة للمملكة ، في اطار برامج العمران والتنمية الشاملة

وقد لفتنا النظر في مكان آخر من هذا البحث الى اهمية التنمية الصناعية في البلد. والثابت ان رؤوس الاموال الاجنبية تميل الى التوظيف في الصناعات الاستخراجية التي تبحث عن المادة الخام للاستخراج والتصدير ، ومع اهمية هذه الصناعة الاستخراجية لبلد بكر كالمملكة فان مبادىء التنمية الاقتصادية تقتضي ان تجاري هذه الصناعة الاستخراجية صناعة انتاجية لسد حاجة السوق السعودي والاسواق المجاورة لبعض الصناعات التي يصلح استخدام المواد الخام المتوفرة في المملكة لانتاجها بايد سعودية. ومثال ذلك مسألة السماد المستخرج من مخلفات الزيت (البترول) ومسألة (الاسمنت) وغير ذلك من المشاريع الصناعية التي تحتويها تقارير الخبراء من امكانيات المملكة في هذا النوع من الانتاج الصناعي .

وفي امكان رؤوس الاموال الاجنبية — ضمن الشروط التي تراها الحكومة مناسبة ومتفقة مع اهدافها وسياساتها الاقتصادية — ان تساهم في عملية التصنيع ، وعدم الاقتصار على توظيف اموالها في الصناعات الاستخراجية

وفي هذا الالتفات الى توظيف رؤوس الاموال الاجنبية الخاصة في التنمية الاقتصادية للبلاد السعودية كفاية . ولنلتفت الان الي الدور الذي تلعبه الادارة المحلية في المراتب العليا وغير العليا في تطورات السياسة المالية العامة

والسياسة المالية الحكيمة تقتضي وجود اداة حكومية تتوفر فيها الكفاية وتساعد على انجاز الاعمال العـامة في اسلوب يؤدي الى الشعب مصـالحه الحقة ، ويجعله يقبل على دفع الضرائب بارتياح ، ولا يعمد الى التهرب من دفعها بشتى المعاذير والوسائل .

وكما ان على الدولة التزامات معروفة ازاء المحافظة على الاموال العامة ، فان على الشعب التزامات مماثلة . ومن الضروري لبلد ناشىء وجهاز حكومي في طور النمو ـ كما هو الحال في المملكة العربية السعودية ـ ان يعملا على ايجاد « وعي مالي » عند الشعب . والوعي المالي لا يقتصر على النشاط التجاري والصناعي ، وانما يشمل ادراكاً صادقاً من المواطنين للاعباء الملقاة على عاتق الدولة ، في انجاز الاعمال العامة ، ورعاية مرافق البلد واستقلاله وكيانه الاقتصادي ودعائمه الاجتماعية

والوعي المالي لا ينمو نمواً صادقاً الا اذا ابتدأ في المراحل الاولى من الحياة الشعبية في المدارس وفي ألسنة الرأي العام . وهذا يقتضي تزويد برامج الدراسة بمعلومات عن مبدأ الضرائب ، والحكمة في جبايتها ، وشروط الضريبة العادلة ، وعن نفقات الدولة واعبائها ، وعن احسن السبل لتوزيعها على المرافق العامة . ويجب ان تشارك الصحافة السعودية الناشئة في اذكاء هذا الوعي ، في اسلوب مبسط يسهل على القارىء الاعتيادي الالمام به . وبذلك يكون من المستطاع تنمية عقيدة مدركة ـ في نفوس الشعب بمختلف طبقاته ـ ان اداء الضريبة للخزانة العامة مساهمة في خدمة الوطن ومرافقه العامة .

وان من بوادر الخير التوصية الاخيرة التي اقرها مجلس الوزراء في المملكة بانشاء (ديوان المحاسبة) وتقوية اداته حتى يتمكن من وضع القواعد والنظم التي تسير عليها شؤون جباية الاموال العامة وانفاقها ، ودراسة ممتلكات الدولة وحصر ما هو منها في حاجة الى حصر واشراف قديم .

وليس هناك من فائدة في نظام دستوري ـ ولو كان قائماً عـلى احسن الاسس الديمقراطية ـ ولا فائدة من هيئة تشريعية ـ مهما بلغت من عظمة الكفاية ـ اذا اضطربت الاداة التي يوكل اليها التنفيذ او انحط مستوى الكفاية فيها .

والانتاج الاداري في المملكة العربية السعودية انتاج ناشىء ، وهو لذلك ضعيف ،

ولا بد له من زمن ليس بقصير حتى يصل الى حد الاجادة

وهذه المرحلة من الوعي الاداري في المملكة يتطلب تبسيط الاجراءات الحكومية والجمع بين الوزارات والمصالح التي تعالج اموراً متشابهة او متواصلة ، حتى يكون التوجيه متناسقاً ، والانتاج الحكومي معجلاً ، وحتى يسهل على ديوان المحاسبة القيام بمهمته على الوجه الذي ارتضاه له مجلس الوزراء .

وهناك ايضاً مسألة المركزية ونظامها . والمركزية امر يناسب المملكة ويخدم مصالحها الداخلية خدمة جلى في مجالات تتصل بطبيعة التكوين الاجتماعي لسكان المملكة ، وطبائع اهلها ، وروافعهم الثقافية والعاطفية ، والارث التاريخي الذي لا يزال يهيمن على الجزء الواسع من السكان في البادية ومعظم المناطق الحضرية .

ولكن التخفيف من نظام المركزية في بعض اوجه الحياة الادارية في المملكة قد يقلل الضغط على الوزارات ويربي ملكة الابتكار والرغبة في تحمل المسؤولية عند طبقات الموظفين . وهذا كله من الزم الامور لانجاز الاعمال الحكومية على الوجه الصحيح ، لتنمية الجهاز الاداري التنفيذي في الدولة تنمية سليمة

ولا بد لصلاح الاداة التنفيذية من التمييز بين حدود سلطان الوزير (ومهمته توجيه السياسة العامة لوزارته والاشراف عليها) ؛ وبين الاداة الحكومية الدائمية وما يتصل بعملها من تفاصيل هذه الاداة التي يجب ان لا تشغل الوزير عن التفرغ لمهمته الاساسية . ولا بد من وضع اختصاص دائم واضح لوكلاء الوزارات ؛ يجعلهم قادرين على احتضان المشروعات ؛ والسير بها ، نظراً لما تتطلبه تلك المشروعات من الوقت والجهد في دراستها واعدادها . والوكيل الدائم للادارة فني في مؤهلاته وهو المختص بتسيير دفتها في الناحيتين الفنية والادارية ؛ وبذلك لا تتأثر المشاريع الحيوية من جراء غياب الوزير او تنقلاته

وقد مرت جميع الدول الناشئة بهذه المشكلة في اول ادوار حياتها الادارية العصرية ؛ ولكنها عالجتها بفصل التوظف وشؤون الموظفين عما قد يداخله من تشويش ، فلا يختار الموظف لعمل مسؤول الا للعمل الذي يصلح له . وبذلك يرتفع مستوى رجال الخدمة العامة في الدولة ؛ ويتكون جماعة من رجال الادارة لا سبيل الى الطعن في كفاءتها ونزاهتها وفي اخلاصها للمصلحة العامة .

ومن اسباب ضعف الانتاج الاداري قلة ساعات العمل في الدواوين ، وكثرة الاجازات ؛ بالقياس الى كثير من مثيلاتها في المصالح الاهلية ، كالشركات والاعمال الحرة ، ولعل هذا هو السبب في اجتذاب الدولة خيرة الشباب المتعلم ، والى حرمان ميدان الاعمال الحرة من كفايات يزج باغلبها في دواوين حكومية بدون اعمال تظهر فيها مواهبها . ومع ان الجهاز الاداري في المملكة العربية السعودية في حاجة الى كثير من الموظفين في مختلف فروعه ؛ الا انه يجب مع ذلك مراعاة المؤهلات ؛ واستعداد المرشح للتوظيف ، لكي لا يزج في عمل لا يصلح له . وكذلك يجب مراعاة عدم تضخم الموظفين في ديوان ؛ وندرتهم في ديوان آخر ، وحبذا لو انشئت لجنة لتنسيق هذا الامر ؛ صيانة لمصلحة هؤلاء الشبان ومستقبلهم ، وحرصاً على تأهيل الجهاز الحكومي للوجه الذي يخدم المصلحة العامة . وقد يحتاج الامر الى ايقاف التوظيف في بعض الدوائر لبضع سنين ؛ حتى تستنفد الدوائر الاخرى العدد الزائد عن الحاجة مع توفير العمل للشبان المتعلمين من ابناء البلد في الاعمال الحرة عن طريق التشريع الحكومي على الشركات والمؤسسات الاهلية والاجنبية .

وما دمنا بصدد الحديث عن التوظيف وعن الدواوين ، فلعل من المفيد لفت النظر الى ما يشاهد من مظاهر الاسراف التي تلازم بعض الوظائف الحكومية من مدنية وعسكرية ؛ كهذا العدد الضخم من الحجاب والسعاة وامثالهم ، الذين لا عمل لهم يستفيد منه الموظف المسؤول او المصلحة الشعبية العامة .

وطالما ان البلد قادرة على استيعاب مزيد من الايدى العاملة فمن السهل ايجاد سبل للرزق لامثال هؤلاء ، وتوجيه الفائض منهم الى جهات اخرى يستطيعون فيها الانتاج ، والعزوف عن جعل انفسهم عالة على الديوان وعلى اصحاب المصالح العامة .

الفصل الثالث عشر

مسألة النقد

هذا موضوع دقيق ، والحديث عنه لذيذ وخطير في آن واحد ، فللنقود سحرها الاخاذ ؛ ولها خطورتها المتناهية . ودقةالحديث عن السياسة النقدية ترجع إلى أن النقد المتداول في البلد هو معيار القيم ، وأداةنقل الثروات بين الناس . ولهذين السببين يجب أن يكون النقد ثابتاً ، وهذا لا يعني ثباتا مطلقاً ، وانما يتعين ثبات النقد إلى أقصي حد ممكن خصوصاً في مثل هذه الظروف الاقتصادية القلقة التي تحيط بالعالم الان

والخطورة في موضوع السياسة النقدية مردها الى ضرورة الوقوف بالنقود عند الحد الواجب لها أن تقف عنده ، من حيث كميتها ،بالنسبة لما في البلاد من سلع وخدمات .

هذه مبادىء جوهرية في علم الاقتصاد ،يتلقاها الطالب في السنة الاولى من دراسته الجامعية

ومن دواعي الحمد لحكومة البلاد السعودية أن أولت مسألة النقد اهتماماً خاصاً تمثلها ويرمز اليها «مؤسسة النقد العربية السعودية» التي تم إنشاؤها بالتعاون مع الخبرة الفنية المتوفرة لدى صندوق النقد الدولى العالمي ، التابع لهيئة الامم المتحدة . وسنتناول في مكان آخر من هذا البحث الاسس التي تقوم عليها مؤسسة النقد ، مستعينين ببعض الملاحظات التي سجلها الخبير الامريكي الذي أسهم في الترتيب في إنشائها وادارتها ، وملاحظات أخري يوفرها للباحث علم السياسة المالية الذى هو جزء أصيل من الاداب الاقتصادية الحديثة .

والذى تجب ملاحظته في صدد الحديث عن السياسة النقدية في المملكة العربية السعودية أن من لطف الله تعالى بهذا البلد أن بقي بعيداً عن تيارات التضخم المالى ، الذي أصاب أكثر أقطار العالم في أعقاب الحرب العالمية الاخيرة ، وأكثر ما تكون معضلات النقد ظهوراً في تفاعلها عقب الحروب ، لان الحروب تقلب الاقتصاد رأساً على عقب ، وتؤثر علي الانتاج وعلى الاستهلاك وعلى التوزيع ، ثم انها لاتترك النقود بدون أن تصيبها بفساد سواء في البلاد المحاربة أو في البلاد المحايدة .

والمملكة العربية السعودية كانت في الحرب العالمية الاخيرة بلداً « محايداً » في المعني الاقتصادي ـ مع أن المملكة قد أعلنت الحرب على دول المحور في أواخر الحرب العالمية

الثانية ، واشتركت في مؤتمر «سان فرنسسكو» ووقعت عليه ، كما اشتركت ووقعت على معاهدة الصلح مع اليابان عام ١٩٥٠ ولكن «حياد» المملكة لم يحل بينها وبين التأثر بنوع من التضخم ، خلال الحرب وبعد الحرب مباشرة ، الامر الذي منعها من التجارة الخارجية حين احتسبت فيها النقود التي كانت ترسل الى الخارج للحصول منه على وارداتها . وتراكمت تلك النقود سنة بعد أخرى فزادت كميتها « بنسبة معتدلة بالقياس الى الدول العربية الاخرى التي رابطت فيها قوات أجنبية عسكرية » وكان لازدياد دخل المملكة من حصيلة الزيت (البترول) أثر على زيادة النقد المحتبس خلال الحرب وبعد الحرب مباشرة .

وكان من جراء ذلك أن شهدت المملكة لونا من التضخم أخذ الناس بطرق مختلفة فسعدت به قلة من المغامرين الذين عرفوا كيف يجمعون الثروات الواسعة في تلك الاوقات غير العادية ، ولم تسعد به الكثرة من أصحاب الايراد الثابت ، نظراً لارتفاع الاسعار وقلة السلع ، ونظراً للعامل الاقتصادي المحلى الذي أتى من ناحية رد الفعل الذي سببته الدورة الاقتصادية في المملكة عن الانتقال من يسر الى عسر .

وهناك عامل اقتصادى خارجي أسبابه ما حدث عقب الحرب العالمية الاخيرة من تقلب القيم النقدية ، في مختلف أقطار العالم وزيادة كميتها العددية (مع نقصان قيمتها الفعلية) كما يحدث عادة بعد كل الحروب . وهذا ينطبق على البلاد المنتصرة وعلى المهزومة معاً .

وقد تلمست الدول في الشرق والغرب حلولا لمعالجة أزمات مابعد الحرب العالمية الثانية في المؤتمرات الدولية التي سبقت وعاصرت ميلاد هيئة الامم المتحدة والتي اشتركت الحكومة السعودية في بعضها ، ولم تشترك في البعض الاكثر .

وكان مؤتمر (برتون وودز) الذي انعقد في امريكا واشتركت فيه أكثرية دول العالم أبرز هذه المؤتمرات ، وقد أدي الى مشروع دولى ثابت ، كان نواة لصندوق النقد الدولى الحالى التابع لهيئة الامم الذى اشتركت فيه الحكومة السعودية بصفة «مراقب» لاول مرة عام ١٩٥٣ . وأهداف هذا الصندوق الدولى ترمي الى منع الدول من التسابق في تخفيض عملاتها ، والى تمكين الدول في حدود وأوضاع مرسومة للحصول على مقادير معينة من النقد لتسهيل التجارة الخارجية ، وربط العملات ببعضها في رباط محكم . وهذا

النظام قد يفيد العالم إذا حسنت النية واحترمه الجميع . ولنا حديث عن علاقة المملكة بهذا الصندوق بعد الفراغ من تسجيل ملاحظات عملية تتعلق بالنقد السعودى وحده

ولنسجل أولا أهداف السياسة النقدية السعودية كما يلمسها الباحث من زاوية علم الاقتصاد التطبيقي والنظرى . وهذه الاهداف هي :

١ — ضمان استمرار الانتعاش الاقتصادى ، والوصول الى مستوي الاستغلال الكامل لموارد البلد .

٢ — الحيلولة دون حدوث تقلبات حادة في المستوى العام للاسعار في المملكة . وذلك بتفادي حالات التضخم والتقاص للنقد السعودي .

٣ — المحافظة على استقرار قيمة الريال السعودي بالنسبة للعملات الاجنبية ، بالقدر الذى يتمشي مع الهدفين السابقين.

أما الهدفان الاوليان فمرتبطان ببعض العوامل التجارية والاجتماعية التي عالجناها في أجزاء أخري من هـذا البحث (السياسة التجارية والجمركية . الانعـاش الزراعي والصناعي وزيادة الانتاج ورفع مستوي المعيشة) أما الهدف الثالث وهو استقرار قيمة الريال بالنسبة الى النقد الاجنبي ، فرغم كونه مرتبطا بالهدفين الاولين الا أن الحكومة في إنشائها لمؤسسة النقد العربية السعودية قد عالجته من زاوية خاصة

فقد نصح الخبراء الماليون الذين استشيروا في مسألة النقد بالبدء في معالجة استقرار القيمة المعدنية للريال الفضي . فقد وجد هؤلاء أن المشكلة الرئيسية هي المحافظـة على استقرار قيمة الريال بالنسبة الى النقد الاجنبي ، والسعي لربط الريال الفضي والجنية الذهبي (السعودي) بالنقد القديم المتداول في المملكة . فقد كان هناك تفاوت في القيمـة المعدنية (الفضة والذهب) بين النقدين المحليين (القديم والحديث)

ولما نصح هؤلاء الخبراء الحكومة بأنه نظراً لتقلبات أسعار المادة الخام من الفضة والذهب في السوق العالمي ؛ فان من المستحسن تحقيق هذا الاستقرار بتخفيض الكمية المعدنية من الفضة والذهب الموجودة في الريال والجنيه السعوديين ، ولكن الحكومة رفضت ذلك ، رغم الامر بتثبيت الكمية المعدنية للنقد السعودي لفترة طويلة من الزمن ، وتكليف مؤسسة النقد السعودية بالاحتفاظ بمخزون كاف من النقد المحلى المعدني ،

ليصلح اصداره الى السوق عند الحاجة فيما لو استدعت ذلك عملية التمويل النقدي المحلي والخارجي .

وقد جاءت اوقات قام بعض المغامرين فيها بأرباح طيبة نتيجة لثبوت القيمة المعدنية (الفضية) للريال السعودي ، الذي كان يحوي كمية من الفضة تفوق قيمته الشرائية في الاسواق الاجنبية ـ وهذا الحال انطبق على الجنيه السعودي الذهب ـ كان ذلك في عامي ١٩٤٩ و ١٩٥٠ ، – ولكن السياسة الرشيدة قد قضت على ذلك الان او كادت ، بفضل التشريعات والتعليمات الادارية التي شعرت رقابة اصدار النقد والتعامل الخارجي بضرورة فرضها على النحو الذي يعلمه المواطنون السعوديون .

وكانت تواجه مؤسسة النقد السعودية صعوبات اخرى في اعوامها الاولى . ومن هذه الصعوبات عدم استطاعة السوق السعودي المالي هضم العملات الاجنبية (غير الصعبة) التي كان ينفقها الحجاج من البلدان العربية والاسيوية ، وكان هناك عامل آخر ناتج عن دفع قسم من حصيلة الزيت (البترول) بغير العملة الصعبة ، وتحويل البعض الى عملة سعودية ، الامر الذي كاد يؤدي بالريال السعودي الى اخطار التضخم والنقصان في قيمته الفعلية .

ولكن من دواعي الغبطة ان المشرفين على مؤسسة النقد قد عملوا – ولا يزالون يعملون ـ في حكمة ونباهة ندر ان تجد لها مثيلا في اكثر الدواوين الحكومية السعودية ـ للتغلب على هذه الصعوبات كلها .

اما الوسائل الفعالة لتحقيق الاهداف الثلاثة الانفة الذكر جميعها متناسقة ، فعلم الاقتصاد يوحي بالتحليل التالي :

اما تحقيق الهدف الاول (ضمان استمرار الانعاش الاقتصادي والوصول الى مستوى الاستغلال الكامل لموارد البلد) فيقتضي مد البلاد بكمية النقد التي بدونها لا يكمل استغلال موارد البلد ، والوصول بالدخل الاهلي والثروة القومة الى مستواها الاقصى في حدود التبعة الاقتصادية السعودية ، وظروفها وملابساتها

وهذا يعني البحث عن اي مصدر جديد لزيادة الدخل الاهلي وتشجيع الاستثمار الاجنبي ـ الوطني المشترك . وخطوة الحكومة في انشاء اسطول النقل التجاري الجديد بالتعاون مع الممول المعروف « اوناسيس » ؛ وليدة الرغبة السامية في زيادة الدخل .

وهذا حدث جديد بالتسجيل .

وهنـاك مشروع استغلال الغاز الطبيعي من حقول الزيت (البترول) ومشروع تصنيع مستخرجات الزيت (البترول) — وكل ذلك مخصص للتصدير فالسوق السعودي لن يستطيع استهلاكه كله او جزءاً صالحاً منه . وفي هذا التصدير مورد من العملة الاجنبية تعزز النقد السعودي وتزيد من طاقة البلد على التعامل الخارجي في ثبـات واستقرار كفيل بتحقيق افضل النتائج واكثر رخاء .

ويتوقف على تحقيق الهدف الثاني (وهو منع حدوث التقلبات الحادة في مستوى الاسعار ومكافحة التضخم والانكماش النقدي) ان لا يصاب توزيع الدخول والثروة بين افراد المجتمع وفئاته بالاضطراب والتغيير الجزئي . ومن وسائل معالجة ذلك هو اصلاح الجهاز الضرائبي ـ وقد افردنا له جزءاً خاصاً من هذا الكتاب .

اما الهدف الثالث (وهو المحافظة على استقرار الريال السعودى) فهو في يد مؤسسة النقد السعودية وكل ما قامت به حتي الان يبشر بالخير ويدعو الى الاطمئنان

ومن علائم هذه السياسة الرشيدة عدم الاتجاه الى ربط الريال السعودي بغيره من مناطق التكتل النقدي في العالم (المنطقة الاسترلينية او منطقة الدولار) .

ولكن من الواضح ان وجود سياسة نقدية مرسومة، منوط بانشاء بنك مركزي سعودي يقوم بوضع هذه السياسة، في نطاق اوسع من النطاق الفني الذي كلفت باتباعه مؤسسة النقد السعودية، ومثل هذا البنك المركزي يستطيع ان يقوم بوضع هذه السياسة ويشرف على تنفيذها

والمملكة العربية السعودية لا تزال منتظرة لمثل هذا البنك المركزي . فالهيئات المالية التي تقوم مقام مثل هذا البنك المركزى لا تتوفر فيها الخصائص التي تحلها المركز الرئيسي في سياسة المملكة المالية ، ومؤسسة النقد لا تفي بالقصد اذا اقتصر نشاطها على عملية اصدار النقد —وهي عملية آلية خالية من التوجيه — . فالمؤسسة ليست الا أداة منفذة لنظام العملة السعودية الذي يقضي بتغيير مقدارها تبعاً لتقلبـات الميزان الحسابي، دون مراعاة شرطية للاعتبارات الخاصة بمستوى نشاط الاقتصاد الاهلي الشامل .

والبنك المركزي يتطلب ـ لنجاح مهمته ـ ان تتوفر فيه عدة شروط ابرزها :

١ ـ ان تكون سيطرته كاملة على اصدار النقد .

٢ ـ ان يكون له من النفوذ ما يمكنه من الاشراف الكامل على سياسة البنوك

المحلية والاجنبية ، التي تعمل فى المملكة ، وعلى اسواقها المالية ، حتى يتم للبنك المركزي السيطرة على حالة الائتمان .

٣ ـ ان تكون صلة البنك المركزى بالمؤسسات التي تمول الانتاج الصناعي والزراعي في البلد قوية ، حتى يصبح عاملا فعالا في تحقيق التناسق في مختلف نواحي الاقتصاد الاهلي ، ويسهل اكتمال استغلال المواد الطبيعية في البلد .

٤ ـ ان تكون علاقة البنك المركزي بالحكومة من القوة بحيث يكون ثمة انسجام تام بين سياسة الحكومة الاقتصادية المالية والسياسية النقدية .

٥ - ان يقدر البنك الحد الادنى الذي يجوز ان ينقص عنه النقد المتداول في المملكة ، وان يجعل الجزء الاهم من غطاء هذا القدر من النقد السعودي مكوناً من سندات سعودية ، وهذا الشطر الثاني بعضه من الذهب والفضة ، وبعضه من مختلف العملات الاجنبية او من الاوراق المالية الاجنبية المضمونة مقدمة بتلك العملات، وذلك بنسبة معاملات المملكة مع مختلف الدول

ومن حسن الحظ ان الدين الاهلي في المملكة العربية ضئيل ؛ بالقياس الى النشاط الاقتصادي ، وبالقياس الى ما هو عليه في البلدان الاخرى المتعادلة مع المملكة في الطاقة الاقتصادية والنشاط العمراني

وحين يتم نمو السياسة المالية العامة والسياسة النقدية على الاسس السليمة، فان من السهل على الحكومة اللجوء الى سياسة الاقتراض القومي، عن طريق السندات الحكومية لتمويل المشاريع دون اللجوء الى الاستدانة من الخارج. فمشاريع العمران في المملكة طموحة ، وبعضها عاجل لا ينتظر حدود الميزانية السنوية ومعدل الدخل الحكومي الحالي. وعلى الشعب التزامات تفرض على القادرين منه الاقبال على المساهمة في الدين الاهلي ، وسياسة الاقتراض الاهلية ، التي تلجأ اليها جميع الحكومات في العالم وفي امريكا (اغنى اقطار المعمورة) يبلغ الدين الاهلي رقماً مرتفعا، ولا يزال الشعب يقبل على شراء سنداته بدافع الاستفادة المادية من فوائد هذه السندات وبدافع الواجب الوطني.

والحديث عن سياستنا النقدية لا يتم الا بالتطرق الى مراعاة ما قد تقدم الحكومة على الارتباط به من التزامات دولية كصندوق النقد الدولي التابع للامم المتحدة ؛ او هذه او تلك من الكتل النقدية الدولية .

اما صندوق النقد الدولي فان العالم منذ سنوات ينتظر ان يتزعم الصندوق الدولي اصلاح الانظمة النقدية المختلفة ؛ وتعديل اسسها ، وفقاً للظروف الاقتصادية الطارئة . ولا ريب ان مؤسسة النقد العربية السعودية قد استفادت من المعونة الفنية التي وفرها الصندوق الدولي لها. ولكن المعونة الفنية شيء والارتباط الدولي شي آخر . والمعونة الفنية تشتري من كل مكان دون ان يصاحبها التزام .وقد عمدت الحكومة في معظم مشاريعها الناجحة الى مراعاة هذه التفرقة .

ولقد اثبتت الدراسة المجردة لاعمال صندوق النقد الدولي ازاء الدول الاعضاء المرتبطة به ان نشاطه كاد يقتصر على تسجيل القرارات التي اتخذتها عدة دول بهذا الشأن ، بدلا من ان يقود التطور النقدي . فقد خفضت بعض الدول قيمة عملتها ، او عدلتها تعديلاً مباشراً او غير مباشر دون ان تتفق مقدماً على هذا الاجراء مع صندوق النقد .

بل ان الصندوق يتأثر بالظروف السائدة في اسواق الصرف ، وبالقرارات الحكومية الموجهة لهذه الاسواق ، فيتخذ هو ما يلزم من القرارات ، لمسايرة القرارات التي اتخذتها الدول الاعضاء ، وقد شاع اخيراً ان الصندوق ينوي توسيع المدى الذي يسمح بأن ينتاب فيه سعر الجنيه الاسترليني ، بعد ان ادى قرار الحكومة البريطانية بتحرير الجنيه الى تمسك قيمته ، وشدة الاقبال عليه . والمعروف ان السعر الرسمي للاسترليني هو ٢و٨٠ دولاراً ، وان نظام الصندوق يسمح بتقلب السعر في حدود ١٠ في المئة من قيمته الرسمية اي في حدود ٢و٨ (سنتيا) صعوداً ونزولا .

وخلاصة القول ان الدول اعضاء الصندوق لا تتخذ قرارات تعسفية ، بل تتخذها لمسايرة ظروفها الاقتصادية ، وان معظم هذه القرارات تهدف الى التقرب من حرية تحويل النقد « وهو الهدف الرئيسي للصندوق » ولا شك ان من الحكمة وحسن التدبير ان يدخل الصندوق هذه القرارات في الحساب ، وان يتخذ بدوره ما يلزم من اجراءات لمسايرة الاوضاع الجديدة ، ولكن هذا كله لا يمنع القول بأن الصندوق قد تخلى عن مهمته الرئيسية ، وهي تزعم التطور النقدي الى اطلاق حرية التحويل .

لا ريب ان السياسة النقدية السليمة تهدف الى حرية التحويل ، وترتهن بتوازن

ميزان المدفوعات وتحسن الحال المالية ، والمرجع في وضع السياسة النقدية الى السياسة العامة للدولة ، اما المرجع في توازن ميزان المدفوعات وتحسن حالنا المالية فالى الوقائع والارقام

ولا شك ان ميزان المدفوعات في تحسين مطرد ، والدليل على ذلك زيادة احتياطينا من العملات الاجنبية ؛ مع مواصلتنا استيراد ما يلزمنا من وسائل الانتاج ، وحالنا المالية مرضية ؛ فان كمية النقد المتداول سليمة ، والعملات الاجنبية المتينة ، وجملة الدين العام منخفضة نسبياً ؛ والانتاج الصناعي آخذ في ازدياد

وقد ادى هذا المركز الى تمسك الريال السعودي في الاسواق الحرة في باريس وزوريخ وبيروت ، والى خفض العلاوات المطلوبة في نظام حق الاستيراد مما يدل على استقرار الريال

وهكذا تقوم عندنا القاعدة التي يمكننا ان نبني عليها سياسة نقدية موفقة من شأنها مساعدة النهضة الاقتصادية القومية وتقريبنا من حرية التحويل . ومثل هذه السياسة النقدية تعيننا اذا نهجناها على الوصول الى توازن ميزان المدفوعات وقوامها عقد الاتفاقات الثنائية ، وتطبيق بعض النظم الصرفية مثل حساب التصدير وحساب حق الاستيراد .

وازاء التطورات الخطيرة التي بدأت تظهر في الانظمة النقدية الاوروبية يجب علينا ان نشتد في التدقيق على نظامنا النقدي ، خشية ان تكون قواعد الامس غير صالحة في الظروف السائدة اليوم

ونحن لا نرفض الانضمام الى اية كتلة نقدية ، سواء كانت الكتله الاسترلينية او الدولارية ، ولكن لا ننسى ان بلادنا ذات وضع خاص بالنسبة لعجلة الاقتصاد الامريكي فهل يحسن بنا ان نمضي في السير على سياسة الاتفاقات الثنائية ، وان نحتفظ بنظام حق الاستيراد او اية انظمة اخرى مستنبطة

هي اسئلة يلزمنا الاستعداد للرد عليها ، واستلهام الرد من تطورات العملات الاوروبية لا من توجيهات صندوق النقد الدولي

***

وبعد فقد اولينا المسألة النقدية صفحات طوال ، تسرب اليها جفاف الكتابة عن المواضيع الفنية البحتة ، والعذر ان للمسائل النقدية وللسياسة المالية اجمالا اهمية بالغة في الآداب الاقتصادية ، وعلى الاخص في بلد حديث العهد بها كالوطن السعودي

الفصل الرابع عشر

تنظيم الجهاز الضرائبي

المعلوم في الاوساط الاقتصادية ان موضوع الضرائب هو من اعقد المواضيع الاقتصادية والمالية ، بل لعله اعقدها جميعاً ، وذلك لاتساع نطاقه ، وتنوع عناصره ، واختلاف وجهات النظر في كل منها متصلا بغيره ومستقلا عن غيره .

واذا كانت الضرائب هي اهم مورد واغزره في تغذية مصروفات الدولة ، فهي ايضاً المركز الرئيسي في الاقتصاد القومي ، والرائد الصحيح عند واضعي الميزانية في الدول الواعية هو مراعاة دافعي الضرائب اولا ، ثم مراعاة برامج العمران والتنمية للدولة ثنياً ، على ان يدخل في نطاق ذلك كله مصلحة الاقتصاد القومي في إطاره الشامل .

والواقع ان مفتاح الحل لكثير من المشكلات الضرائبية هو روح التفاهم والتعاون بين رجال الضرائب ودافعيها ، فمتى فهم المواطن ان الضريبة التي يدفعها لخزانة الدولة ستعود عليه وعلى الوطن بالفائدة ارتاح الى دفعها ، ومتى شعر موظف الضرائب بقيمة رسالته ، وانه شريك للممول لا عدوا له ، ويهمه نموه وازدهاره فانه لا يشتط في تقديراته ولا يتعسف في اجراءاته .

واذا حدث وساءت العلاقة بين موظف الضريبة ودافعها فان السبب الاكبر في فساد العلاقة بين الممول ومصلحة الضرائب يرجع الى الجهاز الاداري للدولة نفسه .

والعهد الجديد في المملكة العربية يجد نفسه امام فراغ ملموس في مسألة الوعي الضرائبي في البلد . ومن نعم الله ان التشريع الضرائبي في المملكة في صورته الحالية مشبع بروح سليمة ، ولكنه لا بد وان يقطع زمناً غير قصير ليضع الروح السليمة في اطارها المنظم

وعقدة الاشكال في سياسة الضرائب ان الامر فوق ارتباطه بالتشريع الحكومي نفسه فانه مرتبط باعتبارات نفسية ، لا تحل عن طريق القانون وحده مباشرة ، واما

عن طريق تربية الوعي الضرائبي في البلد ، بحيث يشعر الممول ان ثمة مساواة بدأت تتحقق بين الممولين ، وان انفاق حصيلة الضرائب أصحى يتخذ طريقه نحو صالح الجميع — حكومة وشعباً — فيقدم على اداء الضريبة بنفس راضية

ولقد ذهبنا — مع علم الاقتصاد — بان سياسة الضرائب هي من اعقد موضوعات الاقتصاد والمال . لهذا نجد ان اختلاف نظام الضرائب في بلد عن آخر يزيد دائماً عن الاختلاف في سائر نواحي الحياة والنظم . فالتشابه والتوافق بين النظريات والاتجاهات المدنية والجنائية يزيدان كثيراً عنها في الاسس والقواعد الضرائبية .

وهذه الملاحظة تستدعي الاشارة الى صواب حسن اختيار المشورة في تنظيم سياسة الضرائب في المملكة ، ومراعاة المام الخبراء (من عرب البلدان الشقيقة ومن الاجانب) بدقائق الاسس الاقتصادية والاجتماعية ، والنفسية للمجتمع السعودي

والنظام الضرائبي الحديث عندنا في المملكة (كما هو الحال في معظم البلدان العربية) يقوم على اساس الضرائب النوعية وليس على اساس النظام الموحد المتبع في بريطانيا او اميركا مثلاً المعروف باسم (ضريبة الدخل) . ولهذا النظام (الانجلو سكسوني) فوائده ومزاياه . والملاحظ في التشريعات الضرائبية الجديدة في مصر وباكستان والهند مثلا انها اخذت تتجه نحوه ، وتقتبس عنه الصالح المفيد.

وفي المملكة لون من عدم الانسجام بين الضرائب النوعية التي تختلف عن بعضها اختلافاً واضحاً في عدة نواح — من حيث الاعفاء او عدم الاعفاء ، من حيث المقدار او النوع ، من حيث السعر ومن حيث وعاء الضريبة ؛ فاحياناً نجده الايراد الصافي ، واحياناً نجده ايراداً افتراضياً او تقديرياً ، وبشيء من الدراسة والتنظيم نستطيع ازالة هذه العيوب التي لا مفر لها في مستهل الوعي الضرائبي الحديث في البلد ، وترقية النظام باجمعه

والضريبة فويضة من المال تفرضها الدولة او احدى سلطاتها المحلية ، على رعيتها ؛ والقاطنين في ديارها ، لتمكينها من القيام بالمرافق العامة التي تضطلع بها . ويشترط علماء المالية في النظام الضرائبي — لكي يعد صالحاً — شروطاً عديدة مثل العدالة ، والملاءمة ، والنظرة الاقتصادية الشاملة للبلد باجمعه

وجلي ان العدالة لا تنصرف المساواة في الضريبة على المواطنين جميعاً ، بل الى المساواة في التضحية . ان الضريبة اذا تساوت على الفقير والغني كانت جائرة ، ويرى بعض علماء المال انها قد تعد جائرة حتى لو اقتصرت المساواة على ان تكون نسبية ، ولهذا يصار الى النسبة التصاعدية كي تتحقق ـ الى اقصى حد ـ المساواة في التضحية التي تتحمل اداء الضريبة

ولكن العدالة وان اتفق الناس عليها فكرة الا ان الرأي يختلف دائماً بشأن تطبيقها. فيرى البعض انه يجب التمييز بين مصادر الدخل، فما كان مصدره رأس المال وحده كانت الضريبة عليه اعلى مما مصدره العمل وحده، فان كان مصدره منهما معاً كانت الضريبة وسطاً بينهما. ويفضل الاخرون انه اذا كان عنصر المال هو الراجح كما في الارباح التجارية والصناعية كانت الضريبة اقرب الى ضريبة دخل رؤوس الاموال، اما اذا كان عنصر العمل هو الارجح ـ كالحال في ارباح المهن غير التجارية ـ كانت الضريبة اقرب الى ضريبة الدخل الذي مصدره العمل وحده.

ويعللون هذا التفاوت بأن رأس المال أبقى من العمل، بل هو شبه مستديم، يورث ويتكاثر، بينما العمل ينقص مع التقدم في السن، ومع الاحلال والامراض وما يترتب عليها من عدم المقدرة على الكسب، ولهذا يقضي العمل ـ في نظرهم ـ بان يرتفع سعر الضريبة كلما ازداد عنصر المال، ويقل كلما قل المال، وزاد عنصر العمل

والمنطق الاقتصادي ـ في بلد كالمملكة العربية السعودية ـ يفترض ان المعقول ان ان تكون المقدرة على دفع الضرائب هي وحدها مقياس العبء، فان تساوت الدخول تساوت الاعباء، وان اختلفت هذه اختلفت تلك.

فانظمة الضرائب في بلدان (اسكندنافيا) ـ وهي من ارقى انظمة الضرائب في العالم باسره ـ، وانظمة الضرائب (السويسرية) و (الانجلوسكسونية) تجدها قائمة على قدم المساواة في السعر بين جميع انواع الدخل ـ من التجارة او الوظيفة او المهنة الحرة ـ الطب والمحاماة ـ من الاطيان او الاسهم او السندات ـ مضافاً الى ذلك تقديرات مدروسة لمصادر الدخل الاخرى تدفع الضريبة عليها في مصدر الانتاج. وفي هذه الانظمة السالفة الذكر نجد كذلك حد الاعفاء من دفع الضريبة واحداً وان كان مقصوراً على الدخول المكتسبة دون الدخول غير المكتسبة. والنظام الضرائبي في انجلترا مثلاً ـ وقد ادخلت عليه تعديلات جمة في سنوات الحرب وما بعد الحرب ـ لا يعرف الا ضريبة واحدة هي ضريبة الايراد (INCOM TAX) وتقسيمها الى فروع لا اهمية لها الا من حيث اجراءات التحصيل، حيث انها تحصل جميعها في المنبع. وفروع ضريبة الدخل الانجليزية تقسم الى خمسة جداول ـ واعتقد انها تصلح لان تكون

نموذجاً يمكن الاسترشاد به في ترتيب الجهاز الضرائبي عندنا في المملكة مع مراعاة الظروف الخاصة التي يتميز بها المجتمع السعودي العربي الاسلامي - وهذه الجداول الانجليزية الخمسة هي :

أ - جدول يشمل الاراضي الزراعية والمباني . ووعاء هذه الضريبة اما الايراد الفعلي الذي يدفعه المستأجر او القيمة الايجارية اذا كانت اعلى من الاجرة المتعاقدعليها او اذا كان المالك شاغراً عقاره ، ويخصم من هذه القيمة مصاريف صيانة بواقع الثمن للاراضي ، والسدس للمباني ، ويسمح بخصم مصاريف اخرى وتحصيل الضريبة من الحائز للعقار .

ب - جدول خاص بارباح الاستغلال الزراعي ، وتقدر على اساس قرينة قانونية ، وهي افتراض انها مساوية للقيمة الايجارية ، ولكن هذه الضريبة ليست قاطعة بل تقبل الدليل العكسي في نهاية العام

ج - جدول خاص بالاوراق المالية الحكومية

د - جدول عام غير حصري ويشمل ارباح التجارة والصناعة والمهن والعقارات الكائنة خارج (بريطانيا) والايرادات العرضية وكل ايراد لم يرد في الجداول الاخرى

هـ - جدول يشمل الرواتب والاجور والمكافآت والمعاشات الحكومية وغير الحكومية وتحصيل جميع هذه.

اما الايرادات المكتسبة التي يسمح فيها باعفاء فتشمل المرتبات والاجور والتعويضات والمعاشات وأرباح التجارة والصناعة التي يزاولها الشخص نفسه ، وحد الاعفاء - تحت هذا النظام الانجليزي - هو الحد الادنى للمعيشة .

وهناك عدة تخفيضات وخصوم معقولة يسمح بها نظام الضرائب الانجليزي - في اعتبارات معينة ، منها الاعانة للمتزوجين ، واصحاب العائلات والبنين ؛ ونفقات المعالجة الطبية ، وما الى ذلك مما لا مجال لاستعراضه هنا

والمهم من لفت النظر الى هذا النظام الضرائبي الانجليزي هو تبيان مراعاته لاساس المساواة في الضريبة بين انواع الدخل وفروعه . وجلي اننا حين نطالب المواطن بان يدفع نصيبه في اعباء الدولة انما ننظر الى مقدرته ، او الى صافي ايراده الفعلي (من داخل البلد ومن خارجه) .

اما سعر الضريبة فليس هدفاً قومياً في حد ذاته وانما مرجعه حاجة الدول الى المال لتغطية حاجات الميزانيـة العامة ، وهذا السعر يرتفع في سنوات الشدة وساعات الحرج ، ويتفاوت بتفاوت الاهداف الاصلاحية والعمرانية التي تطمح الدولة لتحقيقها في البلاد وتنمية مرافقها الاقتصادية ، ورفع مستوى المعيشة بين الكثرة الكبيرة من المواطنين

وجدير بالذكر ان سعر الضريبة يجب ان لا يكون ثابتاً ، بل يتعين ان يكون تصاعديا كلما سمحت الضريبة بذلك

وهناك مبدأ حد الاعفاء الادنى للمعيشة من الضريبة . وهذه مسألة مختلف عليها ، اي ان بعض علماء السياسة المالية يري ان هذا الاعفاء يناقض مبدأ عمومية الضريبة ؛ ذلك المبدأ الذي يقضي بأن يساهم كل مواطن او مستوطن بلا استثناء في اعباء الدولة ، ولكن هذا الرأي متطرف بالنسبة الى المملكة العربية السعودية ، لان الطبقة الفقيرة التي نزلت عن حد الكفاف لا يمكن مطالبتها بل هي في حاجة الى معونات كثيرة تبذل لها في صور مختلفة ، كالمجانية في التعليم ، والعلاج ، والاحسانات ؛ والخدمات العامة ، على النحو الذي تقوم به الحكومة الان في كثير من اوجه هذه الخدمات

واعفاء هذه الطبقة الصغيرة من ضريبة الدخل لا يعني انها لا تسهم في اعباء الدولة لان هذه الطبقة تتحمل نصيبها من الضرائب غير المباشرة في شراء الحاجات اليومية وما الى ذلك — وهذا فيه الكفاية بالنسبة لهذه الطبقة

اما مقدار ما يكون حداً للاعفاء من ضريبة الدخل لغير هذه الطبقة (التي نزلت عن حد الكفاف) فمسألة تقديرية تقررها الدولة على ضوء الدراسة الاستيعابية لمستوى المعيشة في البلد .

والحديث عن النظام الضرائبي يستدعي الحديث عن اداة التنفيذ

ويعتقد خبراء المال بأن الاداة خير من التشريع . فالاداة الطيبة تصلح قدراً غير يسير من تشريع قد يداخله بعض التعقيد فيصيبه بعض النقص . اما خلل الاداة فانه يفسد كل تشريع مهما كان سليماً قوياً .

والاداة التنفيذية في مسألة الضرائب تتطلب ادارات متنوعة الاختصاصات ، فمنها ما يكون للحصر ، ومنها ما يكون للربط ، ومنها ما يكون للتحصيل

ويلحق بكل هؤلاء فنيون متخصصون في انواع النشاط المختلفة ، وتكون بها اداة قانونية مالية ناجحة ، تبحث مشكلات الضرائب ، وتفسر قوانينها بمنشورات علمية واضحة تكفي لتكوين فقه اداري واسع ، ويجب ان تنشر هذه البحوث في مجلة دورية ، كي يطلع عليها جمهور الممولين ، وخبراء المالية ، في داخل البلد وخارجه . وتوالي هذه اللجان نواحي القانون الضعيفة بالعمل على تعديلها تشريعياً ، حتى تستقر الامور . ويجب ان يكون في (المصلحة) سجلات وافية مفصلة ، تبين حالة جميع الممولين ، ومقدار الربط عليهم في مختلف السنين ، ومقدار ما حصل منهم وما لم يحصل وتساعد على انجاز الاعمال ، بحيث لا تتراكم الضرائب عدة سنين ، وبحيث يقدم الاهم على ما دونه اهمية ؛ وهكذا .

الفصل الخامس عشر

التعليم الفنى وأهداف التنمية الاقتصادية

العمل بلا علم لا خير فيه ، ومصباح خافت الضوء قد يؤدي بك إلي التهلكة ، اذ يدعوك الى الاطمئنان اليه في حين أن نوره لا يستطيع أن يضيء الظلمة الحالكة .

وكاتب هذه السطور اذ يعالج التعليم لا يرغب التطرق الا الي تلك الناحية منه ، الكاشفة للاهتداء الي أقوم الطرق للرقي باقتصادنا القومي ، زراعة وصناعة وتجارة ومالا وأعمالا ؛ مؤثرين قانون الحياة .

وهذا الجزء من البحث هو استعراض لكيفية إعداد الطبقة العامة من الامة التي تقوم بالخدمات الجمة ؛ بالانتاج والتحويل ، والاستبدال والنقل ، وضروب الاستثمار في ألوان المعاش والارزاق .

والحديث عن هذا النوع أو الانواع من التعليم الفني في البلاد العربية السعودية يبتدىء من لاشيء . وقد أشرنا الى دور التعليم في أهداف التنمية الاقتصادية عند الحديث عن مختلف المقاصد والسمات في أجزاء عديدة من هذا البحث . ولكن أهمية التعليم الفني في أهداف العمران في المملكة يقتضي تخصيص باب مستقل له . وهذا ما نحن هنا فاعلون .

***

ولنقارن المملكة العربية السعودية في موضوع التعليم الفني الان بما كان عليه القطر الشقيق «مصر» في عهد محمد على باشا إبان نهضتها الاولى مع مراعاة اخطاء التعميم في هذه المقاونة .

فقد استهل محمد على نهضته في ناحيتها التعليمية الفنية بالاصرار على التعليم الصناعي ، وأنشأ معهد (المهندسخانة) ومدارس الكيمياء والمعادن والفنون والصناعات ببولاق ، الى جانب تخصيص أماكن في المصانع الحكومية العسكرية والمدنية لاعداد الصناع اللازمين وتدريبهم على مختلف الصناعات ، وللاضطلاع بأعباء الاستعداد العسكري

والاقتصادي للدولة التي كانت محتكرة لـكل أنواع الانتاج . وأنشأ محمد على إلى جانب ذلك مدرسة زراعية في العباسية ملحقة بمدرسة الطب البيطري . وكانت كلها تابعة للمدارس الحربيـة ، وكان هذا التعليم كله موجها توجيها إجباريا لسد حاجـة المصانع الحكومية .

وقد عمرت بعض هذه المدارس والمعاهد ، وتناول التعديل والتبديل معظمها ، لانها أنشئت لتحقيق أغراض عاجلة ، وانتهي عهد محمد على وجاء بعده من لم يحمل أمانة النهضة فعفت آثار تلك المدارس الا من واحدة أو اثنتين .

ولكن النواة التي وضعها محمد على لم تمت ، فقام أبناء مصر والصالحون من أولياء الامر فيهم بإنشاء ادارة للتعليم الزراعى والصناعي في آخر عام ١٩٠٦ ميلادية ، وكانت هذه الادارة مستقلة تمام الاستقلال بنص الامر الصادر بإنشائها ، ودخل ضمن اختصاصها التعلم التجاري . وأنشأت الي جانب ذلك فصول ليلية في المدن المصرية الكبرى للتعليم التجاري أدت الى ميلاد مدرسة التجارة والصناعة المتوسطة والعليـا في عام ١٩١١ كما أدت في نفس العام الى إنشاء مدرسة الزراعة العليا بالجيزة والزراعة المتوسطة بـ « مشتهر »

وأخذت المدارس الفنية — الصناعية والزراعية والتجارية — تتسع ويزداد عدد طلبتها لاستقبال العدد المتزايد من الناجحين في امتحانات الابتدائية والمتوسطة (البكالوريا)

وظلت هذه المدارس دون أهداف معينة ، ودون برامج مدروسة ، تعمل وتنتج ؛ من غير مراعاة لحاجة السوق المصري ، ولا متابعة للتطور الاقتصادي الذى مرت به مصر في أوائل هذا القرن . وكانت النتيجة أن ظلت الحياة التجارية والصناعية والزراعيـة « إلى حد ما » في يد الاجانب (من طليان ويونان وفرنسيين) إلى أن ازداد وعي أبناء مصر العاملين فرأوا من الواجب عند بحث شؤون التعليم الفني في مصر أن تحدد أهدافه ، ووسائل تحقيق هذه الاهداف .

ونحن الان في المملكة العربية السعودية قادرون على تفادي الاخطاء التي وقعت فيها سياسة التعليم الفني في مصر فنستن للبلد أهدافا واضحة ووسائل مدروسة ، تحقق تلك الاهداف مراعية الظروف الخاصة بالوضع الاجتماعي والكيان الاقتصادى ، وسمات وأهداف العمران ، والتنمية الاقتصادية ؛ والوعي الاجتماعي في المملكة .

و نبدأ بأهداف هذا التعليم الفني على ضوء الدراسات الطيبة التي وضعها عدد من

الخبراء المصريين في عهد الوزارات الصالحة ، وفي العهد الجديد كذلك ، وعلى ضوء ما توفر لكاتب هذه السطور من مادة حول هذا الموضوع .

أ - التعليم الصناعي : يشمل هذا النوع الصناعات والحرف اليدوية والصناعات (الميكانيكية) والكهربائية والهندسية والكيماوية وما يتفرع من كل منهما . ويجب ان تكون اهداف التعليم فيه ما يلي :

اولا - في مراحله الاولية في المكاتب الصناعية والمدارس الصناعية الاولية ، والورش الصناعية ، يجب ان يتسع بالاولوية لابناء الصناع المشتغلين بالمهن اليدوية البسيطة ، على ان تنشأ هذه المكاتب والمدارس والورش وسط بيئاتها المختلفة ، وحيث تمون المناطق التي تقوم او تغلب فيها صناعات معينة بالصبية والعمال الفنيين ، الذين يمكنهم الانتاج بتحسين في صناعاتهم .

ثانياً - في مراحله الوسطى - وهي مدارس الفنون والصناعات يجب ان تعد طلبتها للاضطلاع بمهمة رؤساء العمال في المصانع والورش ، بعد مدة التمرين الكافية ، على نحو ما تقوم به شركة (الارامكو) الان في نطاق محدود ، وكذلك تكون الحال بالنسبة للمدارس الصناعية الاخرى التي يجب ان يحدد الغرض من وجودها ، وميدان فائدتها . ويجب ان يلحق بها فصول ليلية ليتلقى فيها الصناع من خريجي الورش الصناعية دروسا وارشادات لزيادة ثقافتهم .

ثالثاً - في مراحله الراقية والعالية - يجب ان يتجه التعليم فيها وجهة الابتكار والاختراع ، ومتابعة التطور الفني الحديث ، وان ترسل منها بعثات خارجية ، لتعرف مدى التقدم الواضح في الصناعات المختلفة ، وبعثات داخلية لمعامل الابحاث والمعاهد النموذجية والمصانع القائمة فعلاً في منطقة الزيت (البترول) وصناعته وفي اقسامها الفنية البحتة ، حتى يصبح خريجوها - مع مرور الزمن - قادة صناع ذوي دراية علمية وعملية معاً . وان يكون تكوين الطلبة واعدادهم في المعاهد العليا للصناعة والهندسة والكيمياء ، متمشياً مع حاجة الاسواق ، ، ونطورات الانتاج القومي الحديثة ، حتى لا تعجز دوائر الاعمال عن ايجاد حاجتها من الفنيين النافعين ، او يتعطل فريق من الخريجين عن العمل لعدم توافره في ناحيه مع توافر انواع اخرى من العمل الحر ، دون

العثور على الاخصائيين اللازمين له من السعوديين ، ولا يتأتى هذا التنسيق بين حاجات العمل واعداد الطلبه الا بايجاد نوع من التعاون الوثيق الدائم بين القائمين بالاشراف على الناحيتين ، وتمكينهم من تعديل البرامج وفق حاجات العمل

ب ـ التعليم الزراعي : اولا ـ في مراحله الاولية ـ يجب ان يكون ضمن برامج التعليم الاولى ـ تدريس بعض الاصول الزراعيه علماً وعملاً ـ واعداد التلاميذ ليكونوا فلاحين متنورين ، ملمين بالاساليب الحديثة لتحسين انتاج الارض وخفض النفقات.

ثنياً ـ في مراحله الوسطى ـ يتجه الى تخريج طبقة من الشبان ملمين بالزراعة السعودية التقليدية ، وطرقها الحديثة ، وممارسة الصناعات الزراعية ، على ان يحال بين خريجيها وبين وظائف الحكومة ، خصوصاً في الوظائف التي لا تمت لدراستهم بصلة او نسب . وهذا يستدعي ان يكون تعليمهم في مدارسهم تعليماً عملياً في اوسع نطاق ، فيكون منهم بعثات لنشر الوعي الزراعي باساليبه الحديثة بين طبقات الفلاحين ، حتى يمكن الحاق بعض المستنيرين من بينهم بدراسات عملية بالمعاهد المتوسطة ، وذلك لتخريج اكبر عدد ممكن من الطائفة التي يصلح الواحد منها ان يكون فلاحاً او ناظر زراعة.

ثالثاً ـ في مراحله العليا ـ تخريج طبقة مختارة من الشبان للعمل في الدوائر الزراعية الكبرى ، وفي الاقسام الفنية بوزارة الزراعة ، والقيام بالابحاث المؤدية لتنويع المحصولات وتحسين وسائل زراعتها ، واكثار غلتها ، واستنباط انواع جديدة منها ، ومكافحة آفاتها ، ونشر الدعوة لكل ذلك بانشاء المزارع النموذجية في كل مركز من المراكز الزراعية في البلد ، وعمل المسابقات الدورية ومنح الجوائز المشجعة ... الخ ... ويجب تحريم استخدام هؤلاء المتخرجين في وظائف الحكومة التي لا علاقة لها بنوع دراستهم مما هو شائع في الوقت الحاضر في الدواوين.

ج ـ التعليم التجاري : نظراً لان هذا التعليم يعتبر عاملاً مشتركاً مع انواع التعليم الفني الاخرى لانه بطبيعته من ناحيتي المحاسبة وادارة الاعمال له علاقة وطيدة بالصناعة والزراعة والتجارة ، ومن صالح الاقتصاد السعودي القومي ان يتسع التعليم التجاري فلا يظل النشاط التجاري السعودي عالة على العناصر المهاجرة الى البلد وراء الربح السريع ،

ويجب ان تكون اهدافه ما يلي :

اولا ـ اعداد طائفة من صغار الموظفين للعمل في المكاتب والمتاجر في اعمال القيود والتصنيف ، والحفظ ، والكتابة على الالة الكاتبة ، ويراعي قصر برامجهم على هذه النواحي ، في مرحلة من التعليم تعادل مرحلة التعليم الابتدائي .

ثانياً ـ اعداد طبقة الكتاب ، وماسكي الدفاتر ، ومحررى المستندات على غرار ما تخرجه في الوقت الحالي مدارس التجارة المتوسطة في مصر ، بشرط ان يدخل في برامجها قسط اوفر من الثقافة العامة التي تدرس في المدارس الثانوية في التعليم العام

ثالثاً ـ اعداد طبقة تلم باعمال هؤلاء وهؤلاء ، ولكنها تعد اعداداً خاصاً لتخريج طائفة مختارة تكون نواة للرؤساء والمديرين الفنيين ، وهذا يتم في مرحلة التعليم التجاري العالي ، وفي هذه المرحلة يجب ان لا تطغى الصبغة النظرية على العملية في البرامج ، او طريقة التدريس تمسكاً بنظرية الثقافة والطرق الجامعية ، بل على العكس من ذلك يكون الخير كل الخير في ان تكون الثقافة والمواد النظرية بطانة للثقافة والمواد العملية التي يتطلبها ميدان العمل الحر .

السياسة الحالية للتعليم الفني وهذه الاهداف : ويمكن القول ان السياسة المتبعة ـ حالياً بالنسبة للتعليم الفني بانواعه في اكثر البلدان العربية ـ لم تؤد الى تحقيق الاهداف الواجب ان ننشدها في كل نوع من انواع التعليم ، لانها كانت عرضة للتغيير والتبديل ، اثناء ربع القرن الاخير ، ولانها في اكثر الحالات كانت نتيجة لخدمة الشركات الاجنبية ، فانقضى ذلك الوقت الطويل في سلسلة التجارب ، وكان يمحو بعضها نتائج البعض الاخر ، كما حدث في لبنان . فكانت مراحل التعليم الفني بانواعه تتطور تارة الى الاطالة ، وتارة الى القصر ، وما تبع هذا من تغيير في البرامج ، وتبديل في النظم حتى صارت طوائف المتعلمين في النوع الواحد متنوعة في المؤهلات متغايرة في الثقافة ، ومتباينة في التقدير ، في نظر الحكومة والمنشآت والافراد ، حتى قام التضارب والتشاحن بين فئات المتعلمين انفسهم ، تحاول كل فئة ان تجعل شهادتها او مؤهلها مساوياً لمؤهل الطائفة الاخرى ـ ان لم يكن ارقى منها ـ واثناء ذلك استمرت شكوي رجال المال ورجال الصناعة من انهم لا يجدون في السوق النوع الذي

يحقق اغراضهم وطلباتهم . ولعل السبب الحقيقي في ذلك عدم وجود التناسق بين حاجات السوق وبين برامج التعليم في شتى مراحله . ولكننا في المملكة العربية السعودية حين نبتدىء من الاساس نستطيع تلافي اكثر هذه الامور.

أ ـ ضرورة مسايرة سياسة التعليم الفني للتطور الاقتصادي : من الواجب اذن ان نعمل على وضع سياسة للتعليم الفني بانواعه ، تسير على هدى التطورات الحديثة ؛ ووضع حدود فاصلة لمراحل كل نوع من انواع التعلم ؛ وذلك لان التطور الصناعي والتجاري والزراعي في المملكة يستلزم هذا التحديد ؛ حتى تجد المصانع والمتاجر والدوائر الزراعية حاجتها من الشبان ، للقيام بمختلف الاعمال فيها ؛ الادنى منها والاوسط والارقى ، وبذلك يمكن القول بان سياسة التعليم الفني يجب ان ترمي الى مسايرة تلك السياسة للتطور الاقتصادي في ميادينه المختلفة .

ب ـ الحاجة الى ربط سياسة التعليم الفني والهيئات المشرفة عليه بدوائر الاعمال الصناعية والمالية والزراعية : ان سياسة التعليم الفني تقتضي وجود صلة بين هيئات التعليم الفني والهيئات الفنية ، اى بين الناحيتين العلمية والعملية ، حيث ان المشاهد ان هذه الصلة ، ان وجدت في السياسة الحالية ، فهي صلة ضعيفة واهية ؛ مقصورة على تمثيل بعض رجال الاعمال في لجان استشارية . واغلب ما يلاحظ في هذا التمثيل بروز الاسماء المختارة لشخصيات كبيرة دون مراعاة التخصص الفني ، والمشاهد انه اما عدم اتساع وقت هذه الشخصيات الكبيرة للاشتراك الفعلي في اللجان الاستشارية لاحكام التوجيه والرقابة ، واما ان يكون اشتراكهم غير منتج لانهم غير متخصصين فنياً في نوع الدراسات التي تبنى على اساسها البرامج .

وحتى مع مراعاة حسن الاختيار نرى ان هذا لا يكفي لصبغ سياسة التعلم بالصبغة العملية . ولا سبيل لذلك الا باحكام التعاون بين هيئات التدريس في المعاهد الفنية، وخصوصاً العليا منها، وبين دوائر الاعمال التجارية والصناعية والزراعية ، وذلك بان يكون واضحاً لاصحاب المصانع ومديري المصارف والشركات والدوائر الزراعية وكذلك للحكومة ـ ان هذه الصلة يجب ان تعتبر ضرورة قومية ، لازمة لنجاح سياسة التعليم الفني ، فقد ثبتت فائدة هذا الارتباط والاتصال بين المعاهد الفنية العليا وبين دوائر الاعمال في (امريكا) ، واخذت به (انجلترا) وغيرها من الممالك الاوربية .

وانه لا بد ـ والحالة هذه ـ من تبادل المعلومات والاستفادة من التجارب العملية ، وذلك باحكام الصلة بين ميادين العمل ومعاهد التعليم ، والسماح لاعضاء هيئات التدريس بمزاولة اعمال خارجية ، مما له علاقة بمهنهم ، ولا يتعارض مع اوقات عملهم . فان عملهم بعض الوقت خارج معاهد التدريس مما له علاقة بفنهم وسيلة فعالة في تقويتهم على تأدية رسالتهم العلمية ، وبث معلوماتهم المستقاة من بيئتها العملية في نفوس طلبتهم ، ويضاف الى الاجراء المتقدم انتداب بعض الشخصيات البارزة في عالم الصناعة والتجارة والزراعة والمال في الميادين العملية ، لالقاء محاضرات على طلبة المعاهد الفنية حتى ينقلوا اليهم ثمرات تجاربهم وخبرتهم .

ج — العناية بأمر خريجي معاهد التعليم الفني : كما يجب ان ترمي سياسة التعليم الفني الى اهتمام مستمر بأمر خريجيها ، وتوجيههم ، بحيث لا نرى عدداً كبيراً منهم يعملون فيما لم يؤهلوا له ، ويتجهون اتجاهاً غير ما خصصوا له في دراستهم ، ولا علاج لهذه الحالة الا بتشريع يمنع توظيف خريجي المعاهد الفنية الا في وظائف تمكنهم من اداء خدمات من نوع تعليمهم وخبرتهم ، كما انه من السهل معالجة العيب الحالي عن طريق ما ذكر من احكام الصلة بين المعاهد الفنية ودوائر الاعمال والمصانع ، بأن يجري تمرين الطلبة اثناء المراحل النهائية من دراستهم ، وان يطبق ما هو متبع في (اميركا) وما اشير الى اتباعه في (انكلترا) بأن تتخلل مرحلة التعليم فترات من العمل ، في المصانع او المتاجر او المزارع ، او هيئات الابحاث الفنية ، وعندما ينتهي الطالب من مرحلة تعليمية يلتحق بالجهة التي تمرن فيها او بمثلها .

د ـ توجيه البعثات : هذا ويجب اخيراً ان تشمل سياسة التعليم الفني تعديل نظام البعثات العلمية ، التي توجهها الحكومة لهذا الغرض ، حيث تكون بعثات عملية يستفيد المبعوث فيها من خبرة البلاد التي سبقتنا في مضمار الصناعة والتجارة والزراعة ومن تجاربها ـ فتكون هذه البعثات وسيلة لنقل الطرق الحديثة في الصناعة والتجارة والزراعة الى المصانع والمتاجر والمزارع في الوطن ـ وبذلك يضمن استمرار التقدم والتطور في هذه الميادين .

هذا ما اردت عرضه عن التعليم الفني ، وفيما يجب ان تكون سياسته ، وفيما يجب ان تكون الاهداف التي نضعها نصب اعيننا ، والوسائل التي اوردها هي — في رأيي — كفيلة بتحقيق هذه الاهداف .

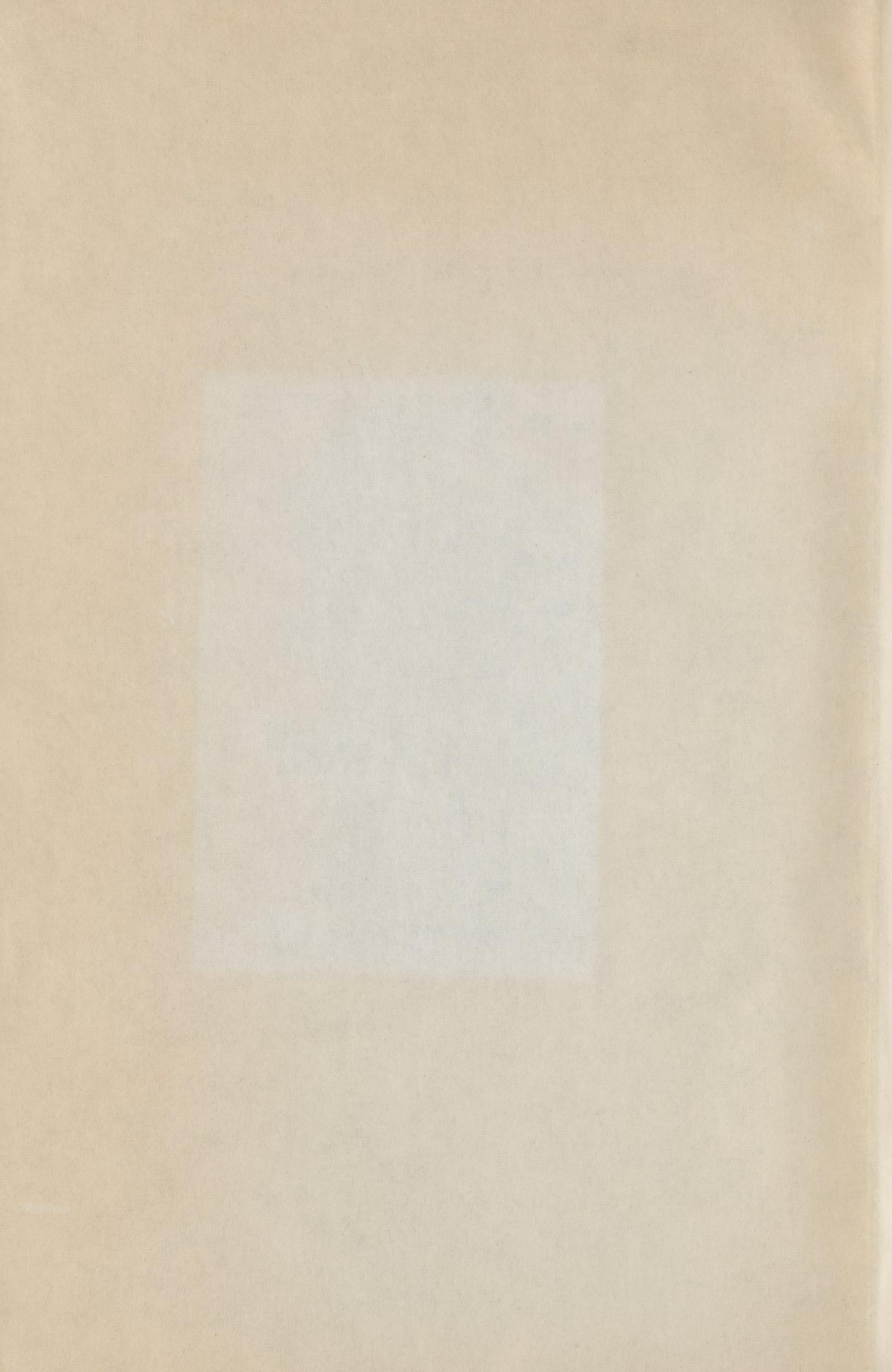
* * *

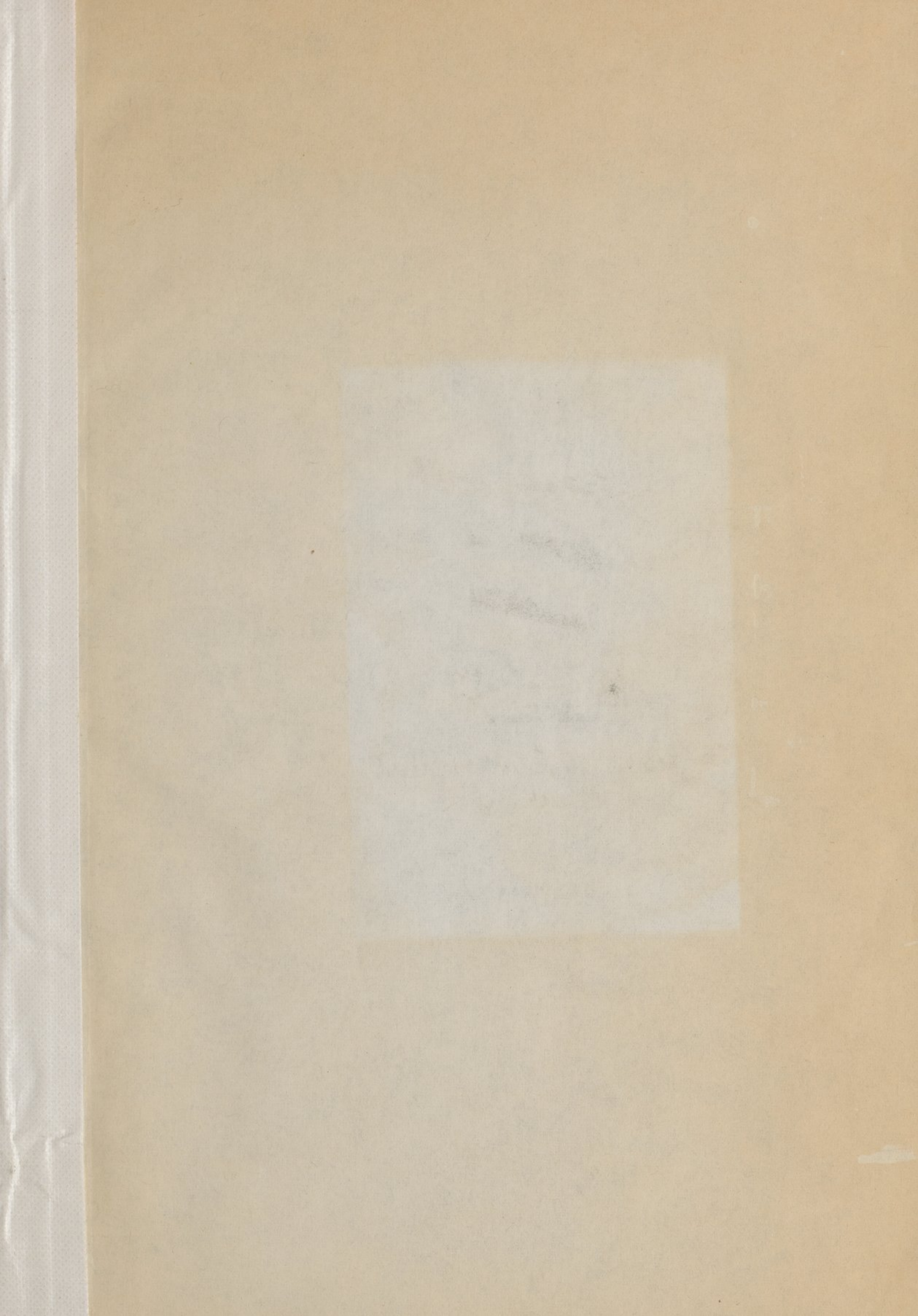
وبعد فهذا ختام البحث ، والله ولي الامر والتدبير!.

نيويورك ٢٠ يناير ١٩٥٥



المحتويات





هذا الكتاب

هو الحلقة الأولى من سلسلة كتب تتعلق ببلادنا فى مختلف نواحيها التاريخية والجغرافية والادبية والاقتصادية ترجو «دار الطباعة والنشر في الرياض» أن تتمكن من إصدارها متتابعة وأن يجد فيها العلماء والباحثون ما ينير لهم السبل، ويوضح المعالم، للاهتداء إلى مالا يزال مجهولا من أحوال هذه البلاد . وأن نجد من عونهم ومشاركتهم ما يأخذ بأيدينا للسير قدماً نحو تلك الغاية .

ولئن خرج هذا الكتاب بغير الصورة التى توخيناها له — من حيث الطبع والاخراج — فان عذرنا في ذلك كونه (التجربة الاولى) وقل أن تبلغ أولى التجارب درجة الحسن والرضا . إلا أننا سنتخذ هذه التجربة وسيلة إلى ما هو خير منها بقدر وسعنا ، وفي حدود طاقتنا .